مآثر الشهيد آكام..اشادات كردستانية وعراقية ودولية

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28
الخميس
2022/12/15

No. : 7737

ضد التفرد في الحكم والسلطة وتشويه الحقائق

-فريق الاتحاد الوطني في الحكومة-

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- مآثر الشهيد آكام..اشادات كردستانية وعراقية ودولية
- قوباد طالباني: اهمية الاتفاق مع بغداد لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين
- فريق الاتحاد الوطني في الحكومة: مرة اخرى حكومة الاقليم تتفرد في القرار
- بجهود وسعي الاتحاد الوطني..بغداد ترسل تخصيصات شهرين الى الاقليم
- الرئيس رشيد: ضمان حقوق مواطني الاقليم من أولويات مهام الاتحاد الوطني
- الرئيس رشيد: ضرورة اعتماد الحوار والإسراع بإيجاد الحلول وفقاً للدستور والقانون
- ضرورة الارتقاء بالواقع الخدمي والاعماري للعاصمة بغداد
- التنسيق ووحدة الصف بين الاطراف لحماية المصالح العليا لكوردستان
- ضرورة توحيد الصف والموقف الكردستاني في الاقليم و بغداد
- مقررات اجتماع مجلس الوزراء الاتحادي

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- مفارقة المركزية وتصدّع الدولة في العراق
- الإحصاء السكاني في العراق مستبعَد... ومخاوف كردية من "تثبيت التعريب"
- حول حرية التظاهر والتعبير عن الرأي

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- هلال خاشان : تحد رئيسي أمام خطط أردوغان لتركيا الكبرى
- أصوات الكورد تحدّد الفائز في انتخابات 2023
- سجن رئيس بلدية إسطنبول يفجر الاحتجاجات بتركيا

المرصد السوري و الملف الكردي

- مظلوم عبدي: تركيا تريد اجراء تغيير ديمغرافي وخلق بؤر صراع تقوض أمن المنطقة
- نادين ماينزا : هل تستطيع واشنطن وقف الهجوم التركي على شمال سوريا؟

المرصد الايراني

- تهديد ضعيف..حركة الاحتجاجات في مواجهة صلابة النظام الإيراني

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- التعاون والشراكة في مواجهة التحديات الدولية
- أ. د. علي الدين هلال: سياسات القوى الدولية في الشرق الأوسط 2023
- د. حسن أبو طالب : الانفلات الديمقراطي على أبواب أوروبا

العدد: 7737... 15-12-2022

مآثر الشهيد آكام..اشادات كردستانية وعراقية ودولية

وتتوالى برقيات العزاء بإستشهاد اكام عمر قائد قوات الكوماندو الذي استشهد متاثرا بجراح اصيب بها في وقت سابق خلال تنفيذه لمهامه العسكري لمواجهة الارهابيين والقضاء على فلولهم وبقاياهم في منطقة كرميان على المستوى الداخلي و الخارجي ،مشيدين بدوره وبسالته في الحرب ضد الارهاب :

رئيس الجمهورية : قائد شجاع وجريء في تنفيذ واجباته

«ببالغ الحزن والاسى تلقينا خبر إستشهاد القائد الشجاع اكام عمر قائد قوات الكوماندو الكوردستاني،

إن إستشهاد أحد قيادات البيشمركة الشجاعة خسارة كبيرة لنا، الذي أستشهد اثناء قيامه بمهام الدفاع والحفاظ على الامن وحرية الشعب والوطن، ولم يكن يتأخر يوما كقائد شجاع وجريء في تنفيذ واجباته لمواجه الارهاب والارهابيين والذي قضى في سبيل سيادة شعبه.

ونتقدم في هذا المصاب بالتعازي والمواساة من أعماق قلبي لاهله وذويه، وكذلك لرفاق دربه».

د,عبداللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

٢٠٢٢/١٢/١٤

رئاسة الجمهورية: استشهد أثناء تنفيذه واجبه العسكري ضد الزمر الارهابية

تنعى رئاسة الجمهورية استشهاد قائد قوات الكوماندوز في قوات البيشمركة البطل آكام عمر، الذي قضى أثناء تنفيذه واجبه العسكري ضد الزمر الارهابية في كردستان العراق.

ستبقى دماء الشهداء مدى الدهر نبراساً يضيء للأجيال القادمة طريق الحرية المعبّدة بتضحياتهم الجسام.

الصبر والسلوان لأهله ورفاقه ومحبيه.. والرحمة والخلود لشهدائنا الأبرار

إنا لله وإنا إليه راجعون

رئاسة الجمهورية

رئيس الوزراء العراقي : العلى والرفعة لكل شهداء العراق

من جهته عزا رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، باستشهاد قائد قوات كوماندو كوردستان وقال السوداني في تغريدة على موقع تويتر: «ببالغ الأسى تلقينا نبأ استشهاد القائد الشاب آكام عمر، أحد قيادات قوات حرس اقليم كوردستان العراق البيشمركه، متأثرا بجراح أصيب بها خلال أداء الواجب».

وأضاف رئيس الوزراء العراقي: «ونشد على أيدي رفاقه من الذين قارعوا الارهاب، مثلما نقدم أخلص التعازي لمحبيه وذويه».

وختم السوداني تغريدته قائلا: «والعلى والرفعة لكل شهداء العراق».

رئيسة برلمان كوردستان: أبدى دورا فاعلا في مواجهة الإرهاب

وجهت الدكتورة ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان برقية تعزية باستشهاد القائد آكام عمر قائد قوات الكوماندو في كوردستان، فيما يأتي نص البرقية:

بمزيد من الأسى والحزن، نتقدم بخالص تعازينا الى عائلة وذوي ورفاق درب الشهيد القيادي (آكام عمر) قائد قوات كوماندو كوردستان، ندعوا من الله أن يتغمد الفقيد برحمته ويدخله جناته، وأن يلهم ذويه الصبر، وان يكون هذا آخر مصابهم.

لقد كان الشهيد (آكام عمر) شاباً متمكناً ومحبوباً ومحل ثقة قوات البيشمركة في كوردستان، قاتل بكل شجاعة وشارك في عشرات المعارك التي أبدى فيها دوراً فاعلا في مواجهة الإرهاب، ولذلك فأن رحيلة يترك فراغاً كبيراً لن يكون ملؤه أمراً يسيراً.

إنا لله وإنا اليه راجعون

د. ريواز فائق

رئيسة برلمان كوردستان

المالكي : استشهد اثناء الواجب

بِسْم الله الرحمن الرحيم:انا لله وانا اليه راجعون

«السيد بافل طالباني المحترم

رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ استشهاد قائد في قوات حرس اقليم كردستان (البيشمرگة) الشهيد اكام عمر الذي استشهد اثناء الواجب .

واننا إذ ندين هذه العملية الارهابية ، التي استهدفت الفقيد البطل نقدّم إليكم وإلى ذوي الفقيد خالص العزاء والمواساة في هذا المصاب الجلل، سائلين الله تبارك وتعالى أن يُلهم الجميع جميل الصبر والسلوان ويجنّب العراقيين جميعاً شرّ الأشرار وكيد الفجّار إنه سميع مجيب، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم».

اخوكم

نوري المالكي

رئيس ائتلاف دولة القانون

١٣ / كانون الاول / ٢٠٢٢

الحكيم : نشارك شعب كردستان الحزن والعزاء

«بأسف بالغ تلقينا نبأ استشهاد القائد في قوات البيشمركة الشهيد (آكام عمر) الذي استشهد أثناء تنفيذه واجبه العسكري ضد الزمر الإرهابية في كردستان الحبيبة.

نشارك أسرته وذويه ورفاق دربه وشعب كردستان العزيز الحزن والعزاء بهذا المصاب الجلل.

الرحمة والرضوان لروحه وأرواح شهداء العراق جميعا».

عمار الحيكم

رئيس تحالف قوى الدولة الوطنية

الخزعلي: أحد أهم القيادات في حرس اقليم كوردستان

«ببالغ الحزن والاسى تلقينا خبر إستشهاد القائد اكام عمر أحد أهم القيادات في حرس الاقليم كوردستان- البيشمركة متاثرا بجراح اصيب بها في وقت سابق.

ونتقدم في هذا المصاب بالتعازي والمواساة لاهله وذويه، وكذلك لرفاقه ومحبيه في الاتحاد الوطني الكوردستاني وفي قوات حرس الاقليم»

انا لله وانا اليه راجعون

قيس الخزعلي

رئيس عصائب اهل الحق

برقية عزاء من وزير الإعمار والإسكان بنكين ريكاني

وتلقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الثلاثاء، برقية تعزية من وزير الإعمار والإسكان بنكين ريكاني في استشهاد قائد قوات كوماندو كوردستان آكام عمر.

وقدم ريكاني التعازي لطالباني في استشهاد القائد آكام عمر الذي توفي بعد أيام من إصابته بجروح بليغة خلال تنفيذ عملية أمنية، فيما ابتهل للباري عز وجل أن يسكن الفقيد في جنات الخلد.

الكلداني: أمضى حياة حافلة بالعطاء والتضحية

ببالغ الحزن والأسى فجعنا بنبأ استشهاد قائد قوات الكوماندو في إقليم كوردستان القائد الشجاع آكام عمر الذي قدم حياته من اجل حماية ارض العراق، بعد أن أمضى حياة حافلة بالعطاء والتضحية والمآثر البطولية في قتال الإرهاب.

إن رحيل القائد آكام عمر هو بمثابة خسارة كبيرة لأمن واستقرار كوردستان والاتحاد الوطني الكوردستاني بشكل خاصّ، فقد كان الشهيد اليد اليمنى للأخ بافل طالباني.

وبهذه الفاجعة الأليمة، أتقدم بإسمي وباسم جميع أعضاء حركة بابليون بأحرّ التعازي والمواساة إلى الأخ العزيز بافل طالباني والاخوة في الاتحاد الوطني الكوردستاني ولأهلك ومحبيك الصبر على هذا المصاب، ونقفُ اجلالا واكرامًا لشجاعتك وبطولاتك التي ستظل شامخة طول الدهر.

أخوكم ريان الكلداني

بلاسخارت: نقيم عاليا جهوده في مقارعة الارهاب

وبعثت المبعوثة الخاصة للأمين العام للامم المتحدة الى العراق جينين هينيس- بلاسخارت، ببرقية تعزية الى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، باستشهاد قائد قوات كوماندو كوردستان آكام عمر، مشيدة فيها بنضال الشهيد في مواجهة الارهابيين واستتباب الأمن والاستقرار لبلده وشعبه.

وقالت بلاسخارت في برقيتها الى الرئيس بافل جلال طالباني: «إنها لفاجعة كبيرة أن نتلقى نبأ استشهاد صديقك العزيز والقيادي في قوات البيشمركه آكام عمر»، مضيفة : «أود أن أتقدم بخالص التعازي اليكم والى أسرة الفقيد».

ومضت بلاسخارت قائلة: «كما أود أن أقيم عاليا نضاله وجهوده في مقارعة الارهابيين واستتباب الأمن والاستقرار لبلده وأبناء شعبه».

وأضافت: «في هذه الأوقات العصيبة ليس هناك الكثير مما يمكن قوله ليلهمكم الصبر والسلوان، ولكن من المهم أن تدركوا أن الأمم المتحدة متعاطفة مع سيادتكم وأسرة الفقيد».

السفارات والقنصليات العالمية تعزي باستشهاد القائد آكام عمر

هذا وأعرب السفراء والقناصل وممثلو الدول وقادة قوات التحالف في العراق واقليم كوردستان، عن تعازيهم ومواساتهم باستشهاد قائد قوات الكوماندو آكام عمر، وذلك في برقيات تعاز بعثوا بها الى رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني.

السفير الروسي:

السيد بافل جلال طالباني،

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

تلقينا بحزن بالغ نبأ رحيل قائد قوات الكوماندو في البيشمركه آكام عمر، الذي أصيب بجروح بليغة إثر مشاركته في عملية ضد داعش يوم ١٩ تشرين الأول، وفقدانه خسارة كبيرة لكوردستان والعراق.

باسم السفارة الروسية في بغداد وباسمي شخصيا، أتقدم بالتعازي والمواساة الى أسرة القائد آكام عمر وذويه وأصدقائه، والى سيادتكم وجميع الشعب العراقي.

المخلص

ايلبروس كوتراشيف

سفير روسيا في العراق

القنصل الروسي في الاقليم:

السيد بافل جلال طالباني،

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

تلقينا بحزن بالغ نبأ رحيل قائد قوات الكوماندو في البيشمركه آكام عمر، الذي وهب نفسه في سبيل أمن واستقرار بلده وشعبه، ودافع عنهم بصدق.

ولكونه بيشمركه، كانت تقع على عاتقه مسؤولية مقدسة، وسيبقى خالدا في قلوب أسرته ومحبيه.

باسم كادر القنصلية الروسية في اربيل وسفير روسيا الاتحادية في بغداد السيد البروس كوتراشيف، أتقدم اليكم بتعازي ومواساتي.

المخلص

القنصل ماكسيم روبن

القنصلية البريطانية

تقول القنصلية البريطانية في برقية تعزية: "تلقينا بأسف بالغ نبأ استشهاد آكام عمر قائد قوات الكوماندو، بهذه الفاجعة الأليمة نتقدم بتعازينا ومواساتنا الى أسرة وذوي وأصدقاء الفقيد".

القنصلية الفرنسية

كما بعث القنصل العام الفرنسي في أربيل اوليفر ديكوتيني، ببرقية تعزية جاء فيها: "تلقت القنصلية العامة الفرنسية في أربيل بألم بالغ، نبأ استشهاد القائد آكام عمر، إثر إصابته بجروح في عملية يوم ١٩ اكتوبر الماضي".

وأضاف: "تتقدم قنصليتنا بتعازيها الى أسرة ورفاق الفقيد، وتقيم عاليا مشاركة هذا البيشمركه والضابط الفذ في الحرب ضد داعش".

القنصلية الايطالية

وجاء في برقية تعزية القنصل الايطالي في الاقليم ميكيلي كاميروتا: "القائد آكام كانت له بصمات واضحة في مواجهة الارهاب واستتباب الأمن والاستقرار في اقليم كوردستان، داعين أن يسكنه الله تعالى فسيح جناته".

القوات الخاصة الايطالية

كما بعث مارتيلا فينسينز والكابتن ألبانو اليساندرو باسم القوات الخاصة الايطالية في العراق ببرقية تعزية الى الرئيس بافل جلال طالباني جاء فيها: يعتصر قلوبنا الألم بسماع نبأ فقدان القائد آكام عمر، قائد قوات الكوماندو، نتشارك الحزن والألم مع أسرته، راجين لكم الصبر والسلوان، حيث إن كاريزما هذا القائد لايمكن نسيانه".

القنصلية الهولندية

"نتقدم بتعازينا ومواساتنا الى أسرة وذوي وأصدقاء آكام عمر، ونؤكد مع حلفائنا على ضرورة مواجهة داعش".

المستشار العسكري الهولندي

ويقول الكولونيل هانس المستشار العسكري الهولندي في العراق في برقية تعزية الى الرئيس بافل: "كمجتمع هولندي، أحزننا سماع نبأ رحيل صديقك الحميم آكام عمر، نتقدم بتعازينا ومواساتنا الى أسرة ورفاق ومحبي آكام، آملين لهم الصبر والسلوان في هذه الفاجعة الكبيرة، راجين أن توصلوا تعازينا الى أسرة الفقيد وقائد أركان قوات ٧٠".

قائد الوحدة العسكرية الألمانية

كما عزا قائد الوحدة العسكرية الألمانية في العراق الجنرال مارك ديمشيلي، باستشهاد القائد آكام عمر، وقال في برقية التعزية: "باسم الوحدة العسكرية الألمانية في العراق نتقدم بخالص تعازينا ومواساتنا باستشهاد آكام عمر عثمان، تفكيرنا معكم في هذا الظرف العصيب".

نائب رئيس الفريق الاستشاري لقوات التحالف

من جانبه يقول الكولونيل خافيير سوريا نائب رئيس الفريق الاستشاري لقوات التحالف، في برقية تعزية بعث بها الى الرئيس بافل جلال طالباني: "أتقدم اليكم بتعازي ومواساتي بفقدان شخصية مناضلة ومقتدرة، راجيا أن تمنح المواساة والقوة لأسرة القائد آكام وقوات ٧٠، مع احتراماتي".

آكام عمر..القائد الذي اوفى بعهده للوطن

أعلنت قيادة قوات الكوماندو في اقليم كوردستان، عن استشهاد قائدها أكام عمر، بعد مدة من تلقيه العلاج بأحد مستشفيات ألمانيا، إثر إصابته بجروح بليغة خلال تنفيذ عملية أمنية.

هذا القائد الفذ لقوات الكوماندو وهب روحه الطاهرة لتراب الوطن، وهذا القائد الذي أوفى بعهده واستشهد في سبيل كوردستان.

فيما يأتي السيرة الذاتية للقائد آكام عمر

آكام عمر قائد قوات الكوماندو في كوردستان

* ولد في العام ١٩٨٦ في مدينة اربيل من عائلة وطنية وهو نجل البيشمركة العتيد عمر عثمان.
* انهى مرحلتي دراسته الابتدائية والاعدادية في اربيل.
* وبفضل اتقانه للغة الانكليزية عمل في العام ٢٠٠٦ لغاية العام ٢٠١٠ كمترجم وجندي مع القوات الامريكية.
* وبفضل كفائته وشجاعته وبمساعدة الامريكيين توجه في العام ٢٠١١ للدراسة في الكلية العسكرية في الولايات المتحدة.
* في العام ٢٠١٤ عاد الى اقليم كوردستان واتصل بالشيخ جعفر شيخ مصطفى قائد القوات ٧٠ في ذلك الحين وعن طريقه دخل صفوف قوات البيشمركة.
* اصبح جسراً قوياً من العلاقات بين قوات البيشمركة والقوة الجوية التابعة لقوات التحالف الدولي، وبفضل جهوده قامت قوات التحالف عدة مرات بقصف اوكار تنظيم داعش الارهابي في حدود ناحية جلولاء.
* في العام ٢٠١٥ تم نقل مهامه الى محور كركوك وبقرار من الشيخ جعفر شيخ مصطفى تم تشكيل قوة تحت امرته باسم الكوماندو وتألفت القوة من ٣٨ بيشمركة.
* بعد العام ٢٠١٥ اصبحت تلك القوة داعمة لقوات البيشمركة في حربها ضد تنظيم داعش الارهابي وبفضل شجاعة افراد تلك القوة كانت تقدم الدعم الكبير لقوات البيشمركة.
* قوات الكوماندو بقيادة الشهيد آكام عمر وبفضل استمرارها في التدريب تحت اشراف القوات الامريكية والالمانية والفرنسية وبفضل شجاعة وفاعلية منتسبيها في الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي وبعد ٦ سنوات ازداد عددهم من ٣٨ بيشمركة الى ٣ آلاف مقاتل وتغير اسم القوات الى قيادة قوات الكوماندو في كوردستان.
* القائد آكام عمر اصيب بجروح مرتين في حرب تحرير مدينة الموصل من تنظيم داعش الارهابي في العام ٢٠١٦، ومن بطولاته انه تمكن من قتل ارهابي انتحاري كان متوجهاً بكل سرعة نحو قوات البيشمركة واطلق النار عليه وتمكن من تفجير الحزام الناسف الذي كان الارهابي الانتحاري يرتديه مما ادى الى اصابة القائد آكام عمر بجروح خطيرة، وخلال الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي تمكن من قتل ٩ ارهابيين انتحاريين بنفس الطريقة.
* في العام ٢٠١٧، قام تنظيم داعش الارهابي بالهجوم على نقطة لتمركز القوات الامركية في معسكر كيوان في كركوك، وبناء على طلب من الامريكيين قامت قوات من الكوماندو بقيادة القائد آكام عمر بالتوجه لمساعدة القوات الامريكية، وبعد ذلك قام ارهابي انتحاري بتفجير نفسه بقوات الكوماندو مما ادى الى استشهاد احد افراد البيشمركة واصابة القائد آكام عمر بجروح مع ٥ من افراد قوته، وفي ذلك الحين نقله الامريكيين الى الولايات المتحدث لتلقي العلاج بسبب خطورة اصابته.
* اثناء الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي تمت محاصرة عدد من أفراد قوات البيشمركة من قبل تنظيم داعش الارهابي في المحور الخامس، وبناء على اوامر من شيخ جعفر شيخ مصطفى، قام القائد آكام عمر وعدد من افراد قوات الكوماندو باقتحام المكان وكسر الحصار واعادة جثامين ٢ من افراد قوات البيشمركة و٤ آخرين اصيبوا بجروح وتمكن من انقاذهم جميعاً.
* الشهيد آكام عمر هو أول قائد وبيشمركة تصل رتبته رغم صغر سنه الى رتبة عميد بفضل شجاعته وتفانيه واخلاصه.
* في المجال الانساني ايضاً كان شخصاً متسامحاً يساعد الفقراء والمتعففين وعن طريق حملات التبرع بالدم والمساعدات المادية كان داعماً ومساناً كبيراً لمرضى السالاسيميا ومستشفى هيوا لمعالجة امراض السرطان.

اهمية الاتفاق مع بغداد لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين

اجرى نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان قوباد طالباني لقاءات مع كل من السفير الأمريكي في العراقي ألينا رومانوسكي والقنصل التركي العام في إقليم كوردستان مَمَد مولود ياقوت، كل على حدة.

كما وبحث نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان قوباد طالباني مع السفير البريطاني لدى بغداد مارك برايسون ريتشاردسون، مسألة تأمين حصة الإقليم من الموازنة.

وقال طالباني في منشور على صفحته الشخصية بالفيس بوك إن "التوصل لاتفاق نهائي مع حكومة السيد السوداني لتأمين حصة الإقليم من الموازنة وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، كان أحد محاور محادثات اليوم مع السفير البريطاني في العراق".

فريق الاتحاد الوطني في الحكومة:

مرة اخرى حكومة الاقليم تتفرد في القرار

اكد الفريق الوزاري للاتحاد الوطني في حكومة اقليم كوردستان في بيان يوم الثلاثاء ٢٠٢٢/١٢/١٣ ، انهم يرفضون الاعلان الصادر من قبل الحكومة عن ارسال الـ ٤٠٠ مليار دينار، مشيرا الى ان ماجاء فيه يعبر عن «عدم الاحترام» لفريق الاتحاد الوطني في الحكومة.

وقال في بيان إن "مجلس الوزراء العراقي قرر اليوم وبأغلبية الأصوات صرف ٤٠٠ مليار دينار لإقليم كوردستان بناء على الفقرة ٢٣/ج من اتفاق الجهات السياسية المشكلة للحكومة العراقية، ذلك الاتفاق الذي وقع عليه أغلب الأطراف السياسية وأعلن على إثره تحالف باسم إدارة الدولة"، مبينا أن "الاتفاق تحول فيما بعد إلى برنامج عمل كابينة السيد محمد شياع السوداني الذي منحت الثقة في مجلس النواب العراقي، حيث دخلت فقرات ذلك الاتفاق بما فيها حصة إقليم كوردستان من الموازنة لعام ٢٠٢٢، حيز التنفيذ".

وأضاف أن "أي منجز يتحقق لشعبنا هو محل الافتخار والتقدير كبيرين عند الاتحاد الوطني الكوردستاني بغض النظر عن الجهة المحققة للمنجز، ولطالما عد فريق الاتحاد الوطني الوزاري في الكابينة التاسعة لحكومة الإقليم، الدفاع عن حقوق المواطنين من أولويات مهامه، وعليه نرحب بقرار إرسال ٤٠٠ مليار لإقليم كوردستان

بحفاوة".

وأشار إلى أن فريق الاتحاد الوطني الوزاري في الكابينة التاسعة لحكومة الإقليم ارتأى نشر معلومات صائبة وصحيحة:

أولا:

إن وفد حكومة الإقليم المفاوض المتواجد حاليا في بغداد، تشكل بقرار من مجلس وزراء الإقليم، وأولى جولات المفاوضات التي تمتد لأسبوع واحد يترأسها الدكتور دارا رشيد وزير التخطيط وعضوية الدكتور آمانج رحيم أمين مجلس الوزراء، وهما أعضاء في فريق الاتحاد الوطني رفقة السادة الآخرين من الوفد.

ثانيا:

إن إرسال مبلغ الـ ٤٠٠ مليار تم وفقا لاتفاق الجهات السياسية النضوية في تحالف إدارة الدولة الذي شكل الحكومة العراقية برئاسة السيد محمد شياع السوداني، وللعلم أن ذلك التحالف اجتمع مؤخرا في منزل الرئيس مام جلال ببغداد.

ثالثا:

إن تحديد مبلغ الـ ٤٠٠ مليار لشهري الـ ١١ والـ ١٢ لعام ٢٠٢٢ تم وفق قانون الموازنة لعام ٢٠٢١، حينها كان السيد قوباد طالباني نائب رئيس الوزراء على رأس وفد الحكومة الذي توصل إلى اتفاق مع الحكومة ومجلس النواب العراقي، وثبت المبلغ المذكور في قانون ذلك العام، وعليه فإن تحديده (المبلغ) في اتفاق أطراف إدارة الدولة تم على ضوء ذلك المبدأ، ليدخله الحكومة العراقية لاحقا حيز التنفيذ حاله حال بقية فقرات الاتفاق.

وأكد البيان أن "صدور ذلك القرار الصائب والصحيح يبعث على السرور لنا وعلى الثناء للحكومة العراقية وكل الذين فيه، لكن من الظلم تحول ذلك إلى منجز شخص واحد وأن يفرض في هذا المجال أيضا التفرد في القرار وتهميش الحقائق، كما كان دوما".

وتابع البيان أننا "نرفض بشدة البيان الصادر باسم حكومة الإقليم حول الـ ٤٠٠ مليار دينار، لأن ما أشير إليه فيه، تقليل من شأن فريقنا.

وأننا كجزء أساسي من هذه الحكومة نعلنها أن البيان لايمثل حكومة الإقليم إنما يعبر عن وجهة نظر حزب واحد في الحكومة"، معتبرا أن "هذا النوع من التفرد في الحكم والسلطة هو مبعث قلقنا ودفعنا إلى اتخاذ موقف".

بجهود وسعي الاتحاد الوطني..
بغداد ترسل تخصيصات شهرين الى الاقليم

قرر مجلس الوزراء الاتحادي خلال جلسته التي عقدها يوم الثلاثاء، بإرسال مبلغ ٤٠٠ مليار دينار الى حكومة اقليم كوردستان، كتخصيصات لرواتب الموظفين لشهري ١١ و١٢ من العام الحالي ٢٠٢٢.

الاتحاد الوطني كقوة وحزب فاعل في عملية تشكيل الحكومة الاتحادية الجديد اصر في الاجتماعات التي عقدت بين الاطراف السياسية على دعم ومساندة اقليم كوردستان وتوفير احتياجات ومستلزمات المواطنين وجعل موضوع رواتب الموظفين من اولويات عمله.

المبلغ المرسال يجب ان يوضع في خدمة المواطنين

يقول النائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني الدكتور بريار رشيد للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: بعد قرار الحكومة الاتحادية بارسال تخصيصات رواتب الموظفين والبالغ قدرها ٤٠٠ مليار دينار تستطيع حكومة اقليم كوردستان صرف رواتب الموظفين في موعدها المحدد شهرياً ودون تاخير.

واضاف: على الحكومة وضع هذا المبلغ المرسل من قبل الحكومة الاتحادية في خدمة المواطنين والاسراع بصرف رواتبهم وعدم استخدامه في اشياء ثانوية اخرى.

صرف الرواتب يجب ان يكون من الاولويات

يقول عبد الستار مجيد عضو برلمان كوردستان لـPUKMEDIA: ان قرار الحكومة الاتحادية بارسال مبلغ ٤٠٠ مليار دينار الى اقليم كوردستان خاص بشهري ١١ و١٢ من العام الحالي ٢٠٢٢.

واضاف: يجب ان يوضع هذا المبلغ في خدمة المواطنين وعلى الحكومة الاسراع بصرف رواتب الموظفين لهذا الشهر وعدم تاخيره الى العام المقبل.

الحكومة تريد تاخير رواتب الموظفين

يؤكد البرلماني عبد الستار مجيد: الجميع يعلم بان الحكومة الحالية في اقليم كوردستان تستطيع صرف رواتب الموظفين

كل شهر ودون الحاجة الى اي تخصصيات مالية من قبل الحكومة الاتحادية.

واضاف: لكن مع الاسف هذه الحكومة تريد تاخير رواتب الموظفين وتعذيبهم وعدم منحهم حقوقهم المشروعة من العائدات العامة، ولايجب ان نترك مجالاً للحكومة لكي تفعل مافعلته في المرة الماضية عندما ارسلت الحكومة الاتحادية في العام ٢٠٢٠ مبلغاً مماثلا، لكن الحكومة لم تصرف هذا المبلغ لتوزيع رواتب الموظفين بل قامت بدفنه ولا احد يعلم الى اين ذهبت تلك الاموال.

هذا المطلب كان من اولويات الاتحاد الوطني الكوردستاني

يقول النائب السابق عضو اللجنة المالية في الدورة السابقة شيروان ميرزا لـPUKMEDIA: ان المبلغ الذي قررت الحكومة الاتحادية ارساله الى اقليم كوردستان جاء وفقا لما تنص عليه الموازنة الاتحادية العام ٢٠٢١.

واضاف: ان وفد حكومة اقليم كوردستان آنذاك كان برئاسة السيد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان واصر شخصياً على ضرورة التوصل الى اتفاق مع الحكومة الاتحادية لارسال اي مبلغ الى اقليم كوردستان للمساعدة في صرف رواتب الموظفين.

السيد قوباد طالباني اصر على حل المشاكل العالقة

يؤكد شيروان ميرزا: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني والسيد قوباد طالباني كرئيس للوفد المفاوض طالب دائماً وفي جميع الاجتماعات بارسال مبلغ من المال الى اقليم كوردستان للمساعدة في توزيع الرواتب.

واضاف: كما طالب بتوفير استحقاقات اقليم كوردستان وتثبيت مطالب اقليم كوردستان في الموازنة وتحديد حصة اقليم كوردستان من الموازنة وفقا للدستور والقوانين المعمول بها.

يجب على الحكومة الاسراع بصرف رواتب الموظفين

يؤكد النائب السابق شيروان ميرزا: يجب على الحكومة استخدام هذا المبلغ المرسل من قبل الحكومة الاتحادية لرواتب الموظفين فقط لانه في الموازنة العام ٢٠٢١ قد تم تحديد هذ الامر.

واضاف: على الحكومة استخدام هذا المبلغ عند وصوله ومع الواردات التي تحصل عليها في الاسراع بصرف رواتب الشهر الاخير من العام الحالي وعدم تاخيره الى العام المقبل.

نص قرار مجلس الوزراء الاتحادي

ثانيا/ استناداً إلى ما جاء في ورقة المنهاج الوزاري الذي اتفقت عليه الكتل السياسية وصادق عليه مجلس النواب بموجب قراره الصادر (رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢)، المبلغ بالكتاب المرقم بالعدد (١/٩/د.خ/س.١٨) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول٢٠٢٢، قرر مجلس الوزراء ما يأتي:

– صرف وزارة المالية مبلغاً قدره ٤٠٠ مليار دينار، لتسديد مستحقات إقليم كردستان، على أن تتمّ تسوية المبلغ بعد إكمال تدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي للبيانات المتعلقة بالإيرادات النفطية وغير النفطية، بالتنسيق بينه وبين ديوان الرقابة المالية في الإقليم، وإكمال وزارة النفط الاتحادية احتساب الإيرادات النفطية بالتنسيق مع وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان العراق.

PUKmedia

ضمان حقوق مواطني الاقليم من أولويات مهام الاتحاد الوطني

استطاع وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة الرئيس بافل جلال طالباني خلال مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة في العراق، حل المشاكل العالقة بين الاقليم وبغداد عن طريق إعداده لمشروع وتقديمه لكابينة السوداني وإنهاء الانسداد السياسي في العراق.

وأكد عضو في الوفد المفاوض لتشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة: «ان الحل الجذري لمسألة الرواتب والميزانية وحقوق مواطني الاقليم يعتبر من المبادئ الرئيسة لمهام الاتحاد الوطني وقد شدد الرئيس بافل جلال طالباني على تنفيذها في حكومة السوداني».

تطبيق فقرة أخرى من مشروع الاتحاد الوطني

إرسال الرواتب وميزانية اقليم كوردستان من قبل الحكومة الاتحادية كان من أولويات الفقرات التي أكد الاتحاد الوطني على تطبيقها «لايمكن خلط مسالة الرواتب والميزانية مع الاوضاع السياسية وقد عد الاتحاد الوطني هذه المسألة من الخطوط الحمراء».

يقول رزكار حاج حمه عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني وعضو الوفد المفاوض لمناقشات تشكيل الحكومة الجديدة في العراق لـ(PUKMEDIA) الموقع الرسمي للاتحاد الوطني: «كان

أحد المطالب الرئيسة للاتحاد الوطني خلال مفاوضات تشكيل الحكومة هو عدم الخلط بين مسألة الرواتب والميزانية مع المسائل والمشاكل السياسية وعلاقات الاقليم وبغداد».

«من المسائل التي اهتم الاتحاد الوطني بإيجاد حل لها هي المناطق الكوردستانية خارج إدارة الاقليم وقد تم تثبيت هذه المسألة في منهاج حكومة السوداني» يقول رزكار حمه.

كما أكد عضو المكتب السياسي، أن إرسال الرواتب والميزانية كان من المطالب الاساسية للاتحاد الوطني وشدد الاتحاد الوطني بعد تشكيل الحكومة مع محمد شياع السوداني رئيس الوزراء على ضرورة عدم خلط المشاكل السياسية بين الاقليم وبغداد مع مسألة الرواتب والميزانية».

قوباد طالباني أصر على تثبيت سلفة الاقليم في ميزانية ٢٠٢١

جاء قرار إرسال ٤٠٠ مليار دينار من بغداد الى الاقليم بعد محاولات وجهود قوباد طالباني كرئيس وفد حكومة الاقليم الذي زار بغداد أكثر من ٢٠ مرة.

تقول د.نرمين معروف عضو اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي في تصريح لـ(PUKMEDIA):

«إن إرسال هذا المبلغ الى الاقليم جاء في إطار الاتفاقية المبرمة بين قوباد طالباني رئيس وفد حكومة الاقليم مع الحكومة الاتحادية، وقد أحيا وفد الاتحاد الوطني هذا الاتفاق مجددا».

«بعد زيارة قوباد طالباني الى بغداد العاصمة اكثر من ٢٠ مرة لمواصلة المفاوضات والوصول الى اتفاق مشترك، إستطاع رئيس وفد حكومة الاقليم أن يثبت مبلغ الـ ٢٠٠ مليار دينار الشهري الى الاقليم، ويعتبر إرسال هذا المبلغ إمتدادا للآلية التي اتبعتها الحكومة الاتحادية في ارسال المبلغ للاقليم سابقا» تقول نرمين معروف.

كما أكدت الدكتورة نرمين معروف: «لولا محاولات الرئيس بافل جلال طالباني والسيد قوباد طالباني لم تكن حكومة السوداني لترسل المبلغ للاقليم لان حكومة الاقليم لم تلتزم بالاتفاقات».

الاتحاد الوطني كان مساندا لفريقه في الحكومة

إستطاع الاتحاد الوطني بمساندته لمحاولات قوباد طالباني رئيس فريق الاتحاد في حكومة إقليم كوردستان، مواصلة الاتفاق الى ان وصل الى بر الامان.

يقول شيروان ميرزا العضو السابق في اللجنة المالية لمجلس النواب العراقي لـ(PUKMEDIA):

«محاولات الرئيس بافل جلال طالباني كرئيس وفد الاتحاد الوطني أبان تشكيل الحكومة الجديدة في العراق وقوباد طالباني كرئيس وفد حكومة الاقليم أدت الى إعادة إرسال مبلغ ٢٠٠ مليار الى

الاقليم وذلك بعد انقطاعه مدة ١٠ شهور».

«وقد جاء في البرنامج الحكومي ضرورة مواصلة إرسال المبلغ الشهري لاقليم كوردستان الى ان يتوصل الطرفان الى اتفاق على مسالة النفط ومن ثم تثبيته في ميزانية ٢٠٢٢» يقول شيروان ميرزا.

فريق الاتحاد الوطني في حكومة الاقليم: ارسال الـ ٤٠٠ مليار أتى بناء على الاتفاق

وقد أعلن الفريق الوزاري للاتحاد الوطني في حكومة الاقليم: « ان إرسال الـ ٤٠٠ مليار دينار جاء بناء على اتفاق الاطراف السياسية المشكلة لتحالف إدارة الدولة والتي شكلت فيما بعد الحكومة الجديدة في بغداد برئاسة السيد محمد شياع السوداني.

الرئيس بافل جلال طالباني أدخل سلفة الاقليم في برنامج حكومة السوداني

خلال السنة الماضية وشهري ١و٢ من ٢٠٢٢ كانت حكومة العراق ترسل وبجهود قوباد طالباني ٢٠٠ مليار دينار شهريا الى الاقليم، وبعد قرار المحكمة الاتحادية حول مسألة نفط الاقليم قطعت حكومة الكاظمي إرسال المبلغ، لكن إستطاع وفد الاتحاد الوطني بإشراف الرئيس بافل جلال طالباني إدراج القضية في مناقشات تشكيل الحكومة وتثبيتها في كابينة محمد شياع السوداني، وقد قررت الحكومة الاتحادية يوم الثلاثاء الماضي إرسال ٤٠٠ ميار دينار كسلفة لشهري ١١و ١٢ الى الاقليم.

رئيس الحكومة الاتحادية ينفذ فقرات برنامج الاتحاد الوطني

قدم الاتحاد الوطني خلال مباحثات تشكيل الحكومة الاتحادية في بغداد مشروعا لمعالجة المشاكل بين أربيل وبغداد، وقد دخل بعض من فقرات هذا المشروع حيز التنفيذ منها إرسال ٢٠٠ مليار دينار شهريا الى الاقليم وتخصيص ميزانية للبيشمركة وتطبيع أوضاع المناطق الكوردستانية خارج إدارة الاقليم واستباب الامن والاستقرار فيها وتثبيت ملاك المعلمين وموظفي التعليم الكوردي في كركوك على وزارة التربية الاتحادية وتثبيت رواتب و ميزانية اللواء ٢٠ لقوات البيشمركة في ميزانية ٢٠٢٢ الاتحادية ومعالجة مشكلة كهرباء كركوك ومجموعة اخرى من القضايا.

PUKmedia

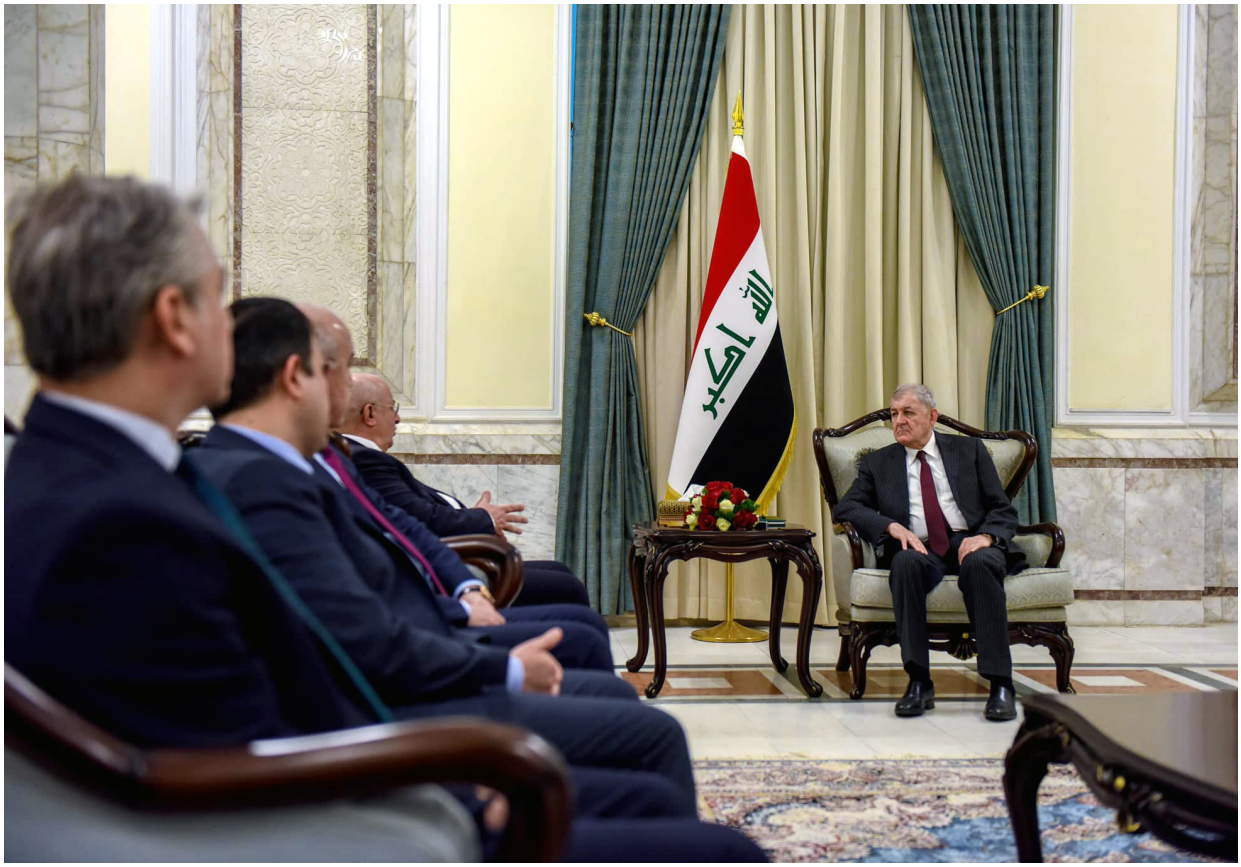

ضرورة اعتماد الحوار والإسراع بإيجاد الحلول وفقاً للدستور والقانون

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١٣ كانون الأول ٢٠٢٢ في قصر بغداد، وفد حكومة إقليم كردستان الذي ضم عددا من الوزراء وكبار المسؤولين في حكومة الإقليم.

وجرى خلال اللقاء، بحث تطورات الوضع السياسي في البلاد، ومستجدات المفاوضات الأخيرة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان بشأن المسائل العالقة، حيث أكّد رئيس الجمهورية ضرورة اعتماد الحوار والإسراع بإيجاد الحلول وفقاً للدستور والقانون لضمان الوصول إلى اتفاق يخدم جميع العراقيين.

تطلّع العراق لبناء علاقات تستند إلى المصالح المتبادلة

الى ذلك تسلّم فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ١٤ كانون الأول ٢٠٢٢ في قصر بغداد، أوراق اعتماد عدد من السفراء الجدد لدى العراق، وهم سفيرة الاتحاد الكونفدرالي السويسري السيدة اميليا جيورجيفا، وسفير جمهورية مالي السيد بو بكر ديالو، وسفير جمهورية جيبوتي السيد عبد القادر حسين عمر.

وبيّن فخامة رئيس الجمهورية خلال استقبال السفراء كلاً على حدة، أن العراق يتطلّع لبناء أفضل علاقات الصداقة والتعاون مع المجتمع الدولي تستند إلى تبادل المصالح المشتركة للشعوب وإرساء الأمن والاستقرار وتعزيز التعاون الاقتصادي والتنسيق المشترك في مواجهة أزمة المناخ والمحافظة على البيئة والمياه.

وأشار السيد الرئيس إلى الاستقرار الأمني الذي يشهده العراق، وسعي الحكومة نحو ترسيخه وفتح الباب أمام الاستثمارات للعمل في العراق بمختلف القطاعات، ودعم القطاع الخاص وحمايته عبر القوانين والتشريعات والإجراءات التنفيذية.

وأعرب رئيس الجمهورية عن أمنياته للسادة السفراء بالنجاح والموفقية في مهام عملهم الجديدة، وبما يصب في صالح توطيد العلاقات بين العراق وبلدانهم.

من جانبهم، أعرب السفراء عن شكرهم وتقديرهم لفخامة رئيس الجمهورية، مؤكدين دعم بلدانهم لأمن واستقرار العراق وازدهاره وسلامة شعبه، مُبدين تطلّع بلدانهم نحو تعزيز العلاقات مع العراق في مختلف المجالات.

ضرورة تسهيل منح تأشيرات الدخول للطلاب العراقيين للدراسة في رومانيا

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١٣ كانون الأول ٢٠٢٢ في قصر بغداد، سفير جمهورية رومانيا لدى العراق السيد رادو أوكتافيان دوبري، الذي نقل تحيات رئيس جمهورية رومانيا كلاوس يوهانيس إلى فخامته.

وتم خلال اللقاء، استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل توسيع آفاق التعاون لتشمل مختلف المجالات. حيث جرى الحديث عن طرق دعم الاقتصاد في البلد من خلال دعم الاستثمارات وتنويعها خدمة لمصالح الشعبين الصديقين.

وفي هذا السياق، أشار رئيس الجمهورية إلى إمكانية دعم القطاع الزراعي في البلد، بالاستفادة من الخبرات والتقنيات التي تملكها رومانيا وبما يساهم في تطوير الواقع الزراعي.

وبحث فخامته سبل تطوير التعاون الثقافي مع رومانيا، حيث جرى التطرق إلى وضع الطلاب العراقيين الذين يدرسون هناك. وأكد رئيس الجمهورية ضرورة تسهيل منح تأشيرات الدخول إلى العراقيين وتوفير طيران مباشر بين البلدين.

وحمّل الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد السفير الروماني تحياته إلى رئيس رومانيا متمنياً له التوفيق وللشعب الروماني مزيداً من التقدم والازدهار.

بدوره، جدد السفير دوبري دعم بلاده لسيادة واستقلال العراق ولدوره المحوري إقليمياً ودولياً، مشيراً إلى كون العراق أحد أهم الدول في الشرق الأوسط، مؤكداً حرص بلاده على زيادة التعاون والعمل الثنائي على الصعد كافة.

ضرورة تقليل الروتين وتطوير النظام المصرفي

كما واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١٣ كانون الأول ٢٠٢٢ في قصر بغداد، وفد مؤسسة التمويل الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وباكستان وأفغانستان برئاسة المدير الإقليمي للمؤسسة السيد أفتاب أحمد.

وتم خلال اللقاء، بحث سبل تشجيع المشاريع الاستثمارية والخدمية في العراق من خلال دعم القطاع

الخاص ليكون عاملاً مساعداً للقطاع الحكومي في تطوير الواقع الاقتصادي في البلد.

وتحدث رئيس الجمهورية عن الوضع الاقتصادي، مبيّناً أن مختلف مدن العراق عانت سابقاً نتيجة الإهمال والأعمال الإرهابية وتدهور الوضع الاقتصادي، موضحاً أن العراق حالياً مستقر من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية، ويملك من الموارد الطبيعية والبشرية ما يؤهله لبناء دولة متقدمة ومزدهرة.

وأشار إلى أهمية استغلال الوفرة المالية التي يملكها البلد في الوقت الحالي في إنشاء مشاريع خدمية تلبي طموح العراقيين وتدعم الاقتصاد. وبيّن رئيس الجمهورية للوفد الضيف أهمية المباشرة بالعمل والإنجاز وعدم الاكتفاء بعقد الاجتماعات.

وفي هذا السياق، شددّ فخامته على ضرورة أن تقوم مؤسسات الدولة المعنية بتقليل الروتين في إنجاز المعاملات مع مراعاة الضوابط والقوانين لتوفير الوقت وضمان إتمام العمل. كما أكد الرئيس على حاجة النظام المالي والمصرفي في العراق إلى التطوير ليصبح أكثر سرعة ودقّة وأماناً.

وفي معرض حديث فخامته عن سبل دعم الاقتصاد، بيّن رئيس الجمهورية أهمية تنويع مصادر الدخل، مشيراً إلى أن العراق يملك عدداً كبيراً من المعامل المتوقفة منذ عام ٢٠٠٣، والتي يجب تأهيلها وإعادتها إلى العمل وجعلها مصدراً لدعم ميزانية الدولة وتوفير فرص العمل. كما بيّن فخامته أن القطاع الزراعي في العراق يعاني من الإهمال وبالإمكان وضع خطط لدعم هذا القطاع من خلال اعتماد الطرق الحديثة في الزراعة والري.

من جانبه، أكد المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية استعداد مؤسسته للتعاون التام مع العراق في دعم اقتصاده، كونه من الدول التي لها الأولوية لما يملك من إمكانيات وموارد تساعد في إنجاز المشاريع الاستثمارية التي ستساهم في تقدم البلاد.

استقبال الأمين العام لحركة بابليون ووزيرة الهجرة والمهجرين

هذا واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ١٤ كانون الأول ٢٠٢٢ في قصر بغداد، الأمين العام لحركة بابليون ريان الكلداني ووزيرة الهجرة والمهجرين السيدة إيفان فائق جابرو.

وأشار السيد الرئيس، خلال اللقاء، إلى أهمية تلبية متطلبات النازحين الخدمية والصحية وسد احتياجاتهم وإيجاد الحلول لمعاناتهم، مؤكداً ضرورة بذل الجهود الحثيثة لإنهاء ملف النازحين وتأمين عودتهم إلى مناطقهم بعد تأهيلها وتوفير الأجواء المناسبة.

كما تم التأكيد على أهمية توحيد الصفوف وتكاتف الجهود بين القوى والفعاليات السياسية لترسيخ الاستقرار في البلاد وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

استقبال رئيس ديوان الوقف السني

الى ذلك أكّد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، أن من واجباته حماية الدستور، فهو الضامن الحقيقي للوضع العام في البلاد، وأن على الجميع العمل من أجل عراق قوي لكل العراقيين،

ويأتي ذلك من خلال دعم وتقوية مؤسسات الدولة.

جاء ذلك خلال استقبال فخامته، الأربعاء ١٤ كانون الأول ٢٠٢٢ في قصر بغداد، رئيس ديوان الوقف السني الدكتور مشعان محي الدين الخزرجي.

ودعا فخامته إلى نشر التسامح والمحبة من خلال تبني الخطاب المعتدل، مؤكداً ضرورة تعميق التعاون بين الجميع لمواجهة التحديات والوقوف بوجه الأفكار الدخيلة والمتطرفة.

وأشار الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد إلى أهمية الدعم الذي تقدمه المراكز الدينية في توفير الخدمات العامة للمواطنين، لافتاً إلى أهمية تشجيع الحكومة في مسعاها ليحقق برنامجها الخدمي ما يصبو إليه العراقيون.

كما أكّد فخامته ضرورة الاهتمام بجميع العتبات المقدسة والمبادرة بإعمار الأماكن الدينية وجعلها قِبلة للزائرين لتنشيط السياحة الدينية التي يمكنها أن تكون داعماً لاقتصاد البلد.

بدوره، قدم رئيس ديوان الوقف السني الدكتور مشعان محي الدين الخزرجي شكره لفخامة الرئيس على توجيهاته، مؤكداً تفعيل الدور الإرشادي والتوعوي في المؤسسات الدينية ونشر المحبة بين جميع العراقيين.

استقبال رئيس كتلة الائتلاف البرلمانية اللبنانية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ١٤ كانون الأول ٢٠٢٢ في قصر بغداد، رئيس كتلة الائتلاف النيابية اللبنانية النائب نبيل بدر.

وأكد رئيس الجمهورية خلال اللقاء أهمية علاقات التعاون المتينة التي تجمع البلدين، وضرورة تعزيزها بما يُحقق المصالح المتبادلة للشعبين الشقيقين. كما تمنى أن يشهد الوضع السياسي في لبنان مزيداً من التقدم والاستقرار.

من جانبه، أعرب السيد محمد نبيل بدر عن شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية، مُثمّناً المواقف العراقية المساندة للبنان وشعبه ومؤكداً أهمية تعزيز التعاون بين البلدين.

أهمية الحفاظ على أمن الجالية العراقية في اوكرانيا

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ١٤ كانون الأول ٢٠٢٢ في قصر بغداد، القائم بأعمال السفارة الأوكرانية في بغداد السيد اليكسندر بورفجينكوف.

وتحدث رئيس الجمهورية عن أوضاع الجالية العراقية في أوكرانيا وأهمية الحفاظ على أمنهم واستمرار تقديم الخدمات لهم وتسهيل إجراءات تنقلهم بما يحفظ سلامتهم جميعا.

وعبّر فخامته عن أمله في الوصول إلى السلام ما بين روسيا وأوكرانيا، مؤكداً أهمية الجهود الدبلوماسية والتمسك بالحوار لحل التوترات والمشاكل وترسيخ السلام والاستقرار وتجنب التداعيات الإنسانية والاقتصادية وحفظ أمن وسلامة المدنيين.

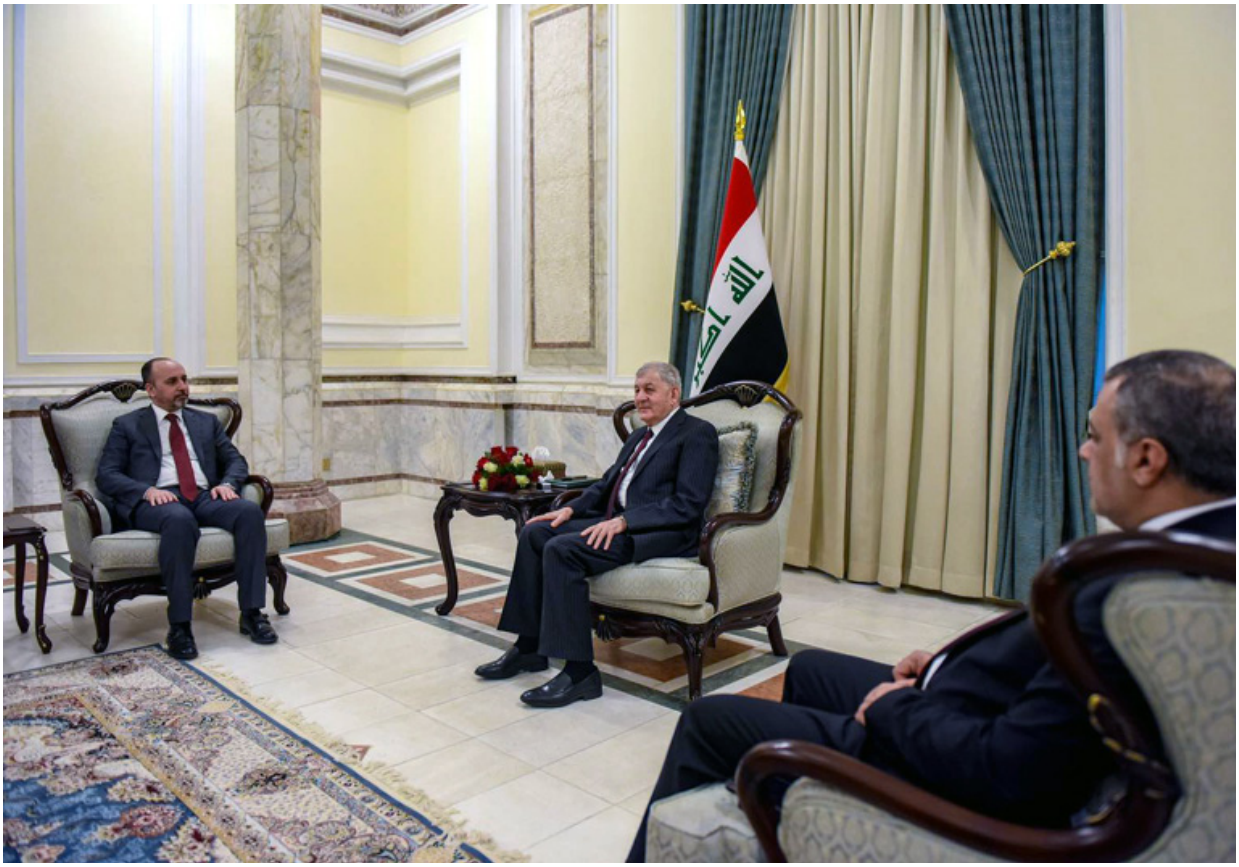

ضرورة الارتقاء بالواقع الخدمي والاعماري للعاصمة بغداد

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١٣ كانون الأول ٢٠٢٢ في قصر بغداد، أمين بغداد المهندس عمار موسى كاظم.

وأكّد فخامة رئيس الجمهورية ضرورة الارتقاء بالواقع الخدمي للعاصمة بغداد، ومعالجة المشاكل والظواهر السلبية، والعمل على تطويرها والمحافظة على نظافتها والاهتمام بكافة القطاعات الخدمية.

وتطرق فخامته إلى موضوع تطوير مداخل بغداد وإظهارها وبما يليق بعمق المدينة الحضاري والفكري التاريخي، كما تحدث عن أهمية تطوير عدد من مناطق بغداد التراثية، مثل شارع الرشيد والقشلة مع ضرورة الحفاظ على تراثها وعمارتها العريقة.

من جانبه، أعرب السيد عمار موسى عن شكره وتقديره لتوجيهات السيد الرئيس، حيث قدّم شرحا لفخامته عن سير عمل أمانة بغداد وخططها والمسائل التي تواجه بعض المفاصل، وقدّم لفخامته شرحاً عن عدد من المشاريع مثل مشروع إنشاء طرق جديدة بالاتفاق مع وزارة الإعمار والإسكان، بالإضافة إلى العمل على مشروع تطوير خطة تصميم بغداد بحسب التصميم الأساسي للعاصمة.

التنسيق ووحدة الصف بين الاطراف لحماية المصالح العليا لكوردستان

استقبلت الثلاثاء ١٣/١٢/٢٠٢٢ د. ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان، فيل فارجولا سفير الاتحاد الاوروبي في العراق.

وفي لقاء ضم الطرفين، جرت مناقشة المستجدات السياسية في اقليم كوردستان وفي العراق بشكل عام، وأكدت د. ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان ان اختيار طريق الحوار الوطني هو مفتاح الحل لكافة القضايا السياسية العالقة، كما عبرت عن تفاؤلها في امكانية اجتياز العقبات، اضافة الى مناقشة موضوعات حقوق الانسان والحريات العامة وحرية الصحافة.

من جهته قدم فيل فارجولا سفير الاتحاد الاوروبي لدى العراق، شكره لرئيسة برلمان كوردستان على استقبالها الكريم له وبمادلتها الاراء معه ومناقشتها كل تلك الموضوعات المهمة خلال اللقاء الذي جرى بين الطرفين.

**كما و استقبلت الأربعاء ١٤/١٢/٢٠٢٢ د. ريواز فائق رئيس برلمان كوردستان، كلاوس شتغايشا القنصل الالماني العام في اقليم كوردستان.

وفي لقاء ضم الطرفين، قدمت د. ريواز فائق رئيس برلمان كوردستان تهانيها للقنصل

الالماني العام بمناسبة تسنمه منصبه الجديد في اقليم كوردستان، كما عبرت عن سعادتها بهذه الزيارة للتعرف عن كثب عليه، متمنية ان تستمر علاقة الصداقة التاريخية بين اقليم كوردستان ودولة المانيا وأن يتم العمل على تعزيزها في المستقبل.

كما جرت في اللقاء مناقشة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اقليم كوردستان وفي العراق بشكل عام، وفي هذا السياق أكد الجانبان على اهمية التنسيق ووحدة الصف بين كافة الاطراف السياسية كأفضل خيار لحماية المصالح العليا لشعب كوردستان.

وفي جانب آخر من اللقاء، قدمت د. ريواز فائق رئيس برلمان كوردستان ملخصا عن أعمال ومهام البرلمان وقالت: «ان لبرلمان كوردستان عدة قوانين مهمة وغنية، وهو يعمل حاليا على إجراء القراءآت على جملة مشاريع قوانين لكل يتم اقرارها خلال الجلسات القادمة ويتم سنها كقوانين نافذة».

من جهته، قدم كلاوس شتغايشا القنصل الالماني العام في اقليم كوردستان، شكره لرئيس برلمان كوردستان على حفاوة الاستقبال وعرض آرائها أزاء كافة القضايا التي تم طرحها في اللقاء.

اعداد تقرير التصويت على مشروع قانون العمل

الى ذلك وبهدف اعداد تقرير التصويت على مشروع قانون العمل في اقليم كوردستان – العراق، عقد الاربعاء ١٤/١٢/٢٠٢٢ في قاعة البرتوكولات بمبنى برلمان كوردستان، اجتماع مشترك باشراف د. ريواز فائق رئيس برلمان كوردستان، بين وزيري العمل والشؤون الاجتماعية والاقليم لشؤون البرلمان ولجنتي الشؤون القانونية والشؤون الاجتماعية والدفاع عن حقوق الانسان.

في الاجتماع الذي حضرته كويستان محمد وزير العمل والشؤون الاجتماعية، ود. فالا فريد وزير شؤون البرلمان، وبزار كوجر رئيس اللجنة القانونية، وروميو هكاري رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الاجتماعية والدفاع عن حقوق الانسان، وعدد من أعضاء البرلمان ومستشاري اللجنتين، تمت مناقشة كافة مواد مشروع قانون العمل والمكونة من (١٥٩) مادة تخص الأسس والحقوق الأساسية والتشغيل والتدريب المهني وتنظيم عمل العمال الأجانب وعقود العمل الشخصية وحقوق وواجبات العمال واصحاب العمل وتحديد الأجور وساعات العمل.

وعقب تبادل الاراء والملاحظات من قبل المجتمعين، تم اعداد تقرير التصويت على مشروع قانون العمل بهدف طرحه على التصويت في جلسة البرلمان القادمة وسنه كقانون نافذ في القطاعين العام والخاص.

ضرورة توحيد الصف والموقف الكردستاني في الاقليم و بغداد

اجتمع رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني، قبل ظهر الأربعاء ١٤ كانون الأول ٢٠٢٢، مع السفيرة الأمريكية في العراق ألينا رومانووسكي.وجرى خلال الاجتماع التباحث بشأن زيارتي بارزاني الأخيرتين إلى بغداد ولقاءاته واجتماعاته مع كبار المسؤولين في البلد، والمنهاج الوزاري للحكومة الاتحادية العراقية، والعمل على توطيد العلاقات بين أربيل وبغداد وحل الخلافات مع إقليم كوردستان على أساس الدستور والنظام الاتحادي، والحوار والزيارات المتبادلة المستمرة بين أربيل وبغداد للتوصل إلى تفاهم مشترك بينهما.

وشدد الجانبان على العمل المشترك بين أربيل وبغداد والأطراف السياسية في البلد عموماً، واتفقا في الرأي بأهمية مساندة رئيس الوزراء والكابينة الوزارية الجديدة للحكومة الاتحادية العراقية، ورأيا في الوضع الراهن فرصة لحل مشاكل العراق وتنفيذ المنهاج الوزاري للحكومة الاتحادية، كما اتفقا على أهمية وضرورة تنفيذ اتفاق حكومة إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية العراقية لتطبيع الأوضاع في سنجار وعودة النازحين.

وأكد نيجيرفان بارزاني على أهمية وجود تفاهم ورؤية مشتركة لإدارة البلد وإدارة الثروات والإمكانيات العراقية بما يضمن توفير فرص عمل وخدمات أفضل للمواطنين ويؤدي إلى الأمان والاستقرار وحماية سيادة البلد.أهمية حفظ أمن الحدود والعمل المشترك بين أربيل وبغداد على هذه المسألة، وتنويع مصادر الطاقة، وتشجيع تشغيل رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية في العراق وإقليم كوردستان، وعملية إعادة تنظيم البيشمركة والعقبات التي تعترض سبيلها، وعلاقات العراق مع الدول المجاورة ودول المنطقة شكلت محوراً آخر للاجتماع.

***كما واستقبل رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني، صباح الأربعاء ١٤ كانون الأول ٢٠٢٢، سعادة السفير البريطاني في العراق السيد مارك برايسون ريتشاردسون ووفداً مرافقاً له.

وبحث الجانبان في اجتماع سبل تعزيز علاقات بريطانيا مع العراق وإقليم كوردستان، وأحدث التطورات السياسية وتشكيل الحكومة الاتحادية العراقية الجديدة، والمشاكل والتحديات التي تواجه العراق، وعلاقات أربيل وبغداد والخلافات القائمة بينهما، وزيارتي نيجيرفان بارزاني الأخيرتين إلى بغداد ومحادثاته الهادفة لإيجاد حلول للخلافات، مع المسؤولين في بغداد.

وشدد الجانبان في اجتماعهما على تقديم خدمات أفضل للمواطنين العراقيين وتأمين فرص العمل لهم وتنفيذ المنهاج الوزاري للحكومة الاتحادية وأولوياتها، وناقشا أيضاً الأوضاع الداخلية لإقليم كوردستان ورأيا أن من الضروري توحيد الصفوف والمواقف في إقليم كوردستان وأكدا بصورة خاصة على أهمية توحيد كلمة فريق إقليم كوردستان في بغداد.وجدد نيجيرفان بارزاني التأكيد على دعم ومساندة إقليم كوردستان للحكومة العراقية الجديدة ورئيس الوزراء محمد شياع السوداني، مشيراً إلى أن هناك فرصة سانحة لحل مشاكل البلد بدعم من الأطراف المشاركة في الحكومة الاتحادية، كما أكد فخامته على أهمية وضرورة التعاون والعمل المشترك بين الأطراف السياسية في إقليم كوردستان من اجل حل الخلافات مع بغداد.

مقررات اجتماع مجلس الوزراء الاتحادي

المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء

ترأس رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، الثلاثاء ٢٠٢٢/١٢/١٣، الجلسة الاعتيادية الثامنة لمجلس الوزراء، وتم خلالها بحث مجمل الأوضاع العامة في البلاد، ومناقشة أبرز القضايا والملفات الخاصة بالجانب الاقتصادي والمعيشي للمواطنين، إلى جانب التداول في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، واتخاذ القرارات بشأنها.

ووجّه السيد رئيس مجلس الوزراء، بأن يكون يوم الخامس والعشرين من كانون الأول، عطلة رسمية في جميع أنحاء العراق، وذلك بمناسبة حلول أعياد الميلاد المجيدة، وأن يكون يوم السادس والعشرين من الشهر نفسه، عطلة رسمية لأبناء المكوّن المسيحي من العراقيين.

وناقش مجلس الوزراء موضوع زيادة الطاقة الإنتاجية لمشروع مصفى الديوانية، وذلك بناءً على توجيهات السيد رئيس مجلس الوزراء خلال زيارته محافظة الديوانية وتفقده مصفى الديوانية في التاسع عشر من شهر تشرين الثاني الماضي، حيث وجّه سيادته بزيادة الطاقة الانتاجية للمصفى، من أجل زيادة الطاقة التكريرية من المنتجات النفطية، ودعم الواقع الاقتصادي للمحافظة وتوفير فرص عمل لأبنائها. حيث أقر المجلس الآتي:

١- تخويل وزارة النفط صلاحية التعاقد مع الشركة المنفذة لمصفى الديوانية وتطويره وزيادة طاقته الإنتاجية بمقدار (٧٠) ألف برميل، وفقاً للمتطلبات البيئية، استثناءً من أساليب التعاقد المنصوص عليها في المادة (٣) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (٢ لسنة ٢٠١٤).

٢- تتولى وزارة المالية ووزارة التخطيط، أخذ الإجراءات اللازمة لإدراج مشروع توسعة مصفى الديوانية، لزيادة طاقته الإنتاجية، وتضمين ذلك في مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية القادمة/ ٢٠٢٣.

وبهدف حماية التنوع البيئي والحيوي في العراق، ووقف الممارسات الخاطئة بحق الطبيعة والبيئة، كالصيد والأنشطة الأخرى التي تهدد النباتات والحيوانات النادرة، فقد ناقش مجلس الوزراء قرار اللجنة الوطنية للمواقع الطبيعية المحمية (٣ لسنة ٢٠١٧)، وصادق على إعلان موقع بحيرة ساوة محمية طبيعية، لما تتميز به من معايير دولية وغنى واضح بالتنوع البايولوجي، إضافة إلى الأشكال الجيومورفولوجية وطبيعتها المميزة، وذلك استناداً إلى المادة (٤) من نظام

المحميات الطبيعية (٢ لسنة ٢٠١٤).

ومن أجل القضاء على ظاهرة تسريب الأسئلة، ومنع تكرارها، وللحفاظ على مسار العملية التربوية، وبناءً على توصيات اللجنة التحقيقية المؤلفة بموجب الأمر الديواني (٢٢٠٦٠ لسنة ٢٠٢٢) الصادر من مكتب رئيس مجلس الوزراء بشأن تسريب أسئلة امتحانات الصف الثالث المتوسط للعام الدراسي (٢٠٢١-٢٠٢٢)، قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يأتي:

١- إعفاء السيد (قاسم رحيم مجبل عبد الرسول العكيلي) المدير العام لتربية الرصافة الثانية/ وزارة التربية من منصبه، استناداً إلى أحكام القرار التشريعي (٨٨٠ لسنة ١٩٨٨).

٢- قيام وزارة التربية والجهات ذات العلاقة بتنفيذ بقية التوصيات، كلٌّ حسب اختصاصه.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع قانون تصديق جمهورية العراق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب المفروضة على الدخل وعلى رأس المال، ومنع التهرب والتجنب الضريبي بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة العربية السعودية الموقع عليها في الرياض في ٣١ آذار ٢٠٢١، الذي أعدّه مجلس الدولة، وإحالته إلى مجلس النواب.

كما تمت الموافقة على مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة العربية السعودية في مجال النقل البحري، وإحالته الى مجلس النواب، استناداً الى أحكام المادتين (٦١/البند أولاً، و٨٠/البند ثانياً) من الدستور.

وناقش مجلس الوزراء مواصلة تنفيذ قرار المحكمة الاتحادية رقم (١٢١ لسنة ٢٠٢٢)، بشأن صلاحيات حكومة تصريف الأعمال، وأقرّ توصيات اللجنة المختصة بـ(إعادة النظر بقرارات مجلس الوزراء كافة المأخوذة من الحكومة السابقة خلال مدة تصريف الأمور اليومية من ٨ تشرين الأول٢٠٢١، لغاية ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٢.

وأقر المجلس أن تتولى الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالتنسيق بينها ودائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان والجهات ذات العلاقة، تنفيذ التوصيات موضوع البحث، وعدم العمل بالقرارات والتوجيهات المؤشر إزاءها (إعادة عرض)، إلا بعد عرض كل قرار على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار اللازم بشأنه.

وواصل مجلس الوزراء مناقشة الموضوعات الأخرى المدرجة على جدول الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات الآتية:

أولاً/ الموافقة على ما يأتي:

١- إجراء مناقلة (٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار، فقط أربعون مليار دينار من تشغيل وزارة الصحة إلى باب تعويضات الموظفين.

٢- إجراء مناقلة (١٥٠٧٥٠٠٠٠٠٠) دينار، فقط خمسة عشر ملياراً وخمسة وسبعون مليون دينار من نسبة ١٢/١ لإجمالي وحدات الإنفاق الأخرى بما فيها نقص رواتب وزارة البيئة.

٣- تمويل وزارة المالية المبالغ المذكورة (١، ٢) آنفاً، إلى حسابات دوائر الصحة والبيئة بحسب العجز في الجدول المرافق ربط كتاب وزارة الصحة المرقم بالعدد (د.أ.م/٥٤١٧/٥/٦)، المؤرخ في ٨ آب ٢٠٢٢.

ثانيا/ استناداً إلى ما جاء في ورقة المنهاج الوزاري الذي اتفقت عليه الكتل السياسية وصادق عليه مجلس النواب بموجب قراره الصادر (رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢)، المبلغ بالكتاب المرقم بالعدد (١٨/١/د.خ/س.١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول٢٠٢٢، قرر مجلس الوزراء ما يلي:

- صرف وزارة المالية مبلغاً قدره ٤٠٠ مليار دينار، لتسديد مستحقات إقليم كردستان، على أن تتمّ تسوية المبلغ بعد إكمال تدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي للبيانات المتعلقة بالإيرادات النفطية وغير النفطية، بالتنسيق بينه وبين ديوان الرقابة المالية في الإقليم، وإكمال وزارة النفط الاتحادية احتساب الإيرادات النفطية بالتنسيق مع وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان العراق.

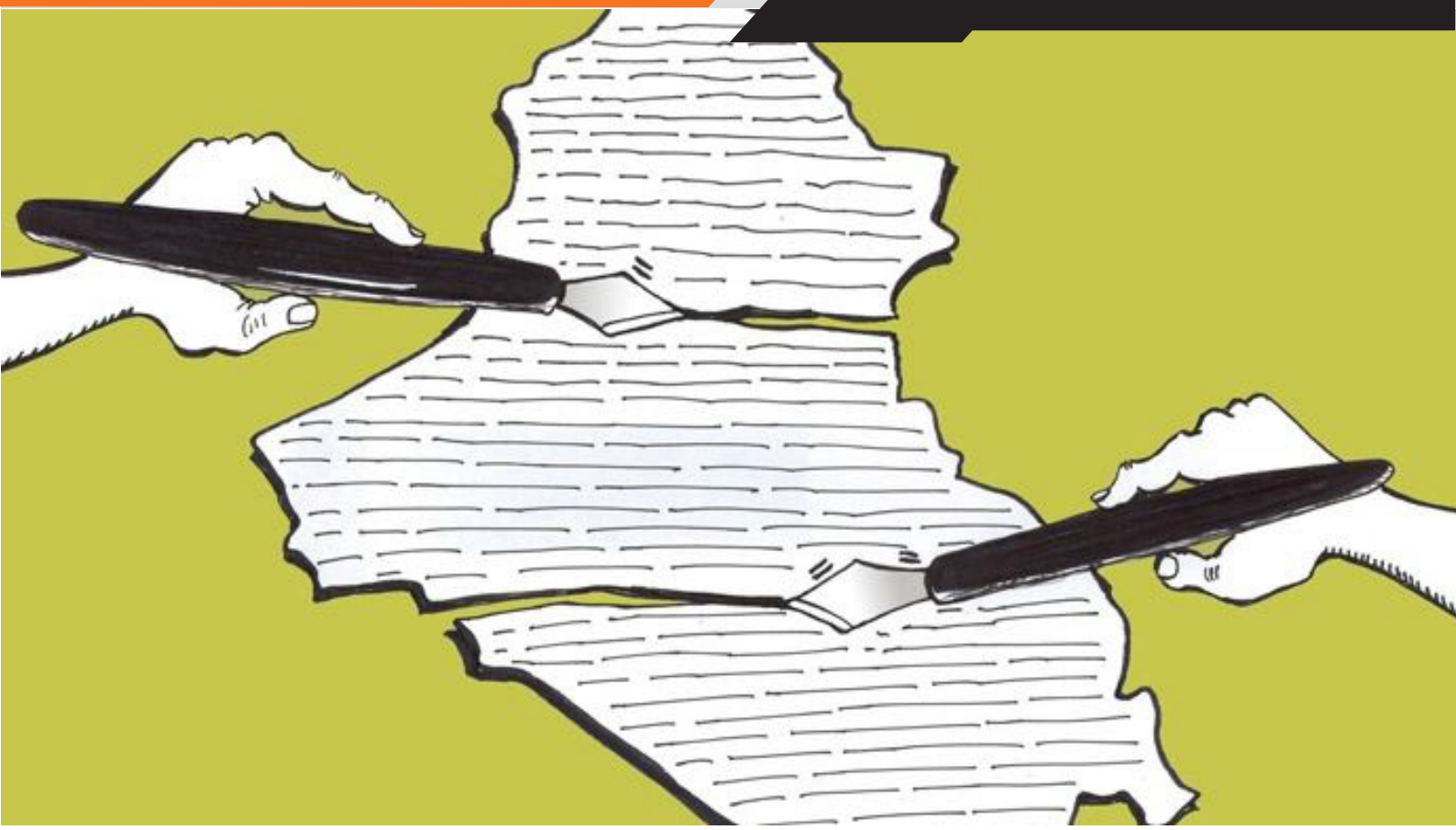

بلال وهاب:

مفارقة المركزية وتصدّع الدولة في العراق

كان من الممكن أن تكون لامركزية السلطة والنفوذ في العراق ما بعد صدام حسين بمثابة ترياق ضد نظامه المستبد والوحشي.

غير أنه تم التراجع عن اللامركزية باستمرار لصالح المركزية، وبـدأت قوة وجاذبية الفيدرالية ومجالس المحافظات المنتخبة تتضاءل أمام المزيد من السلطة في بغداد، عاصمة العراق.

ولكن للمفارقة، يتوزع النفوذ والسلطة في بغداد بين الأحزاب والفصائل العرقية والطائفية.

فقد أصبحت معظم الجماعات السياسية العراقية ترى في اللامركزية الجغرافية تهديداً لوحدة الأراضي العراقية.

ومع ذلك، في ظل غياب أي جماعة سياسية أو عرقية

طائفية واحدة قادرة على ممارسة ما يكفي من النفوذ للسيطرة على البقية، أدّت مركزية السلطة إلى تحويل بغداد إلى بؤرة للفساد وشبكات المحسوبية التي تتنافس على السلطة وامتيازات الدولة.

ومن الناحية التقليدية، تكون الدولة القوية الأساس المنطقي لدعم المركزية.

لكن من المفارقات أن إضعاف الدولة هو الهدف المشترك بين الأحزاب الحاكمة في العراق.

إن تمركز القوة والثروة في الدولة الضعيفة هو الذي سمح بالفساد والسرقة الجماعيين اللذين انتشرا في العراق.

لقد أصبح التوصل إلى اتفاق سياسي في العراق بعيداً بشكل متزايد، كما يتضح من الجمود الذي استمر لمدة عام في تشكيل الحكومة الذي أعقب انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١.

وتبث الحكومة العراقية الجديدة الناشئة حياة جديدة في النظام السياسي العراقي القائم على المحسوبية العرقية والطائفية الذي فقد ثلث البلاد لصالح تنظيم «الدولة الإسلامية» في عام ٢٠١٤، ونفذ عملية عسكرية ضد إقليمها الكردي في عام ٢٠١٧، واستقبل حفيظة الاحتجاجات الشعبية في عام ٢٠١٩.

ومع اقتراب الذكرى العشرين لتغيير النظام في العراق، يتساءل الكثيرون عما إذا كان العراق لا يزال دولة ديمقراطية.

فقد أصبحت الديمقراطية الهدف المعلن للولايات المتحدة والمملكة المتحدة للإطاحة بصدام حسين.

لقد كانت اللامركزية ضمانة جزئية للتحول الديمقراطي، وحماية ضد عودة ظهور الطغاة أمثال صدام حسين.

وعلى غرار الديمقراطية، من شأن اللامركزية أن تضمن اعترافاً أكبر بالتنوع العرقي والطائفي والجغرافي في العراق.

فقد كرّس دستور عام ٢٠٠٥ اللامركزية في شكل فيدرالية ومجالس محافظات منتخبة تملك صلاحيات تنفيذية كبيرة.

كما حدد الميثاق الوطني المعايير لتشكيل المزيد من الأقاليم وأعطى صلاحية إصدار القوانين التي من شأنها تنظيم العلاقة بين الأقاليم والحكومة الاتحادية.

ولكن على أرض الواقع، مالت التوجهات نحو إعادة ترسيخ مركزية السلطة والنفوذ بيد الحكومة الاتحادية.

وعلى الرغم من المقترحات الأولية لتشكيل أقاليم جديدة، لا يزال «إقليم كردستان العراق» الإقليم الاتحادي الوحيد في البلاد.

> **اللامركزية في السلطة أفضل وسيلة لتجنب العودة إلى متلازمة الاستبداد والفساد**

علاوة على ذلك، كانت المرة الأخيرة التي أجرى فيها العراق و «إقليم كردستان العراق» انتخابات لمجالس المحافظات هي في عامَي ٢٠١٣ و٢٠١٤ على التوالي.

حتى أنه في عام ٢٠١٩، قام مجلس النواب العراقي بحل مجالس المحافظات.

وبالفعل، فقدت اللامركزية الجغرافية والإدارية بريقها السياسي لصالح دولة قوية ذات سلطة مركزية. وازدهر بدلاً منها الإقطاع العرقي والطائفي في الدولة متخذاً شكل سياسة المحسوبية، حيث تقوم الكتل السياسية التي تصل إلى مجلس النواب بتقاسم مؤسسات الدولة وأصولها.

وفي حين تركّز القدر الأكبر من سلطة الدولة وثروتها في بغداد، عمد عدد كبير من الجهات الفاعلة السياسية

اللامركزية والمتنافسة على استنزافها.

وبعبارة أكثر بساطة، تركّز الحكومة العراقية السلطة والثروة في بغداد بعيداً عن الأقاليم والمحافظات، لكن بغداد نفسها مقسمة بشكل لا مركزي بين الأحزاب التي تشكل الحكومة.

وأصبحت مثل هذه السياسات العرقية والطائفية جانباً صامداً من نظام الحكم في فترة ما بعد صدام. لقد تخلت السياسة العراقية عملياً عن اللامركزية لصالح حكومة مركزية ضعيفة من الداخل.

ممكّنات المركزية

على غرار الديمقراطية، كان الحكم اللامركزي غريباً إلى حد ما على العراق.

فمنذ نشأته كدولة، حُكم العراق إلى حد كبير من قبل حكومة مركزية، سواء كانت ملكية أو عسكرية أو ديكتاتورية حزب واحد.

وكان الحكم الذاتي الممنوح للكورد في عام ١٩٧٠ قصير الأمد. ولم يكن هناك مجال كبير لتخفيف مركزية القيادة والسيطرة في ظل الأيديولوجية الاشتراكية العربية لحزب البعث، وحتى أقل من ذلك في ظل العسكرة التي سادت خلال حرب العراق التي استمرت ثماني سنوات مع إيران.

وتم تشكيل «حكومة إقليم كردستان» في عام ١٩٩٢ ليس لأن بغداد نقلت السلطة إلى المحافظات الكردية الشمالية، بل لأن صدام فقد السيطرة عليها في أعقاب «حرب الخليج الأولى».

علاوة على ذلك، يُعتبر نظام الحكم الفيدرالي أمراً شاذاً في المنطقة.

فعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة، تتّبع جميع الدول المجاورة للعراق نظاماً مركزياً.

بالإضافة إلى ذلك، كانت إيران وتركيا متشككتان في الفيدرالية الكردية في العراق خشية أن تقدم نموذجاً للأقليات الكردية في بلديهما.

كما أن البنية الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة تقع بعيداً جداً بحيث لا يمكن اعتبارها نموذجاً للفيدرالية.

وعلى الصعيد الداخلي، لم يكن التزام الفصائل السياسية الكردية بالفيدرالية ثابتاً على الإطلاق.

وفي الواقع، تذبذب الكورد عبر طيف اللامركزية – من الحكم الذاتي إلى الاستقلال الكامل.

> **فضلت بغداد السلطة المركزية بينما أحدثت في الوقت نفسه تصدعا في الدولة**

وعندما كانت أحزاب المعارضة الشيعية في المنفى، تبنّت مفهوم الفيدرالية كنظامها المتصوّر للحكم في العراق في مرحلة ما بعد صدام، ولكنها ما لبثت أن تخلت عنه بمجرد وصولها إلى السلطة.

وعلى النقيض من ذلك، كانت الجماعات السنية أول من عارض الفيدرالية، لكنها رأت فيها في النهاية ضمانة ضد تعدي الميليشيات على أراضيها.

وبمعزل عن الجغرافيا والإرث، يشجّع الاقتصاد العراقي القائم على النفط هو أيضاً على السيطرة المركزية (انظر المؤلفات المتعلقة بلعنة الموارد والريعية، لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع: على سبيل المثال، «لعنة النفط» (Oil Curse) لمايكل روس، و«المليار السفلي» (The Bottom Billion) لبول كوليير، وأطروحة كاتب هذا المقال «الفيدرالية النفطية في العراق» (Oil Federalism)

in Iraq)).

فطبيعة قطاع النفط والغاز وتدفق إيراداته إلى أيدي قلة من الأطراف تحفز المركزية وتُمكنها.

ويتم توقيع عقود النفط والغاز طويلة الأجل، بشكل سري في كثير من الأحيان، ضمن دائـرة ضيقة من المسؤولين الحكوميين والمديرين التنفيذيين للشركات.

والأهم من مكان إنتاج النفط هو من يوقع العقود ويصرف الشيكات. وقد مكّنت هذه المكاسب غير المتوقعة الدول النفطية من الحكم من المركز، واستخدام ثروتها لاحتواء أي معارضة يواجهها حكمها وإجبارها على الطاعة.

وخلافاً للقطاعات التي تستخدم اليد العاملة بكثافة، مثل الصناعة والـزراعـة، فإن قطاع الطاقة القائمة على كثافة رأس المال يتيح توليد الثروة وإعادة توزيعها مركزياً.

دولــة مـركـزيـة متصدعة

يعود العراق إلى المركزية بوتيرة بطيئة بل ثابتة. وبدلاً من أن تكون «كردستان العراق» الأولى من بين عدة أقاليم يتم إقامتها ضمن دولة العراق الاتحادية، إلاّ أنها لا تزال الإقليم الوحيد في البلاد.

فغالباً ما رفضت الأحزاب السنية الفيدرالية وساوتها بالانشقاق.

وعندما كانت الأحزاب الشيعية العراقية الرئيسية في جبهة المعارضة، وبعد ذلك في أولى مراحل حكمها بعد صدام، تبنت الفيدرالية لكنها سرعان ما تخلت عنها حالما أصبحت راسخة في السلطة.

وأصبحت المقترحات، مثل «إقليم البصرة»، خارج الحسابات السياسية. لماذا على الأحزاب الشيعية الاكتفاء بجزء من العراق بينما تستطيع السيطرة على معظمه إن لم يكن كله؟ ومع السيطرة على قطاع النفط العراقي وموارده المالية، وعلى جميع الأراضي والحدود العراقية باستثناء كردستان منذ هزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية»، انتصرت الأحزاب الشيعية في الصراع العرقي والطائفي، وأثارت هذه القوة وهذه الثروة شهيتها للحكم المركزي.

وتفسر هذه الحوافز السياسية، جزئياً، سبب عدم قيام مجالس النواب العراقية بإقرار القوانين المطلوبة وبناء المؤسسات اللازمة لترسيخ الفيدرالية، مثل «المجلس الاتحادي» و «المحكمة الاتحادية العليا» وقانون النفط والغاز الوطني.

لقد صمدت كردستان بدور الإقليم، ويعود السبب ببساطة إلـى أنـه من الصعب على الحكومة العراقية ابتلاعها. فقد أرست «حكومة إقليم كردستان» وقائع راسخة على الأرض، مثل قوات «البيشمركة» وقطاع الطاقة.

> **يعود العراق إلى المركزية بوتيرة بطيئة بل ثابتة**

ومع ذلك، فعلى الرغم من كون الأحـزاب الكردية العراقية من المؤيدين الرئيسيين للفيدرالية، إلاّ أنها تخلصت من اللامركزية أيضاً.

ولم يفعل الممثلون الكورد في الدولة العراقية الكثير للدفع باتجاه التشريع اللازم الذي من شأنه أن يمنح الفيدرالية ديمومة أكبر.

وبالترافق مع الدفعٍ من بغداد، أدت السلطة والثروة الكردية إلى زيادة التطلعات الكردية لإقامة دولة.

فغيرت «حكومة إقليم كردستان» استراتيجيتها وتوجهت نحو المخرج. وفي عام ٢٠١٧، أجرت «حكومة إقليم كردستان» استفتاءً على الاستقلال تحت سبب وذريعة رئيسيان هما عدم احترام العراق للفيدرالية.

ولم تكن الروابط بين «حكومة إقليم كردستان» وبغداد قوية بما يكفي للحفاظ على حياة سعيدة لكلا الجانبين ولم تكن ضعيفة بما يكفي ليكون الانفصال ممكناً.

وربما برر الاستفتاء الكردي شكوك العرب في أن الفيدرالية كانت كلمة سر للانفصال طوال الوقت.

إن الحكومة المركزية التي تتركز في قبضتها السلطة والثروة ولكنها تنقسم أيضاً بين عشرات الكيانات السياسية النافذة، هي حكومة ضعيفة بطبيعتها ولا يمكن التنبؤ بها وتفتقر إلى الاستقرار. لقد فشل هذا النظام في حماية السيادة العراقية، ودرء الإرهاب، وتوفير الازدهار.

وينبع هذا العجز في الحكم من الدولة العراقية المركزية بل الضعيفة التي تستنزفها جميع الأحزاب الموجودة في السلطة من أجل مصالحها الضيقة. ولا عجب أن كل حزب يبدو أنه بحاجة إلى ميليشيا لحمايته ولإنفاذ العقود.

وتأخذ شبكة المحسوبيات في التوسع بدلاً من التوحد. فالعائلات السياسية والزعماء أصبحوا يتفوقون على المكاتب السياسية ونفوذها السابق.

وبما أن الحكام المتنافسين لا يستطيعون الاستيلاء على الدولة بأكملها أو على جزء جغرافي منها، فهم يكتفون بالاستحواذ على الجهات الحكومية والاستفادة من مواردها. ويسري هذا الاتجاه في كردستان أيضاً، حيث جعلت العائلتان الكرديتان الحاكمتان السلطة المركزية لـ «حكومة إقليم كردستان» غير مهمة (على أي حال).

إنّ حل مجالس المحافظات نهائياً أمر بعيد المنال في غياب تعديل دستوري، على الرغم من الدعوات لذلك. وفي الواقع، قد تضغط الحكومة العراقية الجديدة لإجراء انتخابات لمجالس المحافظات لمجرد تجنب إجراء انتخابات وطنية.

وسيكون من الصعب إعادة تشكيل مجالس المحافظات نظراً إلى فسادها وافتقارها إلى الكفاءة في الأداء، وهو ما استحث الذعر العام الذي أدى إلى حلّها في المقام الأول.

لقد أجّلت «حكومة إقليم كردستان» انتخاباتها إلى عام ٢٠٢٣ ويمكنها إجراء انتخابات محلية في الوقت نفسه. وقد أدى الاستفتاء (الكردي) والرد العسكري اللاحق الذي نفذته الحكومة العراقية عام ٢٠١٧ إلى إعادة الخطوط الداخلية إلى ما كانت عليه قبل سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» على بعض المناطق في العراق.

ولم ينجح الاستقلال الكردي ولا إعادة المركزية العراقية الكاملة. لذلك فإن أضمن طريق للمضي قدماً في العلاقات بين «حكومة إقليم كردستان» وبغداد هو إعادة العمل على الفيدرالية - أي البنى الأساسية التشريعية والمؤسساتية والإدارية اللازمة لقيام هذا النظام الاتحادي.

> **إعادة بث الحياة إلى اللامركزية تتطلب توسيع الروابط بين الإقليم وبغداد**

إن إعادة بث الحياة إلى اللامركزية التي من شأنها تعزيز حوكمة تكون أكثر خضوعاً للمساءلة، قد تتطلب استثمارات جادة في قدرة الحكم المحلي وتوسيع الروابط بين «حكومة إقليم كردستان» وبغداد.

*بلال وهاب هو «زميل فاغنر» في معهد واشنطن. وتم نشر هذه المقالة في الأصل على موقع « المركز الفرنسي لبحوث العراق».

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى ,»المركز الفرنسي لبحوث العراق» (CFRI)

رستم محمود:

الإحصاء السكاني في العراق مستبعَد... ومخاوف كردية من «تثبيت التعريب»

لتجنب صِدام سريع مع إقليم كردستان، لا تبدو الحكومة العراقية الجديدة متحمسة لإجراء الإحصاء السكاني العام في البلاد خلال العام المقبل، كما كانت تعد الحكومة السابقة برئاسة مصطفى الكاظمي التي قالت إنها جهّزت مختلف المستلزمات المالية واللوجستية له، إلى جانب تأمين التوافق السياسي بشأنه.

مصادر سياسية وإدارية من إقليم كردستان ذكرت أن السبب الرئيسي يكمن في عدم قدرة الحكومة المركزية وعدم رغبتها في تلبية مطالب إقليم كردستان، بالذات لجهة آلية تطبيق هذا الإحصاء في المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد.

كانت مختلف الحكومات العراقية منذ عام ٢٠٠٣ قد فشلت في إجراء إحصاء عمومي في العراق، خشية الانعكاسات الأمنية والسياسية لذلك، بالذات من حيث ما قد يكشفه من النسب السكانية بين المواطنين العرب والكورد ضمن المناطق المتنازع عليها، وتالياً تحديد تابعية تلك المناطق للحكومة المركزية أو لإقليم كردستان، بالذات ضمن محافظة كركوك، حسبما تحدد المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، إلى جانب تبيان نسبة

> السبب الرئيسي يكمن في عدم رغبة الحكومة للإحصاء في المناطق المتنازع عليها

سكان إقليم كردستان إلى مجموع سكان العراق، وتالياً تغيير حصة الإقليم من الموازنة العامة، وتثبيتها دستورياً خارج التجاذبات السياسية.

«تثبيت التعريب»؟

مصدر سياسي في إقليم كردستان العراق، شرح في حديث مع «النهار العربي» تراكم ما سمّاه «تثبيت التعريب من خلال الإحصاء»، أي تحويل الوقائع والإجراءات السياسية التي فرضتها السلطات السياسية المتراكمة، بغرض تغيير الهوية الكردية لمحافظة كركوك وغيرها من المناطق، وذلك من خلال تحويل إجراءات الإحصاء ونتائجه إلى مرجعية ورقية وبيروقراطية على أرض الواقع.

المصدر استذكر السياسات التي اتبعها النظام السياسي السابق قبل ٢٠٠٣، حينما هجر مئات الآلاف من المواطنين الكورد طوال عقدي السبعينات والثمانينات، واستقدم مواطنين عرباً من الجنوب والوسط، وملكهم عقارات وأراضي زراعية في محافظات كركوك ونينوى وصلاح الدين، ثم أجرى إحصاءً عاجلاً عام ١٩٩٧، لتثبيت هؤلاء السكان باعتبارهم سكان هذه المحافظات، الأمر الذي قد يتكرر راهناً من خلال تثبيت عشرات آلاف النازحين والمهجرين من سكان المحافظات الأخرى كمواطنين في المحافظات المتنازع عليها، بعدما فروا إليها طوال السنوات الماضية، نتيجة الحرب مع تنظيم «داعـش» واكتساح التصحر للكثير من مناطق الجنوب والوسط.

الباحثة شمران جاف شرحت في حديث مع «النهار العربي» جذر الخلاف بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان، وأساس المخاوف التي تعتري الطرف الكردي، تقول: «ثمة توافق مبدئي على مضامين الاستمارة الإحصائية، بكل تفاصيلها، بما في ذلك الاتفاق على طريقة التنفيذ الإلكترونية وحفظ البيانات والمضامين وكيفية استخدام نتائج الإحصاء. لكن الطرف الكردي يعتقد أن الموظفين التنفيذيين في المناطق المتنازع عليها سيسعون إلى تثبيت السكان العيانيين باعتبارهم سكاناً أصليين، وبذا تثبيت ملكياتهم العقارية والزراعية التي هي محل تنازع وتشكيك من المواطنين الكورد. الأهم من ذلك، فإن تحولاً جذرياً سيطرأ على سجل مفوضية الانتخابات جراء ذلك، وبذا تتغير قاعدة بيانات الناخبين، الحاليين والمستقبليين، ما يعني انزواء الثقل الانتخابي الكردي، بما في ذلك ضمن مجالس البلديات والمحافظات».

> الحكومات فشلت في إجراء الإحصاء خشية الانعكاسات الأمنية والسياسية

حسابات الموازنة

تضيف جاف: «على العكس تماماً، فإن قرابة مليون نازح ومقيم من المحافظات الأخرى ضمن إقليم كردستان سيثبتون أنفسهم أثناء الإحصاء كسكان محافظات أخرى، ما سيُحدث فرقاً بين حصة إقليم كردستان من الموازنة العامة، التي ستكون بحسب عدد السكان الذين سيثبتون أنفسهم كسكان من الإقليم، وبين العدد الحقيقي لسكانه، الذين تقدم حكومته خدمات عامة لهم جميعاً».

هيئة الإحصاء في إقليم كردستان أعلنت رسمياً مخاوفها مما قد ينتج من عملية الإحصاء، مذكرة بأن المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، إلى جانب قرارات المحكمة الاتحادية العراقية، لا تضع ضمانات وافية بشأن إمكان استخدام تلك النتائج في إيجاد وقائع سياسية وديموغرافية جديدة.

كانت آخر عملية إحصاء عام شهدها العراق حدثت في عام ١٩٩٧، ولم تشمل محافظات إقليم كردستان، وقد كان تعداد سكان العراق وقتئذ قرابة ١٩ مليون نسمة، أي أقل من نصف التعداد المتوقع راهناً، والذي يقدره مراقبون بقرابة ٤١ مليون نسمة.

وكانت الإحصاءات العامة في العراق دوماً محل تجاذب سياسي وأيديولوجي بين القوى السياسية والجماعات الأهلية العراقية. فقد جرت أولى عمليات الإحصاء عام ١٩٢٧، ثم جرت مرة أخرى في عام ١٩٥٧ ورقياً فحسب، وتوقفت إلى عام ١٩٩٧، وكان ذلك التوقف لمدة عقود كثيرة يعود إلى رفض القوى السياسية كشف الوقائع الديموغرافية في البلاد.

وكانت الحكومة العراقية السابقة قد أعلنت استكمال مختلف الإجراءات، ليتم تنفيذ الإحصاء في الربع الأخير من العام المقبل ٢٠٢٣، بما في ذلك تخصيص مبلغ ١٢٠ مليار دينار عراقي (نحو ٨٠ مليون دولار) كمخصصات من الموازنة الاستثمارية للعام المقبل، مخصصة للإجراءات اللوجستية لعملية الإحصاء. لكن مراقبين أشاروا إلى أن الحكومة السابقة لم تأخذ في الاعتبار الملاحظات التي وجهتها هيئة الإحصاء في إقليم كردستان، وهي العقبة التي ظهرت أخيراً، وصارت تهدد بتعطيل إجراء الإحصاء.

*موسوعة النهار العربي / صحيفة «النهار» اللبنانية

زهير كاظم عبود:

حول حرية التظاهر والتعبير عن الرأي

بمقتضى أحكام المادة السابعة من القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥ فإن الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التعرض والتدخل، ولا يجوز القبض على أحدهم، أو توقيفه، أو معاقبته، أو إجباره على تبديل مسكنه، أو تعريضه لقيود، أو إجباره على الخدمة في القوات المسلحة إلا بمقتضى القانون، أما التعذيب، ونفي العراقيين إلى خارج المملكة العراقية، فممنوع بتاتاً.

أما الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ فقد نصت المادة (١١) منه على أن الحرية الشخصية وحرمة المنازل مصونتان ولا يجوز التجاوز عليهما إلا حسب ما تقتضيه السلامة العامة وينظم ذلك بقانون.

أما دستور عام ١٩٦٣ فقد نصت المادة ٣٢ على أن للعراقيين حق الاجتماع في هدوء غير حاملين سلاحاً ودون الحاجة إلى إخطار سابق. والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون.

ونص دستور عام ١٩٧٠ في المادة السادسة والعشرين منه على مايلي: يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وفق أغراض الدستور وفي حدود القانون. وتعمل الدولة على توفير الأسباب اللازمة لممارسة هذه الحريات التي تنسجم مع خط الثورة

> اغلب الدساتير تضمن مثل هذا الحق وتنظم قوانينها طرق وسبل ممارسته

القومي التقدمي.

وكان هذا الحظر يعبر عن القمع المفروض على العراقيين طيلة الحقب الزمنية الماضية، وبعد أن نص الدستور العراقي ٢٠٠٥ على أن حق التظاهر السلمي وحرية الاجتماع شكل من أشكال الحريات التي يضمنها، ولايمكن تقييد ممارسة أي حق من الحقوق الدستورية، كما لايمكن تقييدها أو تحديدها إلا بناءً على قانون، على أن لا يمس ذلك التحديد أو التقييد جوهر الحق أو الحرية.

أما قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر عام ٢٠٠٤ فقد نصت الفقرة هـ من المادة الثالثة عشرة على مايلي: للعراقي الحق بالتظاهر والإضراب سلمياً وفقاً للقانون.

وحل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ فقد نص في الفقرة ثالثاً من المادة ٣٨ منه على كفالة الدولة وبما لايخل بالنظام العام والآداب وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون.

إذا كان حق التظاهر السلمي مكفولاً وفقاً للفقرة الثالثة من المادة (٣٨) من الدستور، فإن مواد قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل الخاصة بمعاقبة المتظاهر والتجمهر في المحلات العامة تكون ملغية ولا قيمة قانونية لها في حال استحصال الموافقات الأصولية على التظاهر، ومع إن سلطة الائتلاف المؤقتة كانت قد ألغت العمل بالمواد (٢٢٠ – ٢٢٢) عقوبات بموجب الأمر المرقم ١٩ المؤرخ في ١٠ تموز ٢٠٠٤ الخاص بحرية التجمع انسجاماً مع حق الشعب العراقي في حرية التعبير وحقهم في التظاهر والتجمع السلمي، وعلى اعتبار أن الحظر المفروض على حرية التجمع والتظاهر لا ينسجم مع حقوق الإنسان، ولا ينسجم مع التزامات العراق مع هذه الحقوق، إلا أن هذا الحق يعد من بين الحقوق والحريات الأساسية التي أولاها الدستور أهمية في التعديل والإلغاء.

إن مثل هذا القانون الذي لم يأت فقط انسجاماً مع نصوص الدستور العراقي، بل مع المبادئ العامة للحريات وحقوق الإنسان والقانون الدولي، وأن ينظم ليس فقط الحقوق الأساسية في حرية التعبير والرأي وحق الاجتماع والتظاهر السلمي، إنما ينبغي أن ينص على معاقبة من يشرع أو يرتكب فعلاً من الأفعال التي تمس هذه الحرية أو تعرقل ممارستها أو تأمر بالمساس بها

واذا كان حق التظاهر يعتبر من حقوق الإنسان الأصيلة التي تتباهى بها الأمم التي توفر الأرضية والمناخ الملائم لحرية المواطن وحقه في التعبير، فإن اغلب الدساتير تضمن مثل هذا الحق وتنظم قوانينها

> حق التظاهر تعبير عن حالة رفض واحتجاج على موقف أو قرار، أو المطالبة بحق

طرق وسبل ممارسته، ومع كل الضمانات التي توفرها القوانين والدساتير، وخلافاً للقصد في حرية ممارسة هذا الحق من الممكن أن يتم الاعتداء على الممتلكات العامة أو أن يتم التجاوز على شروط ممارسة هذه الحقوق بأي شكل من الأشكال، ففي مثل هذه الحالات تتم مساءلة الجناة ومرتكبي مثل تلك الأفعال شخصياً، إلا أن هذا الحق لايمكن إلغاءه مهما كانت الأسباب إلا بالشروط القانونية التي لاتمس المبادئ العامة، يعني أن أي مسؤول حكومي مهما علت درجته ومنصبه لايمكن له أن يلغي هذا الحق ولا يحقّ له أن يأمر أفراد الحمايات أو الشرطة أو قوات الجيش بالتصدي لممارسيه أو القيام بأفعال أو تصرفات من شانها أن تلحق الأذى أو الضرر بالمواطنين.

إن مخالفة الدستور والاستخفاف بالقوانين وحدها تشكل جريمة ينبغي أن يتم تطبيقها على الموظف الحكومي الذي يرتكبها، وأن تتم معاقبته ونشر عقوبته وفعله في وسائل الإعلام حتى يمكن أن يسهم ذلك في ترسيخ واحترام حقوق الإنسان في العراق.

أما وقوع الأضرار وأفعال الإيذاء التي يتم ارتكابها بأمر الموظف الحكومي فإنها أيضاً تشكّل جريمة تتم محاسبته عنها وفقاً للقانون، كما تتم محاسبة مرتكب مثل هذه الأفعال من قبل أفراد الحماية أو الشرطة أو الجيش، بكونها أفعالاً غير قانونية وتجاوزاً على حريات الناس وحقوقهم، وتعسفاً في استعمال السلطة والإساءة لها.

حق التظاهر تعبير عن حالة رفض واحتجاج على موقف أو قرار، أو المطالبة بحق يراه المتظاهر إصلاحاً للحال، ومهما كان الغرض من التظاهر سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً، فقد عرفها مشروع القانون بأنها تجمّع عدد غير محدود من المواطنين للتعبير عن آرائهم أو المطالبة بحقوقهم التي كفلها القانون والتي تنظم وتسير في الطرقات والساحات العامة، وفي سبيل تجسيد حق المواطن ألزم القانون أجهزة الدولة كافة بتوفير الحماية للمتظاهرين بشرط أن تكون التظاهرة وفقاً للقانون، ولا يجوز لهذه السلطات استعمال القوة لتفريق المتظاهرين، إلا إذا أدى ذلك إلى زعزعة الأمن أو إلحاق الضرر بالممتلكات العامة أو الخاصة أو بالأشخاص.

وبين فترة وأخـرى يتم ارتكاب أعمال مخالفة للدستور من قبل أجهزة الأمن والقوات المسلحة، وعلينا أن نتذكر بأن الدستور نص في الفقرة (أ) من المادة (٩) على أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تدافع عن العراق ولاتكون أداة لقمع الشعب، ومن خلال هذا النص ينبغي تثقيف وترشيد تلك الأجهزة، بأن تكون راعية لتلك الحقوق وحريصة على التطبيقات القانونية السليمة، وأن لا ترتكب الأخطاء بناءً على أوامر موظفين مهما علت درجاتهم.

> **التظاهر السلمي يعبر عن بروز حالة من الوعي لممارسة الحقوق لدى المواطن**

قبل فترات متعاقبة تعرض المتظاهرون في مناطق عراقية متعددة أثناء تظاهرات سلمية يطالبون بمحاربة الفساد والمطالبة بتوفير أبسط الخدمات إلى التعامل بقسوة، من خلال قيام قوات مكافحة الشغب في تلك المناطق بقمع المتظاهرين واستخدام الرصاص الحيّ واستعمال الغازات المسيلة للدموع، ومطاردة المواطنين داخل أزقة المدينة لإلقاء القبض عليهم، وبالنتيجة سقط العديد منهم جرحى جراء إطلاق النار والاعتداء بالضرب المبرح والشديد، والقبض على العديد منهم واعتقالهم بشكل غير قانوني، كما نتج ذلك العنف الى مقتل العديد من الشباب العراقيين المتظاهرين وجرح آخرين والاعتداء على أعداد أخرى خلافاً للقانون.

إن مثل هذا الأفعال تولّد شروخاً كبيرة بين تلك الأجهزة وبين الشعب، فتخسر المؤسسة العسكرية والأمنية مكانتها، لتعيد بناء ما رسخ في أذهان العراقيين من تسخير تلك الأجهزة لخدمة السلطة، وعدم فهمها للحقوق والحريات التي وفرها الدستور، وأخيراً بالنتيجة ستخسر قيمتها واحترامها ومكانتها، في الوقت الذي يسهم الجميع في بناء العراق على أسس مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة وضمان حرية التعبير والرأي، ولذا فإن على المؤسسة العسكرية أن تنأى بنفسها عن التدخل بالسياسة أو الانقياد لصالح شخصية أو حزب سياسي.

إن هذه التظاهرات السلمية تعبّر عن بروز حالة من الوعي لممارسة الحقوق السياسية لدى المواطن العراقي، وهي أيضاً تعكس حالة الخلل وانتشار الفساد في مفاصل الدولة مما يستوجب العمل بشكل مشترك من خلال الاستجابة إلى طلبات المواطنين المشروعة والمعقولة لمكافحة الفساد وإصلاح حال البلاد، وهي أيضاً تعبّر عن الممارسات العملية للحقوق التي ضمنها الدستور، وبالتالي فإن أي انتهاك لهذه الحقوق والحريات يجعل مرتكبيها تحت طائلة القانون والمحاسبة.

والتظاهر تنفيس لصوت المواطن يطلقه في فضاء رحب، لذا فهو يحمي حق المواطن في التعبير والاحتجاج، ويمنحه حرية الكلام والموقف ووجهة النظر، ويمكن النظر إلى تجارب دول حديثة لم تمنح المواطن حرية التظاهر والتجمع فحسب، بل وفّرت لهم المكان الذي يمكن للمواطن أن يمارس حريته في الكلام وإبداء وطرح أفكاره ومعتقداته بحرية تامة، بشرط أن لا يتعدى ولا يمسّ حقوق الآخرين، ومادامت التظاهرات سلمية وترفع شعارات مطلبية مشروعة، فإن أي تدخل أو منع أو عرقلة لها من قبل أي جهة تجعلها مخالفة للقانون يستوجب الأمر إحالتها على المحاكم القضائية ومحاسبتها حتى تكون عبرة لغيرها ممن لم يؤمن أو يعتقد بإلزامية نصوص الدستور والقوانين حتى اليوم.

هلال خاشان :

تحد رئيسي أمام خطط أردوغان لتركيا الكبرى

*موقع دورية»جيبوليتكال فيوتشرز»الاستراتيجية الامريكية

يعد السعي إلى إنشاء دولة تركية أكبر فكرة قديمة، فقد تم الترويج لها للمرة الأولى من قبل جمعية الاتحاد والترقي، التي تأسست سرا في إسطنبول عام ١٨٨٩ وسعت إلى إنشاء كيان تركي اسمه طوران على أنقاض الإمبراطورية العثمانية المتعثرة.

ويعتقد أتباع الفكر الطوراني أن منطقة طوران تشمل المناطق الواقعة بين الهضبة الإيرانية وبحر قزوين. ويرى بعض المدافعين عن القومية الطورانية أن العرق التركي يضم شعوبًا من غرب الصين إلى أوروبا الشرقية. إنهم ينظرون إلى السكان الأتراك اليوم على أنهم سكان تركيا

> تبنى القادة الأتراك لاحقا قضية إنشاء دولة تركية أكبر

والقوقاز وآسيا الوسطى والبلقان.

وتبنى القادة الأتراك لاحقا قضية إنشاء دولة تركية أكبر، وتولى حزب الشعب الجمهوري، الذي أسسه الأب المؤسس لتركيا «مصطفى كمال أتاتورك»، زمام المبادرة في دعم المشروع، فيما أصبح الرئيس «رجب طيب أردوغان» مؤيدًا رئيسيًا للفكرة بعد أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢، لكن «أردوغان» ركز على إحياء القومية الطورانية ومزجها مع العثمانية الجديدة، وهو الأمر الذي تجاهله «أتاتورك».

وعلى مدى سنوات، سعى القادة الأتراك إلى إقامة تحالفات مع دول أخرى ذات أغلبية مسلمة لتوسيع نفوذ تركيا. وخلال الفترة التي قضاها رئيسا للوزراء من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣، سعى «تورغوت أوزال» لفتح فصل جديد من العلاقات التركية مع الدول العربية والإسلامية، بعد سنوات من العلاقات المتوترة في ظل حزب الشعب الجمهوري.

وفي عام ١٩٩٧، أسس رئيس الوزراء «نجم الدين أربكان» منظمة «الدول الثماني الإسلامية النامية» التي تضم في عضويتها إندونيسيا وماليزيا وإيران ومصر وباكستان وبنجلاديش ونيجيريا. وعندما تولى حزب «العدالة والتنمية» السلطة، أطلق وزير الخارجية سياسة «صفر مشاكل» مع الجيران والتي تهدف إلى تقليل التوترات مع دول الشرق الأوسط الأخرى.

وتعمل تركيا أيضًا على زيادة قوتها الناعمة في جنوب القوقاز، وكان أهم نجاح لها في أذربيجان التي استفادت من المساعدة التركية في حرب كاراباخ الثانية ضد أرمينيا في عام ٢٠٢٠. وفي عام ٢٠١٧، أنشأت تركيا قاعدة عسكرية في قطر وسط تقارير عن خطط لغزو البلاد.

وفي عام ٢٠١٩، نشرت تركيا قوات في ليبيا وكسر تدخلها العسكري حصار طرابلس من قبل قوات الجنرال الليبي «خليفة حفتر». ووقّعت تركيا مؤخرًا اتفاقية تعاون عسكري مع حكومة الوحدة الليبية.

وبينما أصلحت تركيا علاقاتها مع السعودية والإمارات وأبدت استعدادها لحل خلافاتها مع مصر، صعدت نزاعها مع اليونان وقبرص حول منطقتها الاقتصادية الخالصة في شرق البحر المتوسط.

وفي عام ٢٠١٦، نشرت وسائل الإعلام التركية الحكومية خريطة جديدة للبلاد وسعت حدودها المعترف بها دوليًا. وضمت الخريطة بعض الجزر اليونانية في بحر إيجه، وكذلك أراضي في شمال سوريا والعراق، تمتد من حلب إلى مدينتي الموصل وكركوك. وتزامن نشر الخريطة مع حديث «أردوغان» عن ضرورة تعديل اتفاقية لوزان لعام ١٩٢٣ التي أرست حدود تركيا الحديثة.

كما سعت أنقرة منذ فترة طويلة للدفاع عن الأقليات التركية التي تعيش في الخارج. لقد رفضت تركيا الاعتراف بقرار فرنسا تقسيم سوريا في ١٩٢٠-١٩٢١ إلى

> سعى القادة الأتراك إلى إقامة تحالفات مع دول أخرى لتوسيع نفوذ تركيا

٥ ولايات وأنشأت سنجق إسكندرونة المتمتع بالحكم الذاتي، والذي أعيد تسميته فيما بعد باسم هاطاي. وفي عام ١٩٣٦، قدمت تركيا شكوى إلى عصبة الأمم بشأن سوء معاملة السكان الأتراك في هاطاي.

وقبل شهر واحد من وفاة «أتاتورك» في عام ١٩٣٨، أعلن الفرنسيون إنشاء دولة هاطاي المؤقتة، التي تشارك في إدارتها فرنسا وتركيا. وفي عام ١٩٣٩، ضمت تركيا الإقليم بعد استفتاء أظهر أن معظم السكان يفضلون الوحدة مع الجمهورية التركية.

ودافعت أنقرة عن العرق التركي في قبرص بعد اندلاع اشتباكات مع القبارصة اليونانيين في عام ١٩٦٣. ونشرت تركيا قواتها الجوية وهـددت بالغزو قبل أن يحذرها الرئيس الأمريكي «ليندون جونسون» من القيام بذلك. وفي عام ١٩٧٤ استغلت تركيا انشغال واشنطن بفضيحة «ووترجيت»، وتحركت للسيطرة على ٤٠٪ من الجزيرة. وأعلن الجزء الشمالي من قبرص في وقت لاحق استقلاله، وأسس الجمهورية التركية لشمال قبرص في عام ١٩٨٣.

وفي الشهر الماضي، أدى انفجار في شارع الاستقلال في قلب إسطنبول إلى مقتل ٨ أشخاص وإصابة العشرات. وكشفت التحقيقات تورط حزب العمال الكردستاني في الهجوم، وتعهد «أردوغان» بالانتقام عبر عملية تستهدف الميليشيا الكردية المتمركزة في شمال سوريا، خاصة كوباني التي استولى تنظيم «الدولة» عليها في عام ٢٠١٤، قبل أن تستعيدها «وحدات حماية الشعب» (تعتبرها أنقرة الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني) في عام ٢٠١٥ بمساعدة الولايات المتحدة.

وردا علي تفجير تقسيم، أطلقت أنقرة عملية محدودة شملت غـارات جوية ضد مواقع كردية من حلب إلى أربيل. ويقول «أردوغـان» إنه يعتزم إنشاء حزام أمني على الجانب السوري من الحدود، يبلغ عمقه ٣٠ كيلومترًا وبطول ٩٠٠ كيلومتر تمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى الحدود العراقية. ومن المرتقب تنفيذ عملية عسكرية تركية ستكون الرابعة منذ عام ٢٠١٦. في كل حملة سابقة، سيطرت تركيا على مناطق في شمال سوريا كجزء من هدف إنشاء منطقة عازلة على طول الحدود.

ويقول «أردوغـان» إن هذه هي الطريقة الوحيدة لحماية الحدود التركية وإعادة توطين نحو ٣/٥ مليون لاجئ سوري يعيشون في تركيا. لكن الولايات المتحدة والدول الأوروبية الرئيسية لا توافق على خطة «أردوغان». كما يعارض شركاء عملية أستانا، أي روسيا وإيران، أي عملية عسكرية تركية في شمال سوريا.

ومع ذلك، يحاول «أردوغـان» الاستفادة من موقع بلاده المتصاعد كوسيط في حرب أوكرانيا للسيطرة على حصة أكبر من سوريا. وكانت أنقرة توصلت إلى اتفاقيات منفصلة مع واشنطن وموسكو لإخراج «قوات

> لن تتردد واشنطن في الصدام مع أردوغان إذا هدد حلفائها الإقليميين

سوريا الديمقراطية» من تل رفعت ومنبج (مدينتان استراتيجيتان تقعان غرب الفرات) ومن مناطق أخرى على طول الحدود. وكانت الاتفاقات ستمنح تركيا السيطرة على الطريق الدولي السريع المعروف باسم «إم٤»، لكن الأمريكيين والروس تراجعوا عن الصفقات.

والآن، أصبح الروس والأمريكان بحاجة إلى تعاون «أردوغان» بشأن أوكرانيا. وأصبحت تركيا حلقة وصل رئيسية بين واشنطن وموسكو، خاصة بعد أن تفاوضت أنقرة على اتفاقية مع روسيا لتصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود. ويأمل «أردوغان» أن يفتح هذا الباب لقبول العملية التي أطلقت عليها تركيا «المخلب-السيف».

وتتكون الخطة من جزأين: «المخلب» يشير إلى الضربات الجوية، و«السيف» يشير إلى الهجوم البري. ويبدو أن تركيا حصلت على موافقة ضمنية من روسيا والولايات المتحدة لبدء المرحلة الأولى من العملية. لكن من المشكوك فيه أن توافق الولايات المتحدة على المراحل الأخرى من العملية والتي تشمل هجوما بريا ضد «قوات سوريا الديمقراطية».

في غضون ذلك، ترى تركيا أن الانفصاليين الكورد في كردستان العراق هم من يحددون التوجه السياسي لكورد سوريا. وهناك أكثر من ٢٠ قاعدة عسكرية تركية في شمال العراق، معظمها في بعشيقة بالقرب من الموصل، ثاني أكبر مدينة في البلاد بعد بغداد. كما تعمل تركيا على توسيع موقعها في منطقة متينا في محافظة دهوك (بالرغم من احتجاجات الحكومة العراقية) لتصبح النقطة المحورية لعملياتها ضد حزب العمال الكردستاني.

ولطالما أكد المسؤولون الأتراك أن بلادهم ستتصرف في العراق، كما فعلت في سوريا، لحماية مصالح تركيا وردع التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

وفي عام ٢٠٢٠، قال «أردوغان» إن إعادة افتتاح مسجد آيا صوفيا في إسطنبول يذكّر الشعب التركي بقوته ويرمز إلى قيامتهم وكسر الأغلال التي كانت تحيط بهم، ووعد بمواصلة المسيرة حتى تصل تركيا إلى وجهتها. وقال أيضًا إنه بحلول عام ٢٠٢٣، عندما تحتفل البلاد بالذكرى المئوية لتأسيسها، ستكون تركيا قوية ومستقلة ومزدهرة.

لكن هذه الآمال تصطدم بالأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد التي أثرت على شعبية الرئيس التركي في وقت حساس قبل انتخابات مصيرية ستشهدها البلاد في يونيو/حزيران المقبل.

بالرغم أن الحرب في أوكرانيا زادت من أهمية تركيا بالنسبة لحلف«الناتو»، لن تتردد واشنطن في الصدام مع «أردوغان» إذا هدد حلفائها الإقليميين الآخرين، ويعد ذلك التحدي الرئيسي لخطط تركيا الكبرى.

* ترجمة وتحرير الخليج الجديد

أصوات الكورد تحدّد الفائز في انتخابات 2023

أكّد المحلل السياسي التركي هاكان طاهماز في مقال له في صحيفة بوليتيكال على أن الجميع يتفق على أن أصوات ناخبي حزب الشعوب الديمقراطي هي في طليعة الديناميكيات المهمّة التي ستحدد نتائج انتخابات عام ٢٠٢٣.

وأكد أن هذا التحديد هو أيضًا إقرار اعتراف بأن السياسات الكردية الديمقراطية قد وصلت إلى السلطة لتحديد الاتجاه السياسي الذي سيتطور إليه المستقبل السياسي لتركيا. ومع ذلك، في هذه العملية، فإن توقع جزء مهم جدًا من السياسة التركية وقادة الرأي والمثقفين في المجتمع من السياسة الكردية الديمقراطية هو مثل أغنية «لا تكن نفسك، كن شخصًا آخر، ستكون أجمل».

لفت طاهماز إلى أنه يتم إلقاء أعباء السياسة التركية، والأعباء الثقيلة والأعباء الحالية للأزمة السياسية على السياسات الكردية الديمقراطية، ويطلب من الكورد التوقف عن كونهم أنفسهم. وقال إن هذا ليس وضعاً جديداً. إنها مشكلة موجودة منذ اليوم الأول لبدء الحركة الكردية في مجال السياسة الديمقراطية.

ونوّه إلى أنه بالتوازي مع العمليات العسكرية والسياسات الهادفة إلى تدمير الحركة الكردية المسلحة، برزت فرضيات/ مقاربات في مجالات النضال المدني والديمقراطي لإعطاء الأولوية لمشاكل أخرى غير القضية الكردية ضد الكرد. كما نوّه أنه في مؤتمر عقد

في أنقرة في ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠، رد بعض المتشددين على الخطاب الكردي لرئيس فرع ديار بكر فيدات أيدين، ثم تم اعتقال فيدات أيدين وأحمد زكي أوغلو ومصطفى أوزر لهذا السبب.

وقال المحلل التركي إنه في البرامج التلفزيونية مثل ساحة السياسة في التسعينيات، كان المذيعون والمحاورون يحثون المشاركين الآخرين على «تسمية حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية» و «إدانة حزب العمال الكردستاني». كانت هناك تصورات ومشاكل أوجدتها مثل هذه الخطابات في المجتمع.

وأضاف إنه بينما يتم اختبار الكورد بالعنف والسلاح. لقد ظل القانون الثقيل للسياسة التركية وسياسة الدولة في التدمير والإنكار بعيدًا عن الأنظار، ولم يتم فهم عواقب ذلك كله بشكل صحيح.

وشدد على أن التفكك في مشروع الإسكان الاجتماعي وتأسيس مؤسسة التعليم العالي هما نتيجة لفرض «لا تكن نفسك، كن شخصًا آخر» على الكورد. كما شدّد علي أنه عندما بدأت السياسات الديمقراطية الكردية تصبح قوة فعالة في البرلمان والحكومات المحلية، تغير شكل ومضمون الفرض في المجتمع المدني والمثقفين والسياسة التركية خارج المجال العام إلى الأحزاب والحكومات المحلية التي تشكلت وعززت بانعكاس الحركة السياسية الكردية في المجال الديمقراطي؛ بدأ حزب العمال الكردستاني المسلح في الخضوع للمساءلة وطالب باتخاذ موقف سياسي مضاد.

وزادت هذه الضغوط والفرض بالتوازي مع تطور وتقوية وفعالية السياسة الكردية الديمقراطية.

أشار طاهماز إلى أنه بعد سنوات، ومع انتخابات ٢٢ يوليو ٢٠٠٧، بدأت السياسة الكردية في الظهور في سياسات البلاد على أنها نفسها وعلى نحو فعال. فاز حزب المجتمع الديمقراطي بـ ٢٢ نائبًا في الانتخابات التي دخلها مع مرشحين مستقلين، وشكل مجموعة في الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، كما اكتسب الضغط زخما.

وأشار كذلك إلى أنه تمت التجربة الأولى في «مؤتمر الكورد في تركيا: احتياجات عملية السلام» الذي عقد في ديار بكر في ٢٩-٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧. أراد العديد من المتحدثين أن يتخذ حزب المجتمع الديمقراطي إجراءات لنزع السلاح والحكومة لتسهيل السياسات الكردية المحتملة.

> **تطور وتقوية وفعالية السياسة الكردية الديمقراطية**

مثل هذه الخطب ميزت المؤتمر. حافظ معظم المتحدثين الذين أيدوا حزب العدالة والتنمية في ذلك الوقت على مواقفهم مماثلة لمواقف حزب الشعوب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري اليوم.

ذكر طاهماز أن صلاح الدين دميرطاش، نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب المجتمع الديمقراطي، كان المتحدث في اليوم الثاني من المؤتمر.

وقال في خطابه: «توقعات جميع شرائح المجتمع والحكومة والاتحاد الأوروبي وبعض شرائح الدولة عالية للغاية ومختلفة. نحن نقدر هذه. لكن الشيء الرئيسي بالنسبة لنا هو توقعات الناخبين وقاعدتنا. نحن لم

نؤسس حزبا وخلقنا جمهورنا الانتخابي، بنينا حزبا على القاعدة والحركة القائمتين. ما تسميه إرهابًا ليس إرهابًا بالنسبة لنا. لا يمكننا أن نكون أنت». (١ أكتوبر ٢٠٠٧).

وشدد على أن هذا رد لا يزال بحاجة إلى تقديمه اليوم ضد مثل هذه التوقعات الخاطئة التي عفا عليها الزمن. وتتواصل عمليات الدولة العسكرية الداخلية والخارجية والاعتقالات والإقصاء بهدف القضاء على القوى السياسية الكردية وتحييدها من جميع المناطق، بأقصى سرعة.

أما عن مشكلة التعددية ونزع السلاح والعنف في السياسة الكردية، فقال طاهماز إن المثقفين والسياسيين الأتراك في خضم التفكك السياسي داخل السياسة الكردية الديمقراطية، وتعميق الصراع في مثلثات قنديل وإمرالي وأدرنة، وتوقع الانقسام. وأضاف إن الجدل العنصري الذي يواصله المثقفون الأتراك حول صلاح الدين دميرطاش هو نتيجة لذلك.

أكد المحلل طاهماز على أن الدور الذي لعبه السلاح منذ أكثر من ٤٠ عامًا في القضية الكردية انتهى. وأن للسياسة والنضال الكردي الديمقراطي الآن دور حاسم. وهذا يتوافق مع الحاجة إلى تحول جديد في الحركة الكردية. هذه أيضًا مشكلة كبيرة يجب على السياسة التركية التغلب عليها.

وقال طاهماز كذلك إنه لخطأ كبير أن نضع قضية التغلب على هذه المشكلة على السياسة الكردية الديمقراطية. طالما أن الكورد يستطيعون الوجود بحرية في الحياة السياسية والاجتماعية كما هم، دون الحاجة إلى أن يتماهوا مع الآخرين، فإن التعددية في السياسة الكردية ستكون ممكنة. مشكلة التحرر من العنف والسلاح سيتم التغلب عليها بنفسها، وليس مع فرضيات عسكرية أو قضائية أو مدنية أو فكرية.

وقال كذلك: يبدو أنه ما لم تتمكن الدولة من التعامل مع حزب العمال الكردستاني المسلح، فإن ميلها إلى قمع وتصفية السياسة الكردية الديمقراطية لم ينتج عنه أي نتائج. وأضاف إن تنقية السياسة الكردية وتعدديتها من العنف والسلاح والصراع هي قضية/مشكلة تتشابك مع تقدم تركيا على طريق الدمقرطة الراديكالية.

> **الدور الذي لعبه السلاح منذ أكثر من 40 عاما في القضية الكردية انتهى**

وشدّد على أن قوة الضغوط والمطالب الاجتماعية والسياسية لتركيا هي التي ستفتح الباب أمام التحول التركي في انتخابات عام ٢٠٢٣ والتي من شأنها أن «تعزز حالة الكورد من كونهم أنفسهم».

ختم طاهماز مقاله بالقول: السؤال المهم اليوم هو السؤال الذي يجب طرحه في فترة زمنية مدتها ستة أشهر متبقية لانتخابات عام ٢٠٢٣: ما الذي تفكر فيه السياسة التركية وتقترحها بشأن كونها نفسها، دون إجبار الكورد على أن يكونوا أشخاصاً آخرين؟ وأضاف: من الواضح جدًا أن موقف الكورد في صندوق الاقتراع سيتشكل وفقًا لما تفعله أو لا تفعله المعارضة السداسية في هذا الصدد. البحث عن إجابة للسؤال الأصلي في مكان آخر هو السير في الطريق الخطأ.

*الترجمة والتحرير:احوال تركية

سجن رئيس بلدية إسطنبول يفجر الاحتجاجات بتركيا

بعد ساعات من صدور حكم بسجن أكرم إمام أوغلو، احتشد آلاف المحتجين أمام بلدية إسطنبول، فيما أعلن زعماء التحالف السداسي المعارض عقد اجتماع طارئ.

وقضت محكمة تركية الأربعاء، بسجن رئيس بلدية إسطنبول، أكثر من عامين، في اتهامه بـ»إهانة» مسؤولين، في حكم سيمنعه من ممارسة العمل السياسي.

وحوكم أكرم إمام أوغلو، من حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي، بسبب خطاب ألقاه عام ٢٠١٩ قال فيه إن من ألغوا انتخابات إسطنبول المحلية في ذلك الوقت «أغبياء»، مرددًا عبارة استخدمها وزير الداخلية سليمان صويلو ضده قبل بضع ساعات، مما أدى إلى اتهامه بـ»إهانة» مسؤولين ومعاقبته بالسجن لمدة عامين وسبعة شهور و١٥ يومًا، ومنعه من العمل السياسي.

وما إن صدر الحكم، حتى اندلعت مظاهرات واسعة أمام قصر العدل وبلدية إسطنبول احتجاجا على الحكم الصادر، بحق السياسي التركي الـذي كان يعد أبرز المنافسين للرئيس التركي رجب طيب أردوغـان في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

واحتشد الآلاف أمام بلدية إسطنبول، فيما توالت ردود الفعل الغاضبة والمحتجة على الحكم الصادر، من قبل جميع رؤساء الأحزاب السياسية المعارضة.

وبينما تصدر وسم «أكرم إمام أوغلو» جميع وسائل التواصل الاجتماعي في تركيا، ألقى رئيس بلدية إسطنبول خطابًا ندد فيه بالحكم، معتبرًا إياه «سياسيًا وغير قانوني»، ويعكس الظروف الحالية التي تمر بها تركيا.

وحذرت زعيمة الحزب الجيد ميرال إكشينير، الحكومة،

في كلمة ألقتها إلى جانب أوغلو، متهمة القضاء بإصدار قرارات سياسية «متحيزة».

فيما أكد كمال بولات محامي أوغلو بأنه سيستأنف ضد الحكم الذي وصفه بـ«النهج المؤسف حيال الديمقراطية وسيادة القانون».

ونادرا ما يودع الأشخاص الذين يحكم عليهم بالسجن لمدة أقل من أربع سنوات في السجن في تركيا، ما يعني أنه سيبقى في منصب رئيس البلدية لكنه بات مستبعدا من الانتخابات الرئاسية المقررة العام المقبل.

وقررت المحكمة -بعد جلسة طويلة يوم الأربعاء، وشهدت مجريات مثيرة وتزامنت معها تحركات من المعارضة للتضامن مع إمام أوغلو- حبس الأخير عامين و٧ أشهر و١٥ يوما، وتطبيق المادة ٣٥ من قانون العقوبات التركي الذي يقضي بفرض حظر على النشاط السياسي للمدانين بأحكام سجن تتجاوز العامين حتى إنفاذ القرار.

وتصل العقوبة القصوى لهذه التهمة إلى السجن ٤ سنوات، وفقا لوكالة رويترز.

وأكد محاميه أنه سيستأنف الحكم، وهو ما يعني أنه سيبقى حاليا في منصب رئيس البلدية، لكنه بات مستبعدا من الانتخابات الرئاسية المقررة العام المقبل، حسب ما ذكرته وكالة الصحافة الفرنسية.

وكان إمام أوغلو -الذي ينتمي إلى حزب الشعب الجمهوري، وهو حزب المعارضة الرئيسي في البلاد- قد فاز بمنصب رئيس البلدية في الانتخابات المحلية التي عقدت عام ٢٠١٨، على منافسه بن علي يلدرم، رئيس الوزراء السابق ومرشح حزب العدالة والتنمية الحاكم، وذلك في منافسة شابتها اتهامات بالتزوير.

وإثر بت لجنة الانتخابات العليا بالطعون المقدمة من حزب العدالة والتنمية، طلب الحزب إبطال الانتخابات في إسطنبول وإعادتها، وهو طلب استجابت له لجنة الانتخابات؛ مما دفع إمام أوغلو لوصف أعضاء اللجنة «بالأغبياء»، أو «الحمقى».

وشهدت الجلسة المطولة التي نفذت على دفعتين ملاسنة بين إمام أوغلو والمدعي العام، ورفضت المحكمة مجموعة من الطلبات التي تقدمت بها أطراف القضية، من بينها طلب وزير الداخلية سليمان صويلو من المحكمة الاستماع إليه بوصفه شاهدا، بالنظر إلى ورود اسمه في نص الدعوى من بين الأشخاص الذين نُسب إلى إمام أوغلو القيام بإهانتهم.

> **ردود فعل غاضبة من قبل جميع رؤساء الأحزاب السياسية المعارضة**

وقبيل بدء الجلسة الثانية عند الساعة ٤ عصرا بتوقيت إسطنبول، دعا إمام أوغلو سكان إسطنبول إلى التجمع في ميدان سراج هانة مقابل مبنى بلدية إسطنبول الكبرى في منطقة الفاتح، وهي دعوة لاقت استجابة ملحوظة. في حين بثت ميرال أكشنار رئيسة حزب «الجيد» المعارض -الذي يعد الحليف الأبرز لرئيس بلدية إسطنبول- مقطعا لها وهي تتوجه من أنقرة إلى إسطنبول استجابة لدعوة إمام أوغلو.

وكانت وسائل التواصل الاجتماعي شهدت تفاعلا مع مجريات جلسة المحاكمة ، حيث تصدر وسم «أكرم إمام أوغلو» منصة تويتر، وشارك متضامنون مع الرجل دعوته للتجمع في ميدان سراج هانة، مؤكدين أن محاكمته هي محاكمة لإرادة الشعب التركي والملايين ممن انتخبوه في المنصب.

وبعد صدور الحكم، تصدرت وسوم أخرى، مثل «تتم محاكمة إسطنبول» و«إلى سراج هانة».

مظلوم عبدي:

تركيا تريد اجراء تغيير ديمغرافي وخلق بؤر صراع تقوض أمن المنطقة

*صدى/مركز كارنيغي للسلام

جوان سوز:مع استمرار الهجمات التركية على شمالي سوريا وشرقيها، تتجّه الأنظار مجدداً لمناطق سيطرة الإدارة الذاتية الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، في مقابلة خاصة لـ(صدى) يتحدث القائد العام لهذه القوات عن احتمالات توغل تركي جديد.

تضمّ مناطق الإدارة الذاتية أجزاء من محافظاتٍ البلاد كالرقة وحلب والحسكة ودير الزور، التي تخضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، والتي تتواجد بها قواتٍ من التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتّحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وهناك تتواجد أيضا الشرطة العسكرية الروسية، إلى جانب وحداتٍ من الجيش السوري التي تمّكنت من دخول المنطقة بعد آخرٍ توغّلٍ تركيّ برّي فيها مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بعد اتفاقٍ مع (قسد).

يتحدّث مظلوم عبدي القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية عن احتمال توغّلٍ تركيّ جديد في المناطق التي تخضع لسيطرة قواته، وعن دور واشنطن للحيلولة دون وقوع هجومٍ قد يؤثر سلباً على الحرب التي تخوضها قواته ضد تنظيم الدولة بالتنسيق مع التحالف الدولي.

كيف تصف الهجمات التركية الأخيرة على شمالي سوريا وشرقيها؟

لاتزال الحملة الجوية التي شنّتها تركيا ضد مناطقنا بشكل مكثف منذ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، مستمرة، وهي تستهدف قواتنا العسكرية والمدنيين والبنى التحتية. بهذه الهجمات التي تستخدم فيها الطائرات الحربية والمسيرات والقصف المدفعي، ترتكب تركيا بحقنا جرائم حرب وتنتهك القانون الدولي. أدت الهجمات إلى مقتل ١٨ مدنياً و١٧ مقاتلاً من قواتنا العسكرية، إضافة إلى تدمير ٤٥ منشأة من البنى التحتية الحيوية كمحطات الكهرباء والنفط والغاز والمياه والمستشفيات ومراكز تقديم الخدمات.

كيف تؤثر هذه الهجمات على الحرب التي تخوضونها ضد تنظيم الدولة؟

بالتزامن مع تلك الهجمات، لاحظنا زيادة نشاط التنظيم، وتفيد معلوماتنا أن التنظيم يخطط لتنفيذ هجماتٍ من الجنوب، في حين أن قواتنا منشغلة بمهامها الدفاعية في حماية المواطنين والمنطقة في مواجهة العدوان التركي شمالاً. وبالتالي، أي تصعيد عسكري تركي ضد قواتنا، يؤدي بشكل مباشر إلى تزايد نشاط التنظيم. هذا ما اختبرناه طيلة السنوات الماضية.

كما أن القصف التركي استهدف مؤخرا القوات الأمنية المسؤولة عن حماية مخيم الهول الذي يضمّ أكثر من ٥٥ ألفا من عائلات مقاتلي تنظيم الدولة، وهذا يصعّب من مهمة القوات الأمنية والعسكرية في شمالي وشرقي سوريا في ضبط أمن المخيمات والسيطرة على مراكز الاحتجاز. بالإضافة إلى ذلك، تخفّض هذه الهجمات مستوى الاستجابة الإنسانية وتخلق وضعاً غير آمن يهدد الاستقرار.

إذن، كيف تواجهون هذه الهجمات؟

نواجه هذه الهجمات بالسبل السلمية للحيلولة دون وقوع حرب كارثية محتملة. وقد تحدثنا مع أصدقائنا وشركائنا والقوى الضامنة لإيقاف هذه الهجمات ومنع تركيا من تنفيذ غزو بري جديد سيؤثر سلباً على جميع الأطراف وسيشعل الحدود السورية – التركية. ولكن في حال حدوث أي غزو بري، فإن قواتنا ستحارب لحماية

شعبنا والدفاع عن مناطقنا. نحن كنا ولا نزال نبدي التزامنا باتفاقيات وقف إطلاق النار التي توصلت إليها روسيا والولايات المتحدة مع تركيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

ما هي أهداف تركيا من هذه الهجمات المتواصلة التي استهدفت منشآت حيوية كحقول النفط والغاز؟

باستهدافها للمنشآت الحيوية، تهدف تركيا إلى تهجير السكان وإحداث تغيير ديمغرافي وخلق حالة دائمة من عدم الاستقرار تستفيد منها التنظيمات الإرهابية، هذا سيؤثر على الأمن الإقليمي والعالمي. تركيا تريد خلق بؤر صراع دائمة، تقوض أمن المنطقة على المدى الطويل.

لماذا تريد تركيا خلق هذه البؤرة؟

تقدم منطقة الإدارة الذاتية في شمالي سوريا وشرقيها نموذجاً معقولاً للسوريين وتمنحهم الأمل بخلق واقع سوري تتعايش فيه كل المكونات، وأكبر دليل على ذلك وجود أكثر من مليون نازح من مناطق متفرقة من سوريا في المناطق التي تديرها الإدارة الذاتية. تسعى تركيا من خلال تدميرها للبنى التحتية الحيوية في مناطقنا، إلى إفشال نموذج الإدارة الذاتية التي باتت تحظى بشرعية محلية واسعة، وتقدم الخدمات وتوفر الأمن لأكثر من ٥ ملايين سوري.

أين القوات السورية الحكومية من هذه الاعتداءات التركية؟ وكيف تنسّقون معاً؟

بعد الغزو التركي لمدينتي سري كانيه (رأس العين) وتل أبيض في عام ٢٠١٩، أدخلنا بالاتفاق مع روسيا، وحدات من الجيش السوري إلى الحدود السورية – التركية وإلى خطوط التماس مع الأتراك. وتنتشر هذه الوحدات على كامل الحدود السورية – التركية، لكن ضبابية موقف السلطات في دمشق تجاه الهجمات التركية الأخيرة الهادفة إلى احتلال دائم للأراضي السورية، غير مفهوم بالنسبة لنا.

وعلى الرغم من غياب الحلّ السياسي، فإن التنسيق العسكري مع الجيش السوري هدفه ردع مخاطر الاحتلال التركي عن سوريا. إننا نؤمن بأن السوريين يجب أن يتّحدوا في مواجهة التدخل الخارجي وسيطرته انطلاقاً من مبدأ الحفاظ على وحدة الأراضي السورية.

هل قدمت لكم الولايات المتحدة أو روسيا، أي تطمينات بأنه لن تحدث عملية عسكرية تركية برية كما حصل في أكتوبر ٢٠١٩؟ وهل ستستمر موسكو في لعب دور الوسيط بينكم وبين دمشق؟

جميع المواقف الدولية المعلنة تجاه الهجوم التركي حالياً، من طرف الولايات المتحدة أو روسيا، تعارض أي اجتياح بري جديد لأراضينا. نرى هذه المواقف جديرة بالثناء، ولكننا لا نعتبرها كافية لإيقاف العدوان التركي على

مناطقنا، ولمنع غزو بري جديد ضد مناطق شمال وشرق سوريا.

أما فيما يتعلق بالوساطة الروسية بيننا وبين دمشق، فهي مستمرة، لكن هناك حاجة لحلّ سياسي للأزمة السورية وما نراه اليوم هو أن دمشق ليست جاهزة للحلول السياسية حتى الآن.

يؤكد التحالف الدولي على شراكته مع قواتكم والتنسيق العسكري لمحاربة تنظيم الدولة، لماذا لا تنسقون معاً بشأن الهجمات التركية؟

دور ومهام قوات التحالف الدولي في سوريا واضح، وهو مكافحة تنظيم الدولة. نحن والتحالف الدولي نقوم بعمليات مشتركة فقط لمكافحة الإرهاب في سوريا وهدفنا المشترك إلحاق الهزيمة النهائية بهذا التنظيم. ولكن لطالما عرقل التصعيد التركي ضد مناطقنا هذه الجهود المشتركة. سعينا دائماً لحلّ هذه المشاكل بالسبل والطرق السلمية. هذا ما سعينا إليه عام ٢٠١٩، عندما عملنا على تطبيق الآلية الأمنية على الحدود السورية - التركية لسدّ الحجج والذرائع التركية. ولكن جاء الردّ التركي بإعلان الحرب واحتلال المزيد من أراضينا.

وعلى الرغم من التصعيد التركي الحالي، التزامنا بحملة القضاء على تنظيم الدولة ثابت، حيث نستمر بالعمل مع شركائنا في التحالف الدولي لتحقيق الأهداف المشتركة.

هل يمكن لواشنطن التي تقود هذا التحالف لعب دور الوسيط بين قواتكم وتركيا بهدف التوصل إلى حلّ نهائي لحماية أمن المنطقة؟

نعم. بكل تأكيد، ثقل واشنطن على الساحة الدولية يبقي على آمالنا في قدرتها على حلّ المشكلات بيننا وبين تركيا بالسبل الدبلوماسية. كنا ولا زلنا منفتحين على الحوار وتحقيق السلام، هذا موقف مبدئي بالنسبة لنا. أمريكا تتميّز عن غيرها من الدول، بأنها على علاقات أمنية وعسكرية معنا ضمن إطار الحملة الدولية للقضاء على تنظيم الدولة، وأيضا تتميز بعلاقات أمنية وعسكرية مع تركيا ضمن حلف الشمال الأطلسي (الناتو). هذه الميزة تحديداً، تؤهل الولايات المتحدة لأن تكون الدولة الأكثر تأثيراً وقدرةً على حل القضايا الإشكالية بيننا وبين تركيا وإيجاد الحلول لها.

*جوان سوز، هو باحث وصحافي مختص بالشؤون التركية والأقليات في الشرق الأوسط، وهو أيضاً عضو في نقابة الصحافة الفرنسية المعروفة اختصاراً بـ SNJ، يمكنكم متابعته على تويتر: @JiwanSoz1.

نادين ماينزا :

هل تستطيع واشنطن وقف الهجوم التركي على شمال سوريا؟

*ناشيونال انترست

في ٢٠ نوفمبر / تشرين الثاني ، شنت تركيا "عملية السيف المخلب" ، وهي حملة واسعة من الضربات الجوية على شمال شرق سوريا . استهدفت تركيا أكثر من ٢٦٥ موقعًا ، بما في ذلك البنية التحتية المدنية ، ودمرت مدرسة ومستشفيات وصوامع الحبوب ومحطات الكهرباء والمياه ومنشآت النفط. أدى هجوم أنقرة إلى مقتل ٢٨ شخصًا ، بينهم ١٤ مدنياً. كان الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو الغارة الجوية على القاعدة المشتركة للتحالف بقيادة الولايات المتحدة لهزيمة داعش وقوات سوريا الديمقراطية (SDF) ، على بعد ١٣٠ مترًا فقط من الأفراد الأمريكيين. فيما دعت الولايات المتحدة إلى وقف التصعيد ، واصلت تركيا الضربات الجوية التي تستهدف قوات الأمن التي تحرس مخيم الهول، التي تضم أكثر من ٥٠٠٠٠ من أقارب مقاتلي داعش. لحسن الحظ ، هرب عدد قليل فقط من العائلات وأعيد القبض عليها فيما بعد من قبل قوات الأمن.

أعلن الرئيس رجب طيب أردوغان عن خطط لغزو بري لشمال سوريا. خلال الغزو التركي في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ، وثقت منظمات متعددة فظائع مروعة ، حيث استهدفت القوات المدعومة من أنقرةوتركيا الأقليات الدينية والعرقية ، بما في ذلك والمسيحيين والكورد ،

الإدارة الذاتية،ديمقراطية مخططة بعناية تملأ فراغات الحكم والأمن

وخاصة النساء. قالت منظمة مراقبة الإبادة الجماعية ، "لقد ارتكبت تركيا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في شمال سوريا. في المناطق الخاضعة لسيطرة تركيا ، تعرض المدنيون لجرائم مروعة ضد الإنسانية ارتكبتها القوات التركية والميليشيات المدعومة من تركيا ".

وأدلت إيمي أوستن هولمز ، التي كانت حينها زميلة في مركز ويلسون ، بشهادتها أن أفراد الأقليات الدينية "قُتلوا ، واختفوا ، واختطفوا ، واغتصبوا ، واعتقلوا ، وأجبروا على التحول الديني ، واحتُجزوا مقابل فدية إلى أن تدفع عائلاتهم مبالغ باهظة لتأمين إطلاق سراحهم. تم تدمير أماكن عبادتهم وتشويهها ونهبها. حتى مقابرهم تعرضت للهدم والتخريب ".

استمرت جرائم الحرب هـذه حتى بعد اكتمال الغزو ، مع ارتكاب الفظائع في المناطق التي تحكمها الميليشيات المدعومة من تركيا. حذر محققو جرائم الحرب التابعون للأمم المتحدة من أنه "يجب على تركيا كبح جماح المتمردين السوريين الذين تدعمهم في شمال سوريا والذين ربما قاموا بعمليات خطف وتعذيب ونهب لممتلكات المدنيين".

لماذا يجب أن تهتم الولايات المتحدة بما يكفي بشمال شرق سوريا لوقف الهجمات التركية المستمرة وغزو آخر؟ بدايةً ، كانت قوات سوريا الديمقراطية الشريك الرئيسي للولايات المتحدة في محاربة داعش.

دخلت وحدات حماية الشعب الكردية (YPG) في شراكة مع الولايات المتحدة لأول مرة خلال معركة كوباني ، التي انتهت في كانون الثاني / يناير ٢٠١٥ وحولت المد كأول انتصار على داعـش. مع استمرار الدعم الجوي والأسلحة الأمريكية ، استعادوا بشجاعة منبج والرقة ومناطق أخرى من داعش ، وبلغت ذروتها في معركة الباغوز الأخيرة في شباط / فبراير ٢٠١٩.

وفي هذه المرحلة ، أصبحت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ذات الأغلبية العربية . بما في ذلك الوحدات المسيحية السريانية الآشورية.

بينما أصرت تركيا على أنها شريك أكثر فاعلية في القتال ضد داعش ، فمن الواضح أن أنقرة كانت متواطئة في نمو التنظيم. في الواقع ، قال بريت ماكغورك ، منسق البيت الأبيض للشرق الأوسط ، في عام ٢٠١٩ إن ٤٠ ألف مقاتل أجنبي انضموا إلى داعش "جاءوا جميعًا عبر تركيا".

علاوة على ذلك ، تم القضاء على داعش تقريبًا قبل الغزو التركي عام ٢٠١٩ ، وقد مكّنت هجمات أنقرة المستمرة منذ ذلك الحين داعش من إعادة البناء.

بينما كانت قوات سوريا الديمقراطية تحرر المناطق من خلافة داعـش ، كانت تعمل أيضًا على تمكين المواطنين المحليين من بناء نظام حكم ذاتي ، يسمى الآن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (AANES) . من خلال تنظيم كل حي من خلال الكوميونات ، عادة

> تركيا هي التي تهدد الحرية والسلام والأمن في سوريا

ما يكون مع حوالي ١٠٠ عائلة (لا يزيد عن ٣٠٠) ، انتخب السكان رؤساء مشاركين من الذكور والإناث ونواب رؤساء مشاركين وأنشأوا عشر لجان مفتوحة لجميع السكان لإدارة شؤونهم الخاصة.

يتم دمج العديد من الكوميونات لإنشاء منطقة فرعية ، وتشكل العديد من المناطق الفرعية معًا مقاطعة ، يليها كانتون ، ومنطقة ، وأخيراً مستوى الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا . لدى الحكومة الإقليمية ومستويات الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا ثلاثة فروع للحكومة يديرها قادة منتخبون: المجلس التنفيذي ، والمجلس التشريعي ، ومجلس العدل.

مع الرؤساء المشاركين ونواب الرؤساء المشاركين الذين يمثلون جميع تنوع مجتمعاتهم ، بما في ذلك المسلمين الكورد والعرب ، والمسيحيين السريان الآشوريين ، والمسيحيين الأرمن ، ، والعلويين والشركس والتركمان وآخرين ، ونصف القادة من النساء.

في عام ٢٠٢٠ ، من خلال العمل مع مؤسسة Freedom Research ، قضيت شهرًا واحدًا في شمال شرق سوريا لأبحث عن الحكومة في أربع من المناطق السبع ، وقمت بزيارة مع أعضاء اللجان والرؤساء المشاركين على كل مستوى من مستويات الحكومة.

وجدنا أن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا لديها بالفعل أكثر من تمثيل للأقليات الدينية والعرقية في المناصب الرسمية ، مما أدى إلى إنشاء مجتمع يتم فيه الترحيب بالجميع بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس. في الواقع ، لدى الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا ثلاث لغات رسمية: الكردية والعربية والسريانية.

الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا ليست حكومة تم إلقاؤها على عجل ولكنها ديمقراطية مخططة بعناية تملأ فراغات الحكم والأمن التي تتطور عادة عندما يتم القضاء على الجهات الفاعلة السيئة.

تخيل لو تم ملء الفراغات الأمنية والحكمية في سهل نينوى وسنجار من قبل السكان ، بما في ذلك مجتمعات الأقليات الدينية والعرقية المتنوعة التي تعيش هناك ، بدلاً من الميليشيات الإيرانية التي تدخلت في الفجوة. لقد أظهر لنا الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أن الحكم هو السبيل لتحقيق مكاسب دائمة خلال العمل العسكري. هذه هي الطريقة التي نوقف بها "حرب أبدية".

حرية دينية ملحوظة

علمت لأول مرة عن هذا المجتمع الرائع وظروف الحرية الدينية المذهلة من اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) ، حيث عملت لمدة أربع سنوات ، بما في ذلك كرئيس خلال عامي الأخير. في USCIRF ، سلطنا الضوء على الظروف في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بجلستي استماع .

> يعرف أردوغان باتهامه زورا للمعارضين الكورد

في كلتا الجلسات وفي العديد من التقارير ، عارضت USCIRF الظروف الإيجابية في ظل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا ودور المنطقة كملاذ للأقليات الدينية ضد المناطق الإشكالية في ظل نظام الأسد والاحتلال التركي وحي طاهر الشام ، وهي جماعة جهادية. .

خلال رحلة إلى شمال شرق سوريا في مايو الماضي ، قمت بزيارة كنيسة مبنية حديثًا معظمها من المتحولين إلى المسيحية. لقد صُدمت لرؤية الزهور المرسلة مع رسالة تهنئة من منظمة إسلامية للأئمة.

(أين يحدث ذلك أيضًا؟) في وقت لاحق من ذلك الأسبوع ، في الرقة ، التقيت بأفراد من الجالية المسلمة القادمة من افتتاح كنيسة مسيحية أرمنية في وسط المدينة. من الصعب تصديق أن بعض هذه المناطق كانت جزءًا من خلافة داعش قبل خمس سنوات فقط.

تبرير الغزو

مع انهيار الاقتصاد التركي ، أصبح أردوغان الآن لا يحظى بشعبية كبيرة في الداخل. إنه يستخدم التهديد الوهمي المتمثل في "الإرهـاب" المنبثق من الحدود الجنوبية لتركيا لحشد الدعم قبل انتخابات العام المقبل ، على الرغم من عدم وجود هجمات حدودية غير مبررة من سوريا.

قدم هجوم اسطنبول الرهيب في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر الذريعة المثالية لأردوغان لتوجيه الاتهامات ضد حزب العمال الكردستاني (PKK) ، وبالتالي ضد شعب شمال شرق سوريا (الذين ليسوا من حزب العمال الكردستاني).

لا يبدو أن المشتبه به كردي ، وهناك العديد من الادعاءات المتضاربة التي لا معنى لها. يُعرف أردوغان باتهامه زوراً للمعارضين الكورد بأنهم أعضاء في حزب العمال الكردستاني ، لذا فإن هذا ليس بالأمر الجديد.

يجب على الولايات المتحدة ألا تسمح باستخدام كذبة أردوغان كذريعة لغزو شمال شرق سوريا. في حين أن الكثيرين في شمال شرق سوريا كانوا منتسبين إلى حزب العمال الكردستاني في الماضي ، فإن الانتماء إلى حزب العمال الكردستاني وقوات سوريا الديمقراطية ليسا جزءًا من حزب العمال الكردستاني.

بنى سكان شمال شرق سوريا حكومتهم لتوفير مستقبل لعائلاتهم وليس لاستهداف تركيا. إنهم يمثلون تهديدًا لتركيا بقدر تهديد تايوان للصين.

إن تركيا هي التي تهدد الحرية والسلام والأمن في سوريا. الأمر متروك للولايات المتحدة والمجتمع الدولي لجعل عواقب غزو سوريا أكبر من أن تتحملها تركيا.

*ترجمة:هبه المنسي/صحيفة»عمان»

تهديد ضعيف..حركة الاحتجاجات في مواجهة صلابة النظام الإيراني

*مركز الجزيرة للدراسات/تقدير موقف

المعروف أن شرطة الأخلاق الإيرانية قامت باعتقال الفتاة من أصول كردية، مهسا أميني (أو، جينا أميني، كما تسمى بالكردية)، مساء الثلاثاء، ١٤ سبتمبر/أيلول الماضي (٢٠٢٢)، بالقرب من محطة مترو الشهيد حقاني بالعاصمة، طهران. طبقًا للمصادر الرسمية، كان عدم التزام أميني بالحجاب هو السبب خلف اعتقالها؛ وهو شأن قانوني بحت، نظرًا لأن إيران أقرت قوانين خاصة باللباس، وفرض الحجاب، منذ ١٩٨٣، بعد أربع سنوات فقط على انتصار الثورة الإسلامية. وقد ظلت مسألة الحجاب واحدة من أقانيم تعبير نظام الجمهورية الإسلامية عن نفسه طوال العقود الخمسة الماضية من

عمر الجمهورية. في ٢٠٢٠، نُقل عن المرشد الأعلى، السيد خامنئي، قوله: «النساء المحجبات بشكل غير مناسب، يجب أن يشعرن بعدم الأمان».

كانت أميني، التي لم تتجاوز الثانية والعشرين، عند اعتقالها بصحبة شقيقها الذي أُبلغ، بعد احتجاجه على تصرف شرطة الأخلاق، أن شقيقته ستنقل إلى مركز الشرطة لأخذ إفادتها، ومن ثم يفرج عنها. بعد يومين، في ١٦ سبتمبر/أيلول، أُعلن رسميًّا عن وفاة مهسا أميني. ولم يلبث إعلان الوفاة، الذي لم يُستقبل بأي درجة من التصديق من عائلة الفتاة، أو قطاعات واسعة من الرأي العام الإيراني، أن أطلق حركة احتجاجية واسعة النطاق، لم تشهدها إيران منذ ما عُرف بالثورة الخضراء في صيف ٢٠٠٩. واجهت سلطات جمهورية إيران الإسلامية الحركة الاحتجاجية بقبضة أمنية شديدة، وبعد أن عجزت قوات الأمن عن إخماد حراك المحتجين، سارعت السلطات إلى استدعاء قوات الباسيج، شبه العسكرية.

> أربكت الحركة الاحتجاجية القيادة الإيرانية

وجدت الحركة الاحتجاجية مساندة واضحة من المعارضة الإيرانية في الخارج، ومن عدد من الدول الغربية. كما أصبحت مادة لاحتفال وسائل الإعلام الغربية، التي لم تتوقف عن نشر التقارير اليومية عن أماكن الاحتجاج، وصوره، وعن إجراءات القمع التي تنفذها أجهزة الأمن. ولم يكن غريبًا، أن تطلق الحركة، بعد أن تجاوزت شهرها الثاني، التساؤلات حول ما إن كان نظام الجمهورية الإسلامية بات مهددًا.

ارتباك وقبضة أمنية شديدة

ليس ثمة شك، لعدد كبير من الإيرانيين، والدوائر الحقوقية في الخارج، أن مهسا أميني قُتلت على يد شرطة الأخلاق، ولم تمت بصورة طبيعية، أو بمرض مزمن مسبق. نقلت أميني بعد اعتقالها إلى مركز شرطة الأخلاق؛ وتقول نساء كن محتجزات بالمركز للسبب نفسه إنهن شاهدنها تتعرض للضرب والاعتداء بعد أن ردت على عبارات الإهانة التي وجهت لها. والمؤكد، أن أميني نقلت بعد عدة ساعات من مركز الشرطة إلى مستشفى كسرى، الذي وضع على موقعه الإلكتروني خبرًا يفيد بأن الفتاة كانت بالفعل في حالة موت دماغي عندما وصلت المستشفى. ولكن إدارة المستشفى سارعت بعد ذلك، ربما بضغط من جهات حكومية، إلى إزالة الخبر برمته من الموقع.

وزارة الداخلية، التي تولت التحقيق في موت أميني، أعلنت بعد أيام من وفاتها أن ليس ثمة ما يشير إلى أنها تعرضت للتعذيب، مرجحة وفاتها بسكتة دماغية، نجمت ربما عن حالة مرضية سابقة. ولكن أهل الفتاة، سيما شقيقها، قالوا إنهم تعرضوا هم أيضًا لضغوط رسمية للقول بأنها كانت تعاني من مرض مزمن، أشاروا إلى وجود كسور وإصابات في جثمانها. كما أن مجموعة قرصنة إلكترونية حصلت على صورة أشعة للجثمان، أُخذت بعد الوفاة، تكشف عن إصابات في الرأس ونزيف في المخ.

الواضح، بالطبع، أن مقتل أميني أصاب وزارة الداخلية بالارتباك. نقت الوزارة في البداية بأن شرطة الأخلاق ارتكبت خطأ جسيمًا، ولم تأمر بمحاسبة المسؤولين عن موت الفتاة، بل سارعت إلى نشر تقرير إثر تحقيق رأى الكثير من الإيرانيين أنه لم يكن مستقلاً بأي معيار من المعايير. ثم اعترفت بشكل غير مباشر لاحقًا، بعد ثلاثة شهور على انطلاقها، من خلال قرار تعليق عمل شرطة الأخلاق.

مهما كان الأمر، لم يلبث مقتل أميني أن أطلق ردَّة فعل شعبية واسعة النطاق، كان عمادها في الغالب الشباب والنساء. اندلعت حركة الاحتجاج في البداية في

بعض أحياء طهران، وفي مدينة سقز الكردية، مسقط رأس أميني؛ ولكن سرعان ما انتشرت إلى معظم مدن إيران الأخرى، مدن كردية وفارسية وآذرية وعربية وبلوشية. ولأن الارتباك لم يزل سيد الموقف في أوساط النظام، فقد لجأت السلطات إلى الاستعمال المفرط للقوة، حسب تعبير المفوض الأممي السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك. والحقيقة أن سيرة وزير الداخلية، أحمد وحيدي، ترجح منذ انطلاق الاحتجاجات أن يلجأ إلى القبضة الأمنية. وصل وحيدي، الذي يُعرف بتصلبه، إلى وزارة الداخلية بعد تاريخ حافل في الحرس الثوري، وقيادة قوات القدس، ووزارة الدفاع. خلال عمله في الحرس وقوات القدس وُجِّهت له اتهامات بإصدار أوامر اغتيال معارضين إيرانيين في الخارج، وبالمسؤولية عن تفجير الأرجنتين الشهير.

أطلقت قوات الأمن النار على محتجين في الشوارع، حسب منظمة العفو الدولية، وليس في طهران وحسب. كما اقتحمت حرم الجامعات وبيوت نشطين عرفوا بمعارضة النظام، أو تم التعرف عليهم في التظاهرات والتجمعات، ولاحقت محتجين في محطات القطار والحافلات العمومية. مع أوائل ديسمبر/كانون الأول، تخللت الصدامات بين المحتجين وقوات الأمن والباسيج أعمال عنف، وقد أوقعت، طبقًا لمصادر المعارضة ومنظمات حقوقية، ما لا يقل عن ٤٥٠ قتيلاً، أغلبيتهم العظمى من المحتجين. كما أشارت تقارير إلى أن ٢٦ محافظة، بين المحافظات الإيرانية الإحدى والثلاثين، شهدت سقوط قتلى. كان نصيب محافظة سيستان-بلوشستان، ذات الأغلبية السنية، التي سقط فيها ١٢٨ قتيلاً، النصيب الأكبر مقارنة ببقية محافظات البلاد. كما كان عدد القتلى في يوم الجمعة ٣٠ سبتمبر/أيلول، الذي أطلق عليه المحتجون يوم الجمعة السوداء، والذي بلغ ٩٠ قتيلاً، الأكبر منذ اندلعت حركة الاحتجاج.

وقد ذكرت تقارير أخرى أن عدد المعتقلين زاد عن ١٨ ألف معتقل، بينهم ٤٠ من غير الإيرانيين، يرجح أن أغلبهم من الإيرانيين حاملي الجنسيات الأجنبية، وأن ما يقارب الألفين من المعتقلين قُدِّموا للمحاكمة فعلاً. وكان إمام جمعة زاهدان، مولاي عبد الحميد إسماعيل، أحد أبرز علماء أهل السنة والجماعة في إيران، حذر السلطات في خطبة الجمعة ٣ ديسمبر/كانون الأول من استخدام قانون الحرابة ضد المعتقلين، الذي يعني الحكم بالإعدام.

الذي تشير إليه جملة هذه التطورات أن الحركة التي أطلقها موت، أو مقتل، الفتاة أميني، قد تحولت بالفعل، وخلال فترة وجيزة، إلى حركة معارضة واحتجاج ذات طابع قومي. يبدو أن ثمة دوائر في النظام حسبت في البداية أن ردود الفعل ستكون محصورة بالمنطقة الكردية، كون الفتاة أميني من أصول كردية، ولكن ما حدث أن الاضطرابات شملت كافة أنحاء البلاد، بما في ذلك مناطق الأغلبية الفارسية والأذرية، والعربية والكردية والبلوشية، وبما في ذلك مدن تعرف بمحافظتها وتقاليدها الإسلامية الراسخة. وعلى الرغم من افتقاد الحركة الاحتجاجية إلى قيادة مركزية، رفع المحتجون في تظاهراتهم، أو كتبوا على الأسوار في الشوارع الرئيسة، شعارات مشتركة: «الموت للديكتاتور»، و«المرأة، الحياة، الحرية».

> **القيادة الإيرانية اتخذت عدة إجراءات فاقمت الوضع بدلا من السيطرة عليه**

هذا ما دفع النظام في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني إلى تنظيم تظاهرة لأنصاره في العاصمة، طهران، لإظهار المعارضة الشعبية للحركة الاحتجاجية والأهداف التي رفعتها، والتوكيد على أن النظام لا يزال يتمتع بدعم قاعدة شعبية واسعة. ولكن، وبالرغم من أن تظاهرة التأييد كانت حاشدة بالفعل، فقد اعتبرها كثيرون داخل

إيران وخارجها مؤشرًا آخر على الخوف والارتباك. وليس ثمة شك في أن تدخل المرشد الأعلى، في ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، الذي عرف بحرصه على تجنب الخوض في مسائل محل انقسام وطني، وفر دليلاً آخر على شعور النظام المتفاقم بالأزمة. هاجم خامنئي المحتجين بلغة بالغة الحدة، واصفًا إياهم بمثيري الشغب، والعملاء، وتوعدهم بدفع الثمن. كما أشاد خامنئي بقوات الباسيج وتضحياتها لحماية الشعب، واعتبر أن وجود الباسيج في الساحة دليل على أن الثورة الإسلامية بخير.

توالي الحركات الاحتجاجية

لم تكن هذه حركة الاحتجاج الشعبي الأولى ضد قيادة الجمهورية الإسلامية. شهدت إيران حراكًا احتجاجيًا معارضًا واسع النطاق في ١٩٩٩ وفي ٢٠٠٣، ولكن أحداث يونيو/حزيران-يوليو/تموز ٢٠٠٩ كانت ضخمة بصورة مشابهة للأزمة الحالية، دفعت أحداث ٢٠٠٩ أوساطًا غربية، رسمية وغير رسمية، إلى الاعتقاد بأن النظام الإسلامي في إيران أوشك على السقوط. وما إن أخذت حركة الاحتجاج الحالية في التصاعد والانتشار، لم يكن غريبًا أن تستدعى ذكرى ما عرف في ٢٠٠٩ بالثورة الخضراء، وما مثلته لمصير النظام وعلاقته بشعبه. الحقيقة أن ثمة خلافات جوهرية بين الأزمتين، على الرغم من بعض التشابه.

اندلعت أحداث ٢٠٠٩ على خلفية اتهامات وجهت للنظام بتزييف نتائج الانتخابات الرئاسية، بهدف تأمين فوز مرشح النظام آنذاك، أحمدي نجاد، بفترة رئاسية ثانية. كان أحمدي نجاد، بحساب الأصوات وتوزيعها، سيفوز على أية حال، ولكن حالة من الارتباك والخوف من الخسارة سيطرت على دوائر القيمين على العملية الانتخابية، ودفعتهم إلى التلاعب بصناديق الاقتراع في عدد كبير من المراكز الانتخابية، وبصورة مكشوفة في بعض الأحيان. بمعنى، أن ارتباك السلطات الحاكمة، أو قطاع منها، وذهابها إلى تبني قرارات وإجراءات مثيرة لاستفزاز المواطنين، كان المشترك الرئيس بين أحداث ٢٠٠٩ والأزمة الحالية. بغير ذلك، فليس ثمة مشتركات ملموسة أخرى.

عبَّرت أحداث ٢٠٠٩، التي قادها رئيس الحكومة الأسبق، حسين موسوي، ورئيس البرلمان الأسبق، حجة الإسلام مهدي كروبي، ودعمها رجل النظام التاريخي، حجة الإسلام رفسنجاني، عن انقسام بالغ الحدة في نخبة النظام الحاكمة. وعلى الرغم من مشاركة عناصر سعت إلى إسقاط النظام في تظاهرات ٢٠٠٩، فإن التوجه الرئيس للحركة كان إصلاح النظام وإعادة بنائه وليس إسقاطه. ولأن الحركة اندلعت على خلفية من التدافع على السلطة وقيادة البلاد، ضمت التظاهرات إيرانيين من كافة الأعراق والطوائف، ومن مختلف الأعمار والفئات الاجتماعية، بمن في ذلك ذوو التوجه الإسلامي.

> **لا يواجه النظام الإيراني تهديدا وجوديا بفضل تمتعه بقاعدة داخلية من الداعمين**

أما الأزمة الحالية، فلم تشهد انقسامًا فعليًّا في النخبة الحاكمة. كان الإصلاحيون أُبعدوا كلية عن مراكز القرار وخسروا معظم مقاعدهم البرلمانية في الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأخيرة. ولكن، وعلى الرغم من أن أصواتًا إصلاحية أعربت عن القلق للطريقة التي تصرفت بها القوى الأمنية مع المحتجين في الشهرين الماضيين، فليس ثمة دعم إصلاحي واضح وصريح للحراك الشعبي. ولأن هذا الحراك يرفع شعارات راديكالية، ويدعو إلى إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية، فمن المستبعد، حتى إن شعر الإصلاحيون بالسعادة لتأزم علاقة المحافظين بالشعب، أن تصدر عن الإصلاحيين أصوات مؤيدة للمحتجين.

ولا يقل أهمية في الاختلاف مع أحداث ٢٠٠٩، أن الحراك الحالي لا يزل مقتصرًا، وإلى حدٍّ كبير، على الشباب وطلاب الجامعات. سُجلت مشاركات اجتماعية وعمرية أوسع نطاقًا في بعض المدن والبلدات الكردية والبلوشية والعربية، ولكن الحراك الشعبي في مدن الثقل الإيراني الرئيسة، مثل طهران وتبريز وشيراز وأصفهان، لم يشهد مشاركة الآباء والأمهات، ولا شهد اضرابات للمهنيين وإغلاقًا للأسواق.

هل بات النظام مهددًا؟

الحقيقة، أن الحراك الشعبي الحالي، ومهما طال أمدًا، لا يشكل تهديدًا وجوديًّا لنظام الجمهورية الإسلامية. ومن المستبعد أن يؤدي هذا الحراك إلى انحدار البلاد إلى حرب أهلية مشابهة لما شهدته سوريا، كما توقع البعض. وترجع محدودية أثر هذا الحراك، حتى الآن على الأقل، إلى عدة أسباب:

أولها، بالطبع، أن هذا الحراك لا يزال شبابي الطابع، لم يجد دعمًا وتأييدًا من الشرائح الاجتماعية الأخرى ذات الثقل السياسي والاقتصادي، أو لم يجد مثل هذا الدعم والتأييد حتى الآن. إضافة إلى ذلك، فالمؤكد أن أجهزة أنظمة التحكم والقمع الرسمية لا تزال متماسكة، تمتلك القدرة والإرادة على مواجهة المحتجين في كافة أنحاء البلاد. صحيح أن النظام اضطر إلى نشر قوات الباسيج بعد أن اكتشف عجز قوات الشرطة والأمن الداخلي عن مواجهة المحتجين. ولكن الواضح، أن ليس ثمة دلائل تشير إلى تضعضعٍ ما في ولاء قوات الأمن، ولا في ولاء قوات الباسيج. في المقابل، تظهر هذه القوات تمسكًا صارمًا بالنظام، والتزامًا بالدفاع عنه وعن وجوده.

تتداول أوساط الدراسات الإيرانية تقديرات متفاوتة لتعداد قوات الباسيج؛ والأرجح، على أية حال، أنها تعد بالملايين وليس بمئات الآلاف. وكما في كافة دول الشرق الأوسط التي شهدت ثورات شعبية في العقدين الماضيين، تكشف حركة الاحتجاج الإيرانية عن انقسام حقيقي في صفوف الشعب الإيراني. ولكن، وبخلاف ما شهدته مصر أو تونس، مثلاً، فإن القطاعات الموالية للنظام في إيران تبدو أكثر استعدادًا للتضحية من أجل بقائه واستمراره. وبالنظر إلى أن عشرات الملايين من الإيرانيين ينضوون في أجهزة النظام العسكرية وشبه العسكرية والمدنية، فإن هؤلاء وعائلاتهم يقومون بدور بالغ الحيوية في تعزيز قدرات النظام على الحكم والتحكم، على السواء. بمعنى، أن سيطرة النظام ليست سيطرة فوقية، كما كان عليه الأمر في أواخر عهد الشاه، بل تتخلل مفاصل وأعراق المجتمع الإيراني.

> **خطاب المؤامرة الخارجية لن يجد نفعا، و الهوة تزداد بين السلطة و الشعب**

بيد أن ذلك لا يعني أن هذه الموجة من الحراك الشعبي المعارض ستخمد وتنتهي بدون أثر يذكر. الواضح، أن الهوة التي بدأت في الاتساع بين النظام وقطاعات شعبية كبيرة في ٢٠٠٩، تزداد اتساعًا. وأن جيلاً بأكمله من الإيرانيين، أو بالأحرى معظم أبناء هذا الجيل، لم تعد تربطه أية علائق ولاء بنظام الحكم، ولا بقيمه ومقولاته. حاول النظام إقناع الإيرانيين بأن حركة الاحتجاج ليست سوى أداة أجنبية للضغط على الجمهورية الإسلامية وتركيعها، في الوقت الذي تواجه فيه إيران عقوبات وحصارًا غربيًّا.

ولكن، ولإدراك قادة النظام بأن خطاب المؤامرة الخارجية لم يُجْدِ نفعًا، وأن الهوة التي تفصل السلطة عن الشعب آخذة في الازدياد، ذهبوا في النهاية إلى تقديم بعض من التنازلات للحركة الشعبية، أشرنا إليها سابقًا، وهي قرار النائب العام، في ٤ ديسمبر/كانون الأول، بتعليق عمل شرطة الأخلاق، وتشكيل لجنة لمراجعة معايير وطرق تطبيق قانون الحجاب.

التعاون والشراكة في مواجهة التحديات الدولية

بيان لقادة مجموعة الدول الصناعية السبع

البيت الأبيض:١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢

١. اجتمعنا نحن قادة مجموعة الدول الصناعية السبع يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وترأست ألمانيا الاجتماع الذي رمى إلى النظر في التقدم المحرز في تعاوننا لمواجهة التحديات الدولية بشكل مشترك في ظل الأزمة الجيوسياسية الحادة وفي هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد العالمي. وانضم إلينا الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي.

لقد وقفنا هذا العام متحدين أكثر من أي وقت مضى في وجه الحرب العدوانية الروسية غير المشروعة وغير المبررة

ضد أوكرانيا. وقفنا إلى جانب أوكرانيا بشكل يعكس التزامنا الثابت بقيمنا المشتركة وبالنظام متعدد الأطراف القائم على القواعد والتعاون الدولي.

* * * * * * * * * * * *

٢. نعيد اليوم التأكيد على دعمنا الثابت لأوكرانيا وتضامننا معها في مواجهة الحرب العدوانية الروسية المستمرة مهما استغرق الأمر. وندين الهجمات الروسية اللاإنسانية والوحشية المتواصلة والتي تستهدف البنية التحتية الحيوية، ولا سيما مرافق الطاقة والمياه والمدن في مختلف أنحاء أوكرانيا، ونذكر أن الضربات والهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين أو المرافق المدنية تشكل جرائم حرب. وندين أيضا من يسهلون حرب بوتين غير الشرعية ونحن مصممون أن نساعد أوكرانيا على إصلاح البنية التحتية الحيوية للطاقة والمياه واستعادتها والدفاع عنها. سنساعد أوكرانيا في تلبية احتياجات الاستعداد لفصل الشتاء وسنواصل دعم مرونتها المدنية ونضاعف جهودنا في هذا الإطار خلال المؤتمر الدولي الذي سيعقد في باريس في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. نحن مصممون على ضرورة أن تدفع روسيا تكاليف استعادة البنية التحتية الحيوية التي تضررت أو تدمرت بفعل حربها الوحشية. لا يمكن أن تفلت روسيا من العقاب على جرائم الحرب والفظائع الأخرى وسنحاسب الرئيس بوتين والمسؤولين عنها بحسب القانون الدولي. ونكرر أن خطاب روسيا النووي غير المسؤول هو خطاب غير مقبول وأن أي استخدام للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية سيقابل بعواقب وخيمة.

* * * * * * * * * * * *

٣. سنواصل حشد الدعم الدولي للمساعدة في تلبية احتياجات أوكرانيا المالية العاجلة قصيرة الأجل بالبناء على التزاماتنا حتى الآن. ونطلب من وزراء ماليتنا الاجتماع عما قريب لمناقشة نهج مشترك لدعم الميزانية المنسق في العام ٢٠٢٣، ونؤكد على ضرورة أن يكون صندوق النقد الدولي مركزيا في هذا الجهد.

* * * * * * * * * * * *

٤. ندعم بقوة الجهود المبذولة لتأمين الاستقرار المالي الفوري لأوكرانيا وتعافيها وإعادة بنائها لتنعم بمستقبل مستدام ومزدهر وديمقراطي يتماشى مع مسارها الأوروبي. وسنبني على نتائج مؤتمر الخبراء الدولي حول إنعاش وإعادة إعمار وتحديث أوكرانيا والذي عقد في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر في برلين، وكذلك مؤتمر إنعاش أوكرانيا الذي عقد يومي ٢١ و٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٣ في لندن. وسنقوم على وجه الخصوص بإنشاء منصة تنسيق متعددة الوكالات للمانحين مع أوكرانيا وشركائنا الدوليين وبالتنسيق الوثيق مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة، وذلك بهدف دعم الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في أوكرانيا، وسننسق من خلال هذه المنصة الآليات القائمة لتوفير الدعم المستمر على المدى القصير والطويل – مع مسؤولية خاصة للمسار المالي لتوفير دعم مالي قصير الأجل، كما سننسق المزيد من التمويل الدولي والخبرة ونشجع أجندة الإصلاح الأوكرانية وتحقيق النمو في البلاد بقيادة القطاع الخاص. وسننشئ أيضا أمانة للمنصة ونعين ممثلا حكوميا رفيع المستوى للإشراف على إعداد المنصة وجهود التنسيق المستمرة ونطلب من الأعضاء الاجتماع في أقرب وقت ممكن في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

* * * * * * * * * * * *

٥. وبهدف التوصل إلى تسوية سلمية قابلة للحياة بعد الحرب، ما زلنا على استعداد للتوصل إلى ترتيبات مع أوكرانيا والبلدان والمؤسسات المهتمة بشأن الأمن المستدام والالتزامات الأخرى لمساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها وتأمين مستقبلها الحر والديمقراطي وردع أي عدوان روسي مستقبلي، بما يتماشى مع حقوقها التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

* * * * * * * * * * * *

٦. سنواصل تنسيق الجهود لتلبية احتياجات أوكرانيا العاجلة من المعدات العسكرية والدفاعية، مع التركيز الفوري على تزويدها بأنظمة وقدرات خاصة بالدفاع الجوي.

* * * * * * * * * * * *

٧. نكرر أيضا إدانتنا الشديدة لاستمرار روسيا في الاستيلاء على محطة الطاقة النووية الأوكرانية زابوريجيا وعسكرتها واختطاف الموظفين الأوكرانيين وإساءة معاملتهم بحسب التقارير وزعزعة استقرار عملياتها عن قصد. ونحن ندعم جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإنشاء منطقة آمنة.

* * * * * * * * * * * *

٨. يجب أن تنتهي حرب العدوان الروسية. لم نر حتى الآن أي دليل على التزام روسيا بجهود السلام المستدام. تستطيع روسيا إنهاء هذه الحرب على الفور بوقف هجماتها على أوكرانيا وسحب قواتها بشكل كامل وغير مشروط من الأراضي الأوكرانية. ونرحب بمبادرة الرئيس زيلينسكي من أجل سلام عادل وندعمها.

* * * * * * * * * * * *

٩. ما زلنا ملتزمين بإجراءات العقوبات المنسقة غير المسبوقة ردا على حرب العدوان الروسية، وسنواصل الضغط الاقتصادي على روسيا ومن يتهربون من إجراءاتنا التقييدية ويقوضونها ونكثفها، كما سنواصل حماية البلدان الضعيفة التي تأثرت بشدة من تداعيات الحرب العدوانية الروسية وتحويل روسيا للطاقة والغذاء إلى سلاح.

* * * * * * * * * * * *

١٠. نعيد التأكيد على عزمنا على التخلص التدريجي من النفط الخام والمنتجات البترولية الروسية المنشأ من أسواقنا المحلية. وقد دخل قرار تحديد سقف لسعر النفط الخام الروسي المنقول بحرا حيز التنفيذ في ولاياتنا القضائية في الأسبوع الذي بدأ يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، وذلك وفاء بالتزامنا بالحد من استفادة روسيا من حربها العدوانية ضد أوكرانيا وبدعم استقرار أسواق الطاقة العالمية وتخفيف التداعيات الاقتصادية السلبية للحرب العدوانية الروسية، وبخاصة على البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ونحن نشجع الدول النامية التي تسعى إلى استيراد النفط الخام والمنتجات البترولية الروسية المنقولة بحرا على الاستفادة من الحد الأقصى للسعر ونعيد التأكيد على قرارنا بأن الحد الأقصى لسعر المنتجات البترولية الروسية سيدخل حيز التنفيذ في ٥ شباط/فبراير ٢٠٢٣.

* * * * * * * * * * * *

١١. تفاقم الحرب الروسية على أوكرانيا هشاشة الاقتصاد العالمي حاليا ولها تأثيرات مباشرة على تكلفة المعيشة في بلداننا وعلى الفئات الأكثر ضعفا في العالم. وسنواصل استخدام كافة أدوات السياسة المتاحة للحفاظ على الاستقرار المالي العالمي والاقتصاد الكلي واستقرار الأسعار والاستدامة المالية على المدى الطويل، مع توفير الدعم المستهدف لمن هم في أمس الحاجة إليه، كما سنعمل بشكل تعاوني لتعزيز أمننا الاقتصادي الجماعي في وجه الصدمات الخارجية والمخاطر الأوسع نطاقا. وسنقوم باستثمارات عامة وإصلاحات هيكلية لتعزيز النمو على المدى الطويل، كما سننسق الاستجابة للاحتياجات الملحة للبلدان الأكثر ضعفا وسنشجع الاستثمار الخاص في الأسواق النامية والناشئة كعامل تمكين رئيسي للمسارات الاقتصادية المستدامة.

* * * * * * * * * * * *

١٢. سنبقى نطمح إلى معالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك من خلال التحالف العالمي للأمن الغذائي، كما سنواصل دعم إيصال الحبوب والأسمدة إلى البلدان الضعيفة المحتاجة ونرحب بالعمليات الأخيرة التي يقودها برنامج الأغذية العالمي في هذا الصدد وبتمديد مبادرة حبوب البحر الأسود وبذل المزيد من الجهود لإيصال الغذاء الأوكراني إلى العالم، وبالتحديد من خلال ممرات التضامن التابعة للاتحاد الأوروبي ومبادرة الحبوب من أوكرانيا.

* * * * * * * * * * * *

١٣. نعيد التأكيد على التزامنا الثابت بتنفيذ اتفاق باريس ونتائج الدورتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب ٢٦ وكوب ٢٧)، ونلتزم باتخاذ إجراءات مناخية عاجلة وطموحة وشاملة في هذا العقد للحد من الاحترار العالمي عند ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. ونعيد تأكيد التزامنا بتحقيق صافي انبعاثات صفرية في موعد أقصاه العام ٢٠٥٠. ونؤيد اختصاصات نادي المناخ على النحو الذي حددته فرقة عمل نادي المناخ لتحقيق هذه الغاية وبناء على بياننا المعتمد في حزيران/يونيو في إلماو، وننشئ بموجبه نادي المناخ الدولي المفتوح والتعاوني. ونساهم في إطلاق النمو الأخضر بالتركيز على إزالة الكربون من الصناعات بشكل خاص، وندعو الشركاء الدوليين للانضمام إلى نادي المناخ والمشاركة في زيادة تطوير مفهومه وهيكله، فنواصل بذلك العمل بشكل وثيق مع المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين. ونطلب من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووكالة الطاقة الدولية استضافة أمانة مؤقتة تعمل مع المنظمات الدولية الأخرى.

* * * * * * * * * * * *

١٤. نذكر بالتزامنا بوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكسه بحلول العام ٢٠٣٠ وسنعمل بشكل مكثف لتحقيق نتيجة ناجحة في اتفاقية التنوع البيولوجي التي تم إبرامها في النسخة الخامسة عشر من مؤتمر الأطراف، ولا سيما لناحية اعتماد إطار عالمي طموح وفعال للتنوع البيولوجي مع أهداف واضحة وقابلة للقياس وتنفيذه بشكل سريع. ونحن

ملتزمون في هذا الصدد بتعبئة الموارد من كافة المصادر وزيادة تمويلنا الوطني والدولي للطبيعة بشكل كبير بحلول العام ٢٠٢٥ لدعم تنفيذ إطار عالمي طموح. ونشجع البلدان خارج مجموعة السبع على الانضمام إلينا في هذا المسعى.

* * * * * * * * * * * *

١٥. بغرض تسريع مساهماتنا في الشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار العالمي لدفع شركائنا العالميين إلى تقديم عرض أفضل بشأن الاستثمار في البنية التحتية المستدامة والشاملة والمرنة للمناخ والجودة، نرحب بالتقدم المحرز في شراكات تحولات الطاقة العادلة مع جنوب إفريقيا وإندونيسيا كمشروعين رائدين للتعاون متعدد الأطراف والانتقال العادل للطاقة والاستثمار المستدام، ونتطلع إلى اختتام سريع للمفاوضات بشأن شراكات تحولات الطاقة مع فيتنام وإحراز المزيد من التقدم مع الهند والسنغال. وسنكثف تعاوننا داخل مجموعة عمل الشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار العالمي لتحقيق طموحنا المشترك لتعبئة ما يصل إلى ٦٠٠ مليار دولار بحلول العام ٢٠٢٧، كما أننا سننسق بشأن شراكات تحولات الطاقة من خلال مجموعة عملها.

* * * * * * * * * * * *

١٦. نعيد تأكيد التزامنا الكامل بتحقيق المساواة بين الجنسين وإدماج المساواة بين الجنسين في مختلف مجالات السياسة بشكل مستمر، ونرحب بالتوصيات الرئيسية الصادرة عن المجلس الاستشاري المعني بالمساواة بين الجنسين ونتطلع إلى تلقي تقريره الكامل بحلول نهاية العام. ونشكر المجلس على عمله المهم هذا العام ونكرر عزمنا على عقد اجتماع للمجلس كميزة دائمة لكافة رئاسات مجموعة السبع، كما نتطلع إلى تعزيز هذه الممارسة.

* * * * * * * * * * * *

١٧. لقد أحرزنا هذا العام تقدما لناحية تحسين الهيكل الصحي العالمي وفي جوهره منظمة الصحة العالمية، وقد تعززت قدرتنا على منع حالات الطوارئ الصحية العالمية والتأهب لها والاستجابة لها في المستقبل وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، لا سيما من خلال المصادقة في إلماو على ميثاق مجموعة السبع للاستعداد لمواجهة الأوبئة. ونرحب بالتجديد السابع الناجح لموارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وسنضاعف جهودنا لتدريب القوى العاملة الصحية وتأهيلها وتعزيز قدرات المراقبة لاكتشاف الفاشيات والمتغيرات في أقرب وقت ممكن من خلال دمج نهج "الصحة واحدة" (One Health). وسنواصل دعم العلم لتطوير لقاحات وعلاجات وتشخيصات آمنة وفعالة.

* * * * * * * * * * * *

١٨. لقد قام أعضاء مجموعة الدول الصناعية السبع مع شركاء دوليين آخرين في ظل الرئاسة الألمانية بإظهار عزمنا على مواجهة التحديات النظامية الرئيسية والأزمات الآنية بشكل مشترك في عصرنا. وتمهد التزاماتنا وأعمالنا الطريق للتقدم نحو عالم منصف. ونحن نقف أقوياء ومتحدين وملتزمين تماما بإعادة بناء مستقبل سلمي ومزدهر ومستدام للجميع، وذلك بينما نتطلع إلى قمة مجموعة السبع للعام ٢٠٢٣ في هيروشيما برئاسة اليابان ونعبر عن دعمنا لرئاسة الهند مجموعة العشرين.

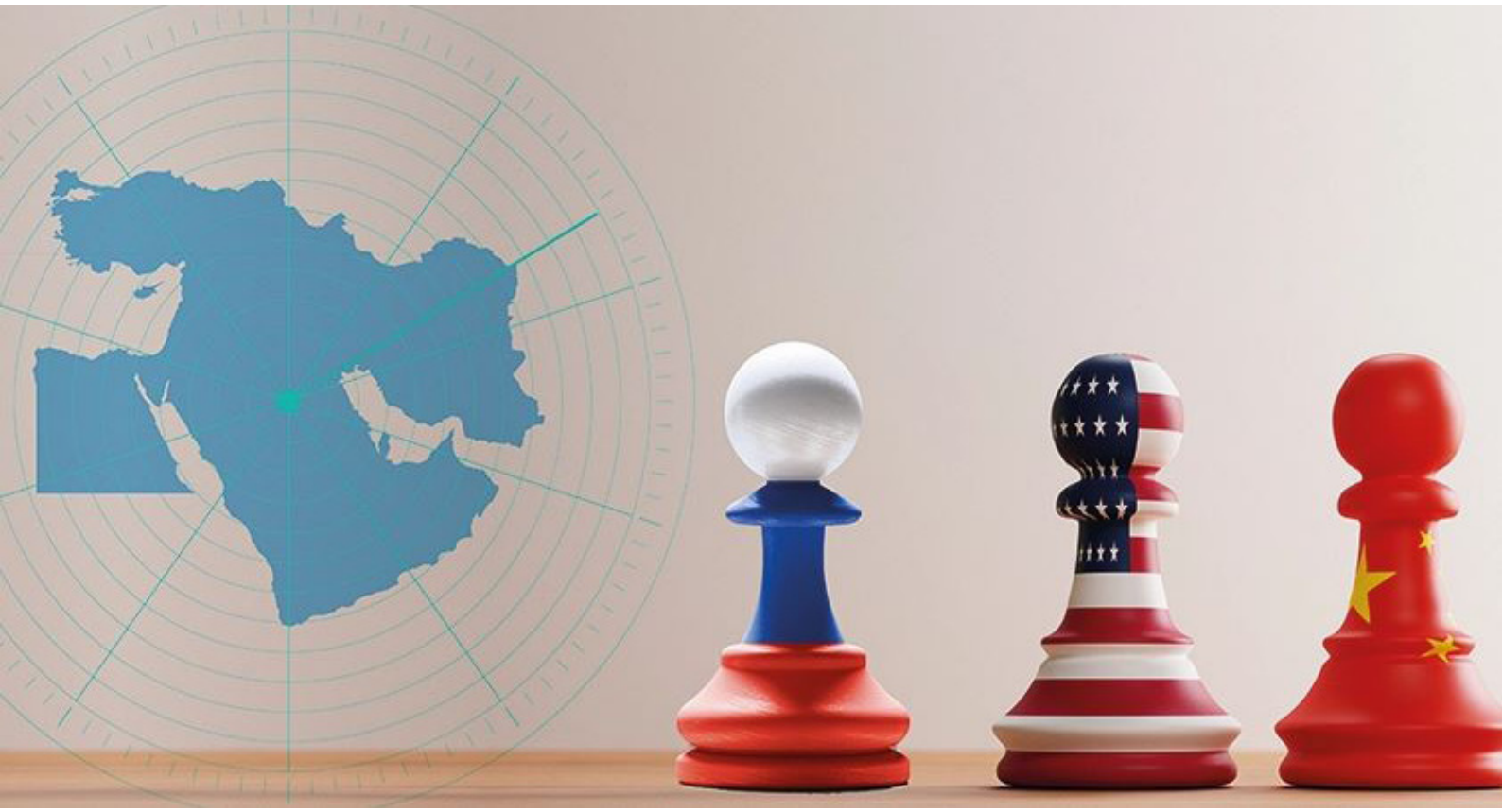

أ. د. علي الدين هلال:

سياسات القوى الدولية في الشرق الأوسط 2023

*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة

لا تتغير سياسات الدول الكبرى ومصالحها بين سنة وأخرى، والأرجح أن المواقف التي تبنتها تستمر من عام لآخر ما لم يحدث تغيير حاسم في توجهات النخبة الحاكمة فيها. ولذا، فإن سياسات هذه الدول تجاه منطقة الشرق الأوسط في عام ٢٠٢٣، سوف تكون على الأرجح استمراراً لتلك التي تبلورت في عام ٢٠٢٢، وذلك في ضوء التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا الذي بدأ في ٢٤ فبراير الماضي، والمواقف المتباينة التي اتخذتها دول المنطقة تجاه التداعيات التي أوجدتها الحرب.

فلم يؤدِ نشوب الحرب الأوكرانية ومشاركة الدول الكبرى فيها بأشكال مباشرة وغير مباشرة، إلى انخفاض اهتمامها بدول المنطقة وقضاياها، بل على العكس اتسمت سياساتها بالتنافس وسعي الطرفين الغربي والروسي إلى كسب تأييدها. وعلى الأرجح أن تستمر هذه السياسات طالما استمرت الحرب الأوكرانية ولم يتم الوصول إلى حل تفاوضي، أما إذا انتهت الحرب بانتصار حاسم لأحد الطرفين - وهو احتمال غير وارد- فسوف تشهد تلك السياسات تغيرات جوهرية.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا المقال إلى عرض أهم الاتجاهات المتوقعة لسياسات الولايات المتحدة وروسيا والصين

تجاه الدول العربية وإيران وتركيا وإسرائيل في عام ٢٠٢٣، وذلك في ظل افتراض استمرار القتال في أوكرانيا حتى وإن خفت حدته من وقت لآخر. والعنصر الحاسم في هذا الافتراض، هو استمرار العقوبات الاقتصادية على روسيا، وعدم وقف إطلاق النار أو بدء عملية تفاوضية.

الولايات المتحدة:

إذا بدأنا بالولايات المتحدة باعتبارها الحليف أو الشريك الاستراتيجي لأغلب دول الشرق الأوسط، فإن التغير الرئيسي الذي طرأ على محددات سياساتها الخارجية هو فوز الحزب الجمهوري بأغلبية مقاعد مجلس النواب ومدى إمكانية تأثير ذلك على توجهات السياسة الأمريكية تجاه دول المنطقة، وذلك بحكم الدور الذي يقوم به المجلس في إقرار أي إنفاق في مجال السياسة الخارجية.

ومن المرجح أن تتحرك الإدارة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في عام ٢٠٢٣ على أربعة مسارات، وهي كالتالي:

- المسار الأول:

يتعلق بحلفائها التقليديين الذين تنوعت مواقفهم تجاه الحرب في أوكرانيا ولم يتبن أغلبها موقف التأييد الكامل للسياسة الأمريكية، وظهر ذلك في تصويتهم المتوازن في الأمم المتحدة، وفي خطابات قادتهم في قمة جدة التي حضرها الرئيس الأمريكي، جو بايدن، في يوليو ٢٠٢٢، ومواقف الدول العربية المنتجة للنفط في مجموعة «أوبك بلس»، مما استدعى أحياناً صدور انتقادات علنية من واشنطن تجاهها. ومن المتوقع أن تستمر واشنطن في تطوير علاقاتها مع الدول العربية الرئيسية، مثل مصر والسعودية والإمارات، التي تحسنت في نهاية عام ٢٠٢٢، والتي سوف تدعمها الأغلبية الجمهورية الجديدة. ويعني ذلك، تطوير العلاقات على نحو إيجابي وقبول مساحة من استقلالية مواقف هذه الدول.

ويؤكد ذلك عدم انتقاد واشنطن زيارة الرئيس الصيني، شي جين بينغ، للسعودية، خلال الفترة من ٧ إلى ٩ ديسمبر ٢٠٢٢، واجتماعه مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية، وتعليق المتحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض، جون كيربي، بأن الولايات المتحدة تتفهم أن كل دولة تتحرك وفقاً لمصالحها وأن واشنطن لم تفرض على أصدقائها الاختيار بينها وبين بكين. وهي لهجة تختلف عما أعلنه الرئيس بايدن في خطابه أمام قمة جدة، من أنه لا يوجد فراغ في المنطقة، وأن الولايات المتحدة لن تسمح لروسيا والصين بتوسيع نفوذهما فيها.

وسوف يستمر الاهتمام الأمريكي بعدد من الدول العربية، مثل الجزائر التي حرصت على كسب ودها في عام ٢٠٢٢، بالرغم من أنها شريك تقليدي لروسيا وتربطهما بها علاقات استراتيجية اقتصادية وعسكرية. ومع ذلك، فإن واشنطن ودول أوروبية مثل فرنسا وإيطاليا تنظر إلى الجزائر كدولة صديقة وتسعى لشراء الغاز منها. ويدل على ذلك أنه عندما أشاد الرئيس الروسي، بوتين، بها خلال استقباله للسفير الجزائري الجديد في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢، لم تترك واشنطن هذا التصريح من دون تعليق، ففي اليوم نفسه صرحت المسؤولة الأمريكية في وزارة الخارجية المكلفة بمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، بربارا ليف، بأن الجزائر شريك قوي للولايات المتحدة للسلم والاستقرار في المنطقة والقارة الأفريقية.

وعلى الأرجح أن تستمر واشنطن في اتباع هذه السياسة بالرغم من قلقها من تنامي علاقات الجزائر بإيران، والموقف

تجاه «جبهة البوليساريو». وسوف تستمر واشنطن أيضاً في تحسين علاقاتها مع تونس والمغرب وموريتانيا، خصوصاً في ضوء تطور علاقات الرباط مع إسرائيل، ودور موريتانيا في الحرب ضد الإرهاب في غرب أفريقيا، وهو ما يُفسر دعوتها لحضور قمة حلف شمال الأطلسي في مدريد في مايو ٢٠٢٢.

وفي السياق نفسه، من المتوقع استمرار الولايات المتحدة في اتباع دبلوماسية نشطة في لبنان لتنفيذ اتفاقية ترسيم حدودها البحرية مع إسرائيل والتي تمت بوساطة أمريكية، ولإقناع الأطراف اللبنانية للتوافق بشأن الرئيس الجديد. كما سوف تستمر واشنطن في التواصل مع الأطراف المدنية والعسكرية في السودان لتنفيذ اتفاق المرحلة الانتقالية الذي تم التوصل إليه في ديسمبر ٢٠٢٢، وتأييد الحكومة العراقية ضد الهجمات العسكرية الإيرانية والتركية على كردستان العراق.

- المسار الثاني:

هو ردع إيران لمنع قيامها بأي عمل عسكري ضد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، خصوصاً بعد فشل مباحثات فيينا لإعادة العمل بالاتفاق النووي، وإعلان طهران إجراء تجارب لصواريخ باليستية تفوق سرعتها سرعة الصوت. واتخذ هذا الردع عدة أشكال، منها دخول الغواصة النووية «USS West Virginia» بحر العرب في أكتوبر الماضي، وقيام قاذفات القنابل الاستراتيجية «B-٥٢» بطلعة جوية في نوفمبر الماضي، وتصريح المبعوث الأمريكي إلى إيران، روبرت مالي، في أول ديسمبر ٢٠٢٢، بأن الرئيس بايدن مستعد لاستخدام الخيار العسكري لمنع إيران من حيازة السلاح النووي، وتحذير وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» الحرس الثوري الإيراني من اقتراب زوارقه الحربية من السفن الأمريكية في الخليج وبحر العرب.

وسوف يدعم سياسة الردع الأمريكي تجاه إيران، موقف إسرائيل التي سوف تحكمها في عام ٢٠٢٣ حكومة يمينية مُتطرفة؛ من الأرجح أن ترفع من نبرة تهديداتها باستخدام القوة المسلحة ضد طهران.

وعلى الجانب السياسي، من المتوقع أن تستمر الولايات المتحدة والدول الغربية في استغلال التظاهرات الشعبية التي شهدتها عديد من المدن الإيرانية منذ شهر سبتمبر الماضي، وتُبرزها إعلامياً كدليل على عدم استقرار النظام الحاكم في طهران وتدهور شرعيته واستخدامه للقوة المُفرطة لاستمرار وجوده. وسوف تدعم واشنطن استمرار هذه التظاهرات وتوسيع نطاقها، على أمل أن يؤدي ذلك إلى أن يصبح النظام الإيراني أكثر هشاشة وضعفاً.

- المسار الثالث:

هو تراوح العلاقة بين التوتر والتحسن مع تركيا، والذي تُشير الدلائل إلى احتمال وجود مزيد من التوتر في علاقات واشنطن بها في ضوء التهديد التركي في نهاية عام ٢٠٢٢ بشن حملة برية ضد المناطق الكردية في شمال تركيا؛ بدعوى تطهيرها من عناصر حزب العمال الكردستاني. وتعتبر واشنطن الكورد، الذين تُمثلهم قوات سوريا الديمقراطية «قسد»، حليفاً استراتيجياً لها ثبُتت جدارته في الحرب ضد تنظيم داعش. وفي مواجهة التهديد التركي، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية معارضتها لمثل هذا التهديد.

وجاء تجديد التوتر بين واشنطن وأنقرة بعد فترة من التقارب التي تمثلت في قرار الكونجرس بإلغاء القيود المفروضة على بيع طائرات «إف ١٦» إلى تركيا في أكتوبر الماضي، وفي زيارة وفد من وزارتي الخارجية والمالية الأمريكيتين لأنقرة

في الشهر نفسه لبحث الملفات محل الخلاف بين البلدين. وسوف تظل العلاقات الأمريكية مع تركيا محل قلق بسبب سياسات الأخيرة إزاء الكورد وتجاه اليونان وقبرص في شرق البحر المتوسط.

- المسار الرابع :

المُتعلق بإسرائيل، فهُناك احتمال أن يظهر الخلاف بين الإدارة الأمريكية والحكومة اليمينية الجديدة في تل أبيب؛ بسبب الإجراءات التي يمكن أن تقوم بها الأخيرة تجاه الفلسطينيين في الأراضي المُحتلة، وزيادة النشاط الاستيطاني، وخلق العقبات أمام تطبيق اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع لبنان. ولكن سوف يظل هذا الخلاف ذو طابع إعلامي، ولن يؤثر على العلاقات الوثيقة بين البلدين، وسوف يُدعم من ذلك الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب الأمريكي.

روسيا:

من المتوقع أن تحافظ روسيا في عام ٢٠٢٣ على علاقاتها الودية مع أغلب الدول العربية، حيث إنها تُشيد بالموقف المتوازن الذي تبنته هذه الدول تجاه الحرب في أوكرانيا، خصوصاً عدم مشاركتها في توقيع عقوبات اقتصادية على موسكو. وسوف تستمر زيارات الوفود الحكومية والبرلمانية الروسية للدول العربية، مع إبراز الدور الروسي كعامل استقرار في المنطقة، ومنها تصريح وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، بأن الوجود العسكري الروسي في جنوب سوريا «عامل استقرار في هذه الظروف»، وذلك خلال زيارة وزير الخارجي الروسي، سيرغي لافروف، لعمّان، في ٣ نوفمبر ٢٠٢٢.

والأرجح أن تستمر موسكو في توثيق علاقاتها مع الدول العربية المُنتجة للنفط في مجموعة «أوبك بلس» والتنسيق معها بشأن إنتاج النفط. أيضاً، سوف تركز روسيا على الدول التي ترتبط معها بعلاقات تحالف وشراكة استراتيجية راسخة، مثل سوريا التي تمثل ركيزة مهمة لها في البحر المتوسط، والجزائر التي تعتبر الشريك التجاري الثاني لموسكو في أفريقيا، وتقوم الدولتان بمناورات عسكرية دورية مشتركة؛ كان أحدثها المناورات الجماعية «الشرق ٢٠٢٢» في سبتمبر الماضي والتي شارك فيها ١٤ دولة ومن أبرزها الصين والهند.

كما سوف تسعى روسيا لتنشيط دورها في الأزمة الليبية، خاصةً بعد اعتماد سفير ليبي جديد في موسكو في سبتمبر ٢٠٢٢، وتصريح الرئيس بوتين وقتها بأن موسكو سوف تعمل على حل المشكلة الليبية، والذي تبعه الإعلان عن فتح سفارتها في طرابلس في الشهر نفسه، وتصريح رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوزارة الخارجية الروسية بأنه تتم دراسة فتح قنصلية عامة في بنغازي؛ مما يبين رغبتها في التواصل مع مختلف الأطراف الليبية في الشرق (المشير خليفة حفتر ومجلس النواب) والغرب (مجلس الدولة وحكومة عبدالحميد الدبيبة).

وعلى الرغم من انشغالها بالحرب في أوكرانيا، فمن المرجح أن تحرص روسيا على إعطاء الانطباع بأنها ماضية في تنفيذ تعهداتها، مثل بناء أول مفاعل نووي للأغراض السلمية في مصر والذي تم الإعلان في سبتمبر الماضي عن بدء تصنيع أول وحدة من أصل أربع وحدات في الضبعة.

أما بالنسبة للدول غير العربية في المنطقة، فمن المتوقع استمرار علاقات التعاون الوثيق والتنسيق الروسي المستمر مع إيران. فيما تزداد العلاقات حرجاً مع تركيا؛ بسبب المشاكل المترتبة على الوجود العسكري التركي في محافظة إدلب، والغارات الجوية التركية على المناطق الكردية في شمال سوريا، وتهديد تركيا بإطلاق حملة برية لتأمين حدودها.

وظهر ذلك في قيام الطائرات الروسية بشن هجمات في المناطق التي تسيطر عليها فصائل وميليشيات مؤيدة لأنقرة، والتي شملت مدينتي عفرين وإعزاز وشمال غرب حلب في أكتوبر ٢٠٢٢. وإن كان يُخفف من تداعيات هذه الخلافات، الدور الذي تقوم به تركيا في مسألة تصدير الحبوب، وكوسيط بين روسيا وأوكرانيا.

أيضاً، ستستمر التوترات الروسية مع إسرائيل؛ بسبب تهديداتها بالقيام بعمل عسكري ضد إيران، وهجماتها العسكرية في سوريا، ولكن ليس من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى قطيعة بين موسكو وتل أبيب في ٢٠٢٣.

الصين:

يبدأ عام ٢٠٢٣ بعد أسابيع قليلة من الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الصيني، شي جين بينغ، إلى السعودية، في ٧ و٨ و٩ ديسمبر ٢٠٢٢، ولقائه عدداً كبيراً من القادة العرب على المستوى الثنائي، وفي إطار اجتماعي قمة التعاون الخليجي والدول العربية، والتي وصفها بأنها نقطة فاصلة في العلاقات بين الطرفين الصيني والعربي. وعلى الأرجح أن زخم هذه الزيارة سوف يظهر في العام الجديد من خلال الاتصالات بين الطرفين لتنفيذ الاتفاقات ومذكرات التفاهم التي أُبرِمت خلال الزيارة، وسوف تكون الأولوية في هذا الشأن للموضوعات المتعلقة بتنمية التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا، وسوف يسعى الجانب العربي للاستفادة من تطور العلاقات الوثيقة مع بكين واستعدادها لتوثيقها في إطار «مبادرة الحزام والطريق». وسوف يتحقق ذلك في سياق تأكيد الدول العربية على مصالحها الوطنية ورغبتها في التواصل مع أكثر من قُطب دولي، وتوسيع مجال حريتها في السياسة الخارجية.

وفي المقابل، سوف تكون الصين حريصة على هذا التوجه لدعم وجودها في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وأنها تستطيع تطوير علاقاتها مع هذه الدول بالرغم من التحفظ الأمريكي. وبالتأكيد، فإن هذا التقارب الصيني – العربي لا يريح واشنطن، وسوف تسعى إلى تعويقه بكل السُبل المُتاحة لديها بما فيها تخويف الدول العربية من استخدام التكنولوجيا الصينية في مجال الاتصالات باعتباره تهديداً لأمنها القومي، والتحذير من مغبة الاقتراض الواسع من بكين، والتهديد بممارسة الضغوط السياسية المباشرة.

ومن المتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٣ في بكين والعواصم العربية، البحث في تطبيق ما تم الاتفاق عليه خلال زيارة الزيارة الرئيس الصيني، والتي ظهرت في البيان السعودي – الصيني المشترك، وفي الأولويات التي حددها الرئيس شي في خطابيه، سواء في قمة مجلس التعاون الخليجي أو قمة الدول العربية.

ومن ناحية أخرى، تربط الصين بإيران اتفاقية للشراكة الاستراتيجية في عام ٢٠١٧، ومن المرجح أن تستمر العلاقات الوثيقة بين البلدين بشكل مضطرد في العام الجديد. أما إسرائيل، فمن المتوقع ألا تكون راضية عما نص عليه البيان الصيني – العربي المشترك، والذي أشار إلى مركزية القضية الفلسطينية وأن حلها يكون على أساس مبدأ الدولتين، وبطلان الممارسات الإسرائيلية الرامية لتغيير الوضع في القدس، وعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وإن كان ليس من المُتصور أن يؤدي ذلك إلى تغيير في العلاقات النوعية بين الصين وإسرائيل.

*أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

د. حسن أبو طالب :

الانفلات الديمقراطي على أبواب أوروبا

من الغريب والمثير حقاً أن يفكّر البعضُ ممن يعيشون في ظل نظام ديمقراطي يسمحُ بتعدد الآراء والأفكار وحرية التنظيم بالانقلاب على النظام، ومحاولة استعادة نظام سابق بائد سبّب مآسيَ كثيرة لشعبه وللعالم بأسره. الانقلاب بهذا المعنى يطرح إشكاليات عديدة حول جدوى الديمقراطية كنظام يوصف دائماً بأنَّه الأفضل مقارنةً بغيره من النظم الموجودة في مجتمعات أخرى عبر العالم.

بل الأكثر من ذلك يتم الربط بين النظم الديمقراطية وبين قيم عليا لا يمكن رفضها، من قبيل أنَّ النظمَ الديمقراطية لا تحارب بعضها بعضاً، وأنَّها تدعم الاستدامة والنمو، وتقيم دولة القانون، وتجسد التسامح بين المختلفين، وتحمي الإنسان وحقوقه في البقاء وجودة الحياة.

واقعياً، بعض هذه القيم تحققت بدرجات مختلفة، وبعضها الآخر انتهك بوضوح شديد. فما حدث في أبو غريب بالعراق، ومعتقل غوانتانامو الشهير، والمحاكمات التي جرت أوروبياً استناداً إلى دلائلَ وصفت بالسرية، كلّها تضرب في الصميم استقلال القضاء، والحق في المحاكمة العادلة، كأحد أسس الديمقراطية.

وما حدث في ألمانيا، حيث الاعتقالات لمجموعة تؤمن بأفكار تناقض تماما البيئة العامة التي يعيشون فيها، لا يعني ألمانيا وحسب، بل أوروبا إجمالاً، ومن

ورائها الدول التي تؤمن بعلو وجدارة النظام الديمقراطي كمنظومة شاملة تدار بها كل مجريات الحياة.

وتصريحات وزيرة الخارجية الألمانية واضحة في هذا الشأن، فالرافضون للديمقراطية الحالية لا يقتصرون على الداخل في ألمانيا، بل يتعاونون معا في جميع أنحاء أوروبا، إن لم يكن في جميع أنحاء العالم. وهنا تكمن المشكلة في عموم أوروبا، مشكلة ارتفاع معدل الرفض في أكثر من بلد للأسس الحاكمة للحياة السياسية أوروبياً.

قبل عقدين تقريبا، طُرح مفهوم العجز الديمقراطي وتم التنظير له باعتباره الحالة التي كانت تمر بها مؤسسات الاتحاد الأوروبي آنذاك وتعبر عن حالة انفصام بين عملية صنع القرار في مؤسسات الاتحاد العليا وبين التيارات السياسية الموجودة في الدول الأعضاء.

كانت الحلول المطروحة تتمثل في إنشاء وبلورة أحزاب أوربية ذات منحى تكاملي تتنافس فيما بينها للوصول إلى البرلمان الأوروبي، ومنحه دورا أكبر في صنع القرار الأوروبي.

وبالفعل اتخذت عدة خطوات عززت هذا المنحى، ولكن بضوابط تمنع التأثير الكامل للبرلمان الأوروبي على صنع القرار التنفيذي، وتظل المناورات والتنازلات المتبادلة والتدخلات بين كبريات الدول الأعضاء هي الأساس الذي تُبنى عليه القرارات الجماعية.

ومن ثم يظل قدر من العجز الديمقراطي قائماً في الحالة الأوروبية الجماعية.

الحالة الراهنة يمكن أن تستعير مفهوم العجز الديمقراطي، ولكن على أساس محلي أو قومي يخص كل بلد أوروبي على حدة، وفي الآن ذاته يخص الحالة الأوروبية الجماعية.

المعنى المباشر لهذا العجز يتمثل في ضعف آليات الديمقراطية في الدفاع عن نفسها في مواجهة من يستغلونها كمرحلة انتقالية للانقضاض عليها لاحقا.

هؤلاء يتظاهرون بالحرص على قواعدها وقيمها وفي الوقت ذاته يضمرون الشر لها وإنهاء وجودها. ولنتصور أن بلداً أوروبياً نجح فيه مثل هذا الانقضاض، ووجد شعبية محلية تدافع عنه وتحميه.

البعض سوف يقول إن آليات الاتحاد الأوروبي سوف تجهز عليه من خلال مواقف جماعية تعزله وتنهي أي أثر له.

> **كل هذا يحدث باسم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان**

هذا الموقف النظري يقوم على افتراض أن الانقضاض قد يحدث في بلد بعينه، يمكن احتواؤه. فماذا لو حدث انقضاض شعبوي عنيف في أكثر من بلد، أو كما تقول نظرية الدومينو إن تحقق نجاح في حالة معينة جرت معها نجاحات أخرى سريعة في بلدان أخرى، هنا تكمن المعضلة الأكبر.

والتأمل في بعض مفردات بيان الادعاء العام الألماني من قبيل "تشكيل تنظيم مسلح، واقتحام المؤسسات، وتكوين خلايا لإدارة الدولة الجديدة، ورفض الدستور الألماني الفيدرالي"، فالمتهمون يجمعهم رفض عميق لمؤسسات الدولة والنظام الأساسي الحر والديمقراطي لجمهورية ألمانيا الفيدرالية، فضلاً على مواصفات بعض الأعضاء البارزين في هذه المجموعة الانقلابية من قبيل قاضية ونائبة سابقة في البرلمان، وأعضاء عسكريين سابقين، وآخرين في القوات الخاصة وفي الخدمة... كلها

تدل على أن الإيمان بجدارة النظام الديمقراطي ووضع البلاد الراهن لا يعد أمراً مُسلماً به لدى كل التجمعات والفئات في الداخل الألماني، بل يواجه تحدياً وجودياً غير مسبوق.التحديات الوجودية لأي منظومة مجتمعية وسياسية ليست بالأمر الهين، والوصول إلى هذا المستوى من التحدي يعني أن العوامل الداخلية هي الأساس، وهناك الكثير من الدلائل على أن نمو التيارات الشعبوية واليمينية الآخذ في الصعود في ألمانيا ودول أوروبية عديدة، يمثل أكبر رسالة تحذير من أن بقاء الديمقراطية على النحو الراهن ليس مضموناً في المدى المتوسط.

الحذر وحده لا يعد كافياً. المراجعة الشاملة للرصيد الديمقراطي المنفلت بلا ضوابط تعد أمراً حتمياً، هذا إن أراد المؤمنون بهذه المنظومة الحفاظ عليها واستمرارها.

والمراجعة المرجوة ليست أمنية فقط، بل يجب أن تمتد إلى المنظومة القيمية والأبعاد التنظيمية المعمول بها، والتي تسمح في لحظات الاسترخاء بأن تتشكل تيارات منظمة تدعو إلى العودة إلى نظام عتيق قبل ١٥٠ عاماً. فالذين يدعون إلى استعادة نظام الرايخ الثالث العام ١٨٧١ ويتباكون عليه ويسعون إلى إحيائه، في تناقض تام مع أحكام الدستور، ويُسيّرون المظاهرات ويقيمون الاحتفالات، كل ذلك كان تحت سمع وبصر أجهزة الدولة، دون أن يحركوا ساكنا، بل برروا الأمر بأنه ضريبة حرية الرأي المقدسة التي لا يمكن المساس بها.

عملياً وواقعياً هؤلاء المتسامحون بالانفلات السياسي والقيمي المناهض للدستور مسؤولون بالدرجة الأولى عن ازدهار مثل هذه الأفكار والتنظيرات العدمية سياسياً وتاريخياً.الدوافع الداخلية البحتة وراء الأفكار العدمية سياسياً واجتماعياً على النحو الذي تجسده فكرة العودة إلى الرايخ الثالث لم تعد قابلة للإنكار.

ومحاولة ربط الأمر بالحرب في أوكرانيا والادعاء بتدخلات روسية تحفز الأفكار اليمينية هي في قمة السذاجة والخطورة معا. لأنها ببساطة نوع من التنصل من المسؤولية التاريخية وراء حالة العجز الديمقراطي الماثلة في دول أوربية عديدة، يؤدي بالفعل إلى اختيارات غير واقعية.

فألمانيا كما في أوروبا لديها بالفعل عواملها الداخلية الموضوعية التي تغذي الأفكار والأنشطة اليمينية، وتدعم العنف، وتقسم المجتمع إلى تيارات متناحرة، بل بعضها يكون فكراً وممارسةً ضد الوجود البشري نفسه كالدفاع اللاعقلاني عن المثلية، وبذل جهود حثيثة لنشرها في بقاع مختلفة من العالم، بالرغم من الرفض العارم لهذه التوجهات المناهضة للفطرة الإنسانية السليمة.

> **التحديات الوجودية لأي منظومة مجتمعية وسياسية ليست بالأمر الهين**

كل هذا يحدث باسم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، دون الاعتبار للعلاقة العضوية بين الديمقراطية كنظام لضبط التعددية وفق قيم التسامح والتعايش المنضبط بين المختلفين، وبين الحد الذي يسمح بالانفلات القيمي والسلوكي الجماعي، ومن ثم مناهضة التعددية ذاتها ولجوء البعض للتفكير والتجهيز للانقضاض عليها.

*صحيفة» الشرق الأوسط»

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

المرصد
المرصد
المرصد
المرصد

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk